دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الواحد والعشرون (21) - جوان 2015

تحليل النزاعات وطروحات بناء السلام: دور المتغير الإدراكي في الأزمة الأزوادية المالية
بويبية نبيل

أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين
سلمان حسام

تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر
قاري سالم

دور إدراك صانع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية
قصدالي فلة

الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب بين التدخلات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف
حمياز سمير

الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثوابت العربية
بيسان مصطفى موسى

L'Occident face à l'État arabe et Musulman
بابا مصطفى السيد

الرقم الدولي ISSN -7996 1112

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

ـ العدد الواحد والعشرون ـ21

جوان2015

رئيس التـــحرير

د. رابح لعروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة 13 – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:
markzbassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني:1378 /2006

ردم د: 1112 - 7996

التوزيع

دارالخلدونية للنشروالتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

I) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم فى قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـــ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

I0) أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومنامج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

II) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه فى نهاية البحث.

I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

I3) يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وإدراجه ضمن مواضيع المجلة.

I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

I6) تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

I7) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

هيئة التحرير

د.رابح لعروسي ـ رئيس اللجنة العلمية ورئيس التحرير

أ.نبيل بوبيبة -نائب رئيس التحرير

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة 13 – الجزائر

ها: 023.75.75.81
النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

markzbassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www.albasseera.net

الهيئة العلمية

أ.د.عمار بوحوش	جامعة الجزائر3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر3
أ.د.سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزى وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د.عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. عليبة علاني	جامعة منوبة – تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القامرة – مصر
أ.د. حضراني أحمد	جامعة مولاي إسماعيل مكناس – المغرب
أ.د.محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د.بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايج مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة – تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د.جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د.مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات استراتيجية ـا لعدد(21) - جوان 2015

المحتـويات

افتتاحية العدد: **تحليل النزاعات وطروحات بناء السلام: دراسة في دور المتغير الإدراكي في الأزمة الأزوادية –المالية**	**أ.بويبية نبيل** استاذ مساعد قسم العلوم السياسية جامعة سكيكدة	07
أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين: ثورات الربيع العربي أنموذجا	**أ.سلمان حسام** أستاذ مساعد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3	23
تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.	**أ.قاري سالم** طالب سنة ثالثة دكتوراهLMD.	39
دور إدراك صانع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية	**أ.قصدالي فلة** أستاذة مساعدة (أ) كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة مولود معمري تيزي وزو	65
الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب بين التدخلات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف	**أ/حمياز سمير** باحث دكتوراه أستاذ مساعد–قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري–تيزي وزو	75
الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية	**أ.بيسان مصطفى موسى** استاذة مساعدة –أ–كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3	93
L'Occident face à l'État arabe et musulman	**د. بابا مصطفى السيد** أستاذ محاضر كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3	1

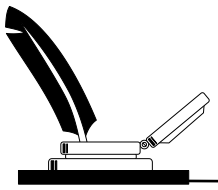

الافتتاحية

تحليل النزاعات وطروحات بناء السلام: دراسة في دور المتغير الإدراكي في الأزمة الأزوادية - المالية

الأستاذ نبيل بوبية

جامعة سكيكدة

ملخص الدراسة:

إذا كان السلام لا يعني غياب الصراعات فحسب، فإنه يتطلب أيضا عملية تشاركية دينامية إيجابية، يشجع فيها الحوار وتحل الصراعات بروح التفاهم والتعاون، ولما كانت الحروب "تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم تبنى حصون السلام"، لذلك فإن إحراز أي تقدم في تنمية ثقافة السلام لابد أن يأتي من خلال تنمية القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تفضي إلى تعزيز السلام بين الأفراد والجماعات والأمم، لذلك تحاول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والوسطاء لعب دور أساسي في ترويج وتغذية ثقافة السلام كخطوة أولى في سبيل بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات، من خلال مزيج غير متجانس من منع نشوب الصراعات والأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية لتتناسب مع سياق وضع الدولة أو المجتمع الخارج من النزاع من أجل المساعدة في تثبيت حالة الاستقرار.

انطلاقا من ذلك تحاول هذه المداخلة من خلال مقاربة إدراكية معرفية دراسة نظريات تفسير النزاعات المعتمدة على الإدراك كمتغير مستقل في التحليل، بالإضافة إلى أدوات تحليل النزاعات ومقاربات السلام المرتبطة بعامل الإدراك وإسقاطها على حالة النزاع الأزوادي–المالي.

Summary of study:

If peace does not mean the absence of not only conflicts, it also requires a participatory process, a positive dynamic, which encourages dialogue and resolve conflicts in a spirit of understanding and cooperation, and since wars "begin in the minds of human beings, we find in their minds the adoption of the defenses of peace", so any progress in the development of a Peace culture must come through the development of values, attitudes and patterns of behavior and ways of life conducive to the promotion of peace among individuals, groups and nations, so for this reason The United Nation and the international community are trying to play a key role in promoting and nurturing a culture of peace as a first step towards building peace in countries emerging from conflict, Through a combination of non-homogeneous from conflict, political activities, security and development prevention to fit the context of the development of the state or society outside of the conflict in order to assist in the installation of stability state

Based on the previous facts, this intervention tries through a cognitive approach to study the conflict interpretation theories based on perception as an independent variable in the conflict analysis, as well as peace approaches associated by perception factor and dropped on it on the Mali azaouad dispute status through the following elements

تمهيد: أخذت مواضيع تحليل النزاعات وبناء السلم كمتغيرات تابعة حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والممارسين في حقل العلاقات الدولية بمختلف اتجاهاتهم ومدارسهم، كما احتلت المتغيرات المستقلة الموجهة للتفاعل سواء كان صراعيا أم تعاونيا الواجهة في تفسير وتطوير أدوات نظرية لتحليل النزاعات وتقديم اقتراحات في شكل فرضيات لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات الداخلية، وفي هذا الإطار تحاول الدراسة التي بين أيدينا تحليل دور المتغير الإدراكي في النزاع الأزوادي –المالي سواء من ناحية تفسير النزاع أو من ناحية تقديم اقتراحات لبناء السلام، فإذا كان الهدف من بناء السلم في المنطقة هو إبرام وتنفيذ اتفاقيات السلام تنفيذا فعالا من خلال جهود متصلة نحو إحلال السلام وإعمار شمال البلاد في فترة ما بعد النزاع، فإن المتغير الإدراكي يفيدنا في معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء نشوب النزاع، بهدف النهوض بالأمن البشري الذي يقع في صميم جميع أنشطة إعمار الشمال وأن تتم مواصلة هذه السياسة في إطار سياق شامل للبحث عن السلام والأمن، وبالتالي، استكمال المبادرات والوساطات الدولية القائمة.

يدور المحور الرئيسي لهذا الموضوع حول مسألة تفسير النزاعات المعتمدة على الإدراك كمتغير مستقل في التحليل، بالإضافة إلى أدوات تحليل النزاعات ومقاربات السلام المرتبطة بعامل الإدراك وإسقاطها على حالة النزاع الأزوادي– المالي، وقد كانت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع راجعة بالدرجة الأولى لأهميته في حد ذاته في الوقت الراهن إذ فرض نفسه على الساحة السياسية الإقليمية بالنسبة للجزائر بالإضافة إلى قلة الدراسات المتخصصة التي تتناوله، وقد سعينا إلى محورة بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المتغير الإدراكي في تحليل الأزمة الأزوادية – المالية وفي وضع خطط لبناء السلم في المنطقة؟

–وللتفصيل في هذا التساؤل قمنا بطرح الأسئلة التالية:

–كيف يمكن بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات وفقا لنظريات تفسير النزاعات المعتمدة على الإدراك كمتغير مستقل–مالي نموذجا–؟

–ماهي الأدوات النظرية التي تساعدنا في تحليل النزاع الأزوادي – المالي؟

–ما هي أهم طروحات السلام؟

–ما هو دور المتغير الإدراكي في صياغة فرضيات ومبادئ بناء السلام في النزاع الأزوادي – المالي؟

–وبالنسبة لحدود المشكلة، فإن الحدود الزمانية مرتبطة ببداية انفجار الأزمة الأزوادية–المالية بشكلها الحالي بنهاية الثمانينيات إلى مسار الوساطة الجزائرية لسنة 2015 تاريخ الانتهاء من الدراسة، أما الحدود المكانية فهي منطقة منطقة الساحل الإفريقي عموما ومالي خصوصا، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة استهدفت الدراسة اختبار الفرضية التالية:

–إن المتغير الإدراكي هو المتغير الحاسم في فهم الأزمة الأزوادية–المالية وبناء السلم في المنطقة

وقد حاولت الدراسة تناول الموضوع وفقا للخطة التالية:

بناء السلم وفقا لنظريات تفسير النزاعات المعتمدة على الإدراك كمتغير مستقل في تحليل النزاع الأزوادي – المالي.

الأدوات النظرية لتحليل النزاع الأزوادي – المالي

1–تحليل النزاع الأزوادي من خلال "شجرة النزاع".

2–تحليل النزاع الأزوادي–المالي من خلال نموذج التصعيد لـغلاسل:Friedrich Glasl

3-تحليل النزاع الأزوادي-المالي من خلال "منحنى الصراع"

طروحات السلام والمتغير الإدراكي في الأزمة الأزوادية – المالية.

1- طروحات السلام : ملخص نظري.

2-المتغير الإدراكي وفقا للفرضيات والمبادئ الأساسية لبناء عملية السلام في النزاع الأزوادي – المالي.

خلاصة

بناء السلم وفقا لنظريات تفسير النزاعات المعتمدة على الإدراك كمتغير مستقل في تحليل النزاع الأزوادي-المالي:

للمساعدة في فهم طروحات السلام في تعاملها مع النزاعات سنتطرق لعدة نظريات تربط بين سوء الإدراك وحدوث النزاع: [1]

1-**نظرية علاقات المجتمع** Community Relations[2]: Theory

هذه النظرية تفترض أن النزاع يكون بسبب سوء الإدراك المؤدي إلى الاستقطاب، وعدم الثقة والخصومة المستمرة بين مختلف المجموعات المكونة للمجتمع في منطقة الساحل الإفريقي.

أهداف بناء السلم المبنى على نظرية علاقات المجتمع هي:

تحسين التواصل والفهم بين المجموعات المتنازعة .

-الترويج للمزيد من الصبر والتسامح والقبول بالتنوع في المجتمع .

2- **نظرية التفاوض ذي المبادئ** Principled Negotiation Theory:[3]

هذه النظرية تفترض أن النزاع يكون بسبب إدراك أحد أطراف النزاع (الطرف الأزوادي) أن موقعه غير متوافق مع الأطراف الأخرى.

أهداف بناء السلم استناداً إلى نظرية التفاوض ذي المبادئ هي- :

-مساعدة الأطراف المتنازعة على فصل الشخصيات عن المشاكل والموضوعات والقدرة على التفاوض على أساس مصالحهم وليس على أساس المواقع الثابتة.

-تسهيل الاتفاقات التي توفر كسباً مشتركاً لكل الطرفين/الأطراف.

3- **نظرية الاحتياجات الإنسانية** Human Needs Theory:[4]

هذه النظرية تفترض أن النزاعات العميقة مثل حالة النزاع الأزوادي – المالي تكونت بسبب إدراك أحد أطراف النزاع بعدم توفر أو إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية له -وهو الطرف الأزوادي-وتتمثل هذه الاحتياجات في: الاحتياجات الطبيعية، النفسية، الاجتماعية، الأمن، الهوية، الاعتراف، المشاركة والذاتية،

ويكون الهدف من بناء السلم استناداً إلى نظرية الاحتياجات الإنسانية هو- :

-مساعدة الأطراف المتنازعة في تحديد واقتسام حاجاتهم غير المشبعة وإيجاد فرص لتلبية هذه الاحتياجات .

-مساعدة الأطراف المتنازعة في الوصول إلى اتفاقات تلبي الاحتياجات الإنسانية لكل الأطراف .

4- **نظرية الهوية** Identity Theory :

تفترض هذه النظرية أن النزاع تكون نتيجة للشعور بتهديد هوية المجتمع الأزوادي وهي هوية متجذرة في نفوس أبناء المنطقة مصبوغة بمعاناة ومفقودات الماضي التي لم يتم تلبيتها وحلها.

وتكون أهداف بناء السلم استناداً إلى نظرية الهوية هي:

-العمل عبر ورش العمل والحوارات بين الأطراف المتنازعة لتحديد المهددات والمخاوف التي يشعر بها كل طرف ولبناء الائتلاف والمصالحة فيما بينهم.

-للوصول معاً إلى اتفاقيات تضمن احتياجات الهوية الأساسية لكل الأطراف.

5-**نظرية عدم التواصل بين الثقافات Intercultural Miscommunication Theory**[5]:

هذه النظرية تفترض أن النزاع ناجم عن عدم التوافق بين أنماط الاتصال بين الثقافات المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي المؤدية إلى نشوء إدراكات متضادة.

ويكون الهدف من بناء السلم استناداً إلى نظرية عدم التواصل بين الثقافات هو:

زيادة معرفة الأطراف المتنازعة بثقافات بعضها البعض.

-إضعاف القوالب السالبة تجاه بعضهم البعض .

-في المحصلة: تحسين التواصل الفعال بين الثقافات .

6- **نظرية تحويل النزاعات Conflict Transformation Theory**:

هذه النظرية تفترض أن النزاع في المنطقة ناجم عن مشاكل حقيقية من عدم المساواة وعدم العدالة التي عملت على تعميق الشعور بالاغتراب عن الآخر، ويعبر عنها عبر عدة إطارات اجتماعية، ثقافية، واقتصادية.

أهداف بناء السلم استنادا إلى نظرية تحويل النزاع هي:

-تغيير الهياكل والأطر التي تسبب عدم المساواة والعدالة الشاملة وإعادة توزيع الثروة.

-تحسين العلاقات طويلة المدى والاتجاهات بين الأطراف المتنازعة .

-تطوير عمليات ونظم للترويج للتمكين، العدالة، السلام، التسامح الاعتراف والمصالحة.

الأدوات النظرية لتحليل النزاع الأزوادي – المالي:

1-تحليل النزاع الأزوادي من خلال "شجرةالنزاع":[6]

شجرة النزاع هي أداة ذات طابع تصوري وتصنيفي، فهي تصور التفاعل بين العوامل الظاهرة، والعوامل البنيوية والعوامل الديناميكية. للنزاع، إذ تمثل **الجذور** العواملَ البنيوية" الساكنة"، ويمثل **الجذعُ** القضايا/ المشاكل الظاهرة التي تربط بين العوامل البنيوية والعوامل الديناميكية **(الأوراق** التي تتحرك مع الرياح تمثل العوامل الديناميكية).

1-العوامل الديناميكية :تتضمن أشكال الاتصال، مستوى التصعيد، مظاهر العلاقات... إلخ

يتضمن العمل على بناء السلم مع العوامل الديناميكية أفقًا قصيرا من الزمن، حيث تكون ردود الفعل إزاء التدخل سريعة وأحيانا غير متوقعة.

كأمثلة على ذلك، يمكن إدراج التدخلات الدبلوماسية أو تحويل النزاع متعدد المسالك بالتعامل مباشرة مع شكل معين من أشكال التفاعل بين أطراف النزاع.

عندما يتعلق الأمر بالعوامل الديناميكية، تكون سرعة وصول الموارد المائية مثلا في حالة النزاع الأزوادي – المالي أفضل من وفرتها (السرعة أفضل من الوفرة).

2-القضايا/المشاكل الظاهرة:manifest issues هي القضايا أو المشاكل التي يتحدث عنها أطراف النزاع بشكل علني.

وتتضمن أساسا "موضوع" النزاع وتمثل بالنسبة للنزاع الأزوادي – المالي: الهوية والعدالة والتنمية والأمن.

3-العوامل البينيوية: هي الأسباب الجذرية وهي "الأسباب"الأساسية للنزاع، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بعنصر إدراك كل طرف للذات والآخر.

ومن الصعب التأثير فيها على المدى القصير؛ ومع ذلك، إذا تم تجنبها، قد يندلع النزاع مجددا فيما بعد.

فالذاكرة التاريخية والضغائن القديمة لكلا طرفي النزاع المالي –الأزوادي تحرك السلوك الصراعي لديهم، فانعدام الثقة بين الطرفين والخوف المتبادل من الآخر أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة، ووصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين التوارق وباقي الإثنيات في مالي والنيجر في ظل وجود أقارب للتوارق في الدول المجاورة (خاصة في الجزائر وليبيا)، فتشكل بذلك مفهوم التضامن الإثني المصلحي، وهو ما يعمل على تعميق شعور كل أقلية هناك بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين. مما يؤدي إلى خطر الانتشار– الإحيائية العرقية–والذي هو السمة البارزة لدول منطقة الصحراء الكبرى المتعددة العرقيات، حيث أن تأثير انفجار الوضع في دولة من دول المنطقة قد ينتشر في جميع أنحائها، مما يجعل إدارة هذه الحالة النزاعية أمرا دقيقا للغاية، فوسائل العرقية في هذا الإطار لا يمكن تصورها أقل من الآليات المسلحة والعنيفة، والأهداف ليست أقل من المطالبة بالإنفصال الجزئي أو الكلي وهو ما يشبه المصيدة العرقية.[7]

ويكون المجال الأمثل لبناء السلم في هذه الحالة هو التعاون في مجال التنمية، والتدخل على المدى البعيد والوقاية من العنف البنيوي (نظرية الحاجات الأنسانية لتحسين هذا الإدراك) كما رأينا سابقا.

الهدف من بناء السلم وفقا لهذه الأداة هو: – الشروع في التفكير حول الروابط بين الأسباب الجذرية، القضايا/المشاكل والعوامل البنيوية.

–التمييز بين الآفاق الزمنية لمختلف مقاربات تحويل النزاع.

(8) شجرة النزاع:

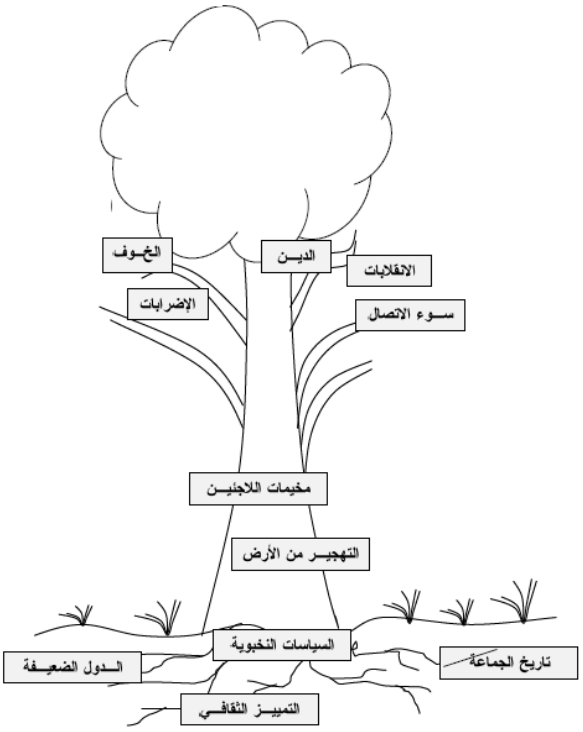

2-تحليل النزاع الأزوادي – المالي من خلال نموذج التصعيد لغلاسل: Friedrich Glasl[9]

✓التصعيد هو زيادة في التوتر داخل نزاع ما.

✓مبدئيا، يبدأ النزاع من خلال إدراك الأطراف ورغبتهم في تحقيق شيء ما.

✓مع بداية التصعيد، لا يبقى الأمر متعلق ابالرغبة في تحقيق شيء ما، ولكنه يتجاوز ذلك نحو الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم.

✓تتمثل المرحلة النهائية للتصعيد في التدمير المتبادل.

✓أما عملية تحويل النزاع فتتعلق أساسا بالجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تصعيد –de escalation النزاع.

يمكن تحليل ديناميكيات التصعيد من خلال النموذج التالي: يفرق غلاسل بين تسعة (9) مستويات للتصعيد، ويقدم التصعيد كحركة نازلة نحو الأسفل، أين يتم استدراج أطراف النزاع بفعل ديناميكيات

التصعيد السلبية، وهي غير خطية، إذ تحدث ضمن سلسلة من الانهيارات المتتالية.

قد يستقر أطراف النزاع في مرحلة معينة لفترة ما، لكن التصعيد سرعان ما ينحدر نحو مستوى أدنى له بعد ذلك.

وكلما زاد مستوى التصعيد، تطلب الأمر من الطرف المتدخل لمحاولة إقامة السلم أن يكون أكثر فعالية وقدرة على التأثير لأن احتمالات سلوك الأطراف المتورطة وفق نظام الاعتماد على النفسself-help تتضاءل.

إذن، يمكن القول بأن فعالية التدخل تتضاعف من المستوى الأول (م1) حيث يمكن للأطراف أن تقبل بالتدخل لإدارة النزاع بناءً على الثقة، إلى المستوى التاسع (م9) حيث غالبا ما يتم إجبار الأطراف قسرا على قبول التدخل لإحلال السلم.

في الغالب حسب "غلاسل" كلما اتجهنا من مرحلة إلى أخرى ازدادت مستويات الإدراكات السلبية عن الآخر، وازدادت مؤشرات تضخيم الأنا والذات.

وكنتيجة لذلك عادة ما تكون أشكال التدخل المتسمة بالتفاعل مناسبة للنزاعات ذات مستويات التصعيد المنخفضة أو المتوسطة، حيث تكون الأطراف لا تزال راغبة في الجلوس معًا والتحادث حول النزاع.

وتفيدنا هذه الأداة عند تحليل النزاع الأزوادي – المالي في:

-تحديد درجة التصعيد التي بلغها النزاع.

-تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل النزاع.

-يجب أن يكون شكل ومدى قوة التدخل مناسبين لمستوى تصعيد النزاع

(10): شرح مستويات التصعيد:

مستـــــويات التصعيـــــد	
1. التصلب في المواقف	في هذا المستوى، تظهر القسوة والصلابة في المواقف مؤدية إلى بوادر المواجهة. الاقتناع بأن النزاع يمكن حله حول طاولة المحادثات يبقى قائما. لا توجد هناك معسكرات ثابتة.
2. النقاش والجدل العنيف	في هذا المستوى، يظهر نوع من الاستقطاب في التفكير، الشعور والإرادة. ينشأ نوع من التباين بين تفكير "أسود" وآخر "أبيض"، كما تنشأ إدراكات متنامية بشأن التفوق، الاستعلاء والدونية، الاستحقار.
3. الأفعال بدل الكلمات	في هذا المستوى، يسود الاعتقاد بأن "الكلام لن يكون مفيدا بعد الآن". الحرص على إستراتيجية "الحقائق على الأرض" من خلال تحصيل الحقائق والأفعال المادية على الأرض، وليس بمجرد الكلام. التخلي نهائيا عن تقمص العواطف، وتنامي خطر التأويل الخاطئ لما يقوله أو يفعله الطرف الآخر.
4. التحالفات	تقدم مختلف الأطراف على مناورة بعضها البعض ضمن أدوار سلبية تتفاعل فيما بينها وفقا لتلك الأدوار. هنا، تبحث الأطراف المتورطة عن دعم أطراف أخرى لم تكن متورطة من قبل.
5. الإهانة وإلحاق الخزي	يتم شن حملات علنية ومباشرة على الاستقامة الأخلاقية للخصم بهدف إهانته وإلحاق الخزي والعار به.
6. إستراتيجية التهديدات	ظهور التهديدات والتهديدات المضادة. يتم تصعيد النزاع من خلال إعطاء مهل والتهديد بأعمال انتقامية.
7. الضربات التخريبية المحدودة	في هذا المستوى، لم يعد يُنظر إلى الخصم على أنه كائن بشري، ومن ثم يتم إضفاء الشرعية على الأعمال التخريبية. يحدث هنا تحول في القيم، حيث يُنظر إلى الهزائم "الصغيرة" على أنها انتصارات.
8. تشتيت الخصم	يصبح تخريب وتشتيت نسق الخصم هدفا رئيسيا.
9. "معًا نحو الهاوية"	في هذا المستوى، تصل الأطراف إلى مرحلة المواجهة الشاملة حيث لا أمل في العودة نحو الخلف. يصبح تدمير الذات مقبولا إذا كان ثمنه تدمير الخصم.

(11): شكل مستويات التصعيد:

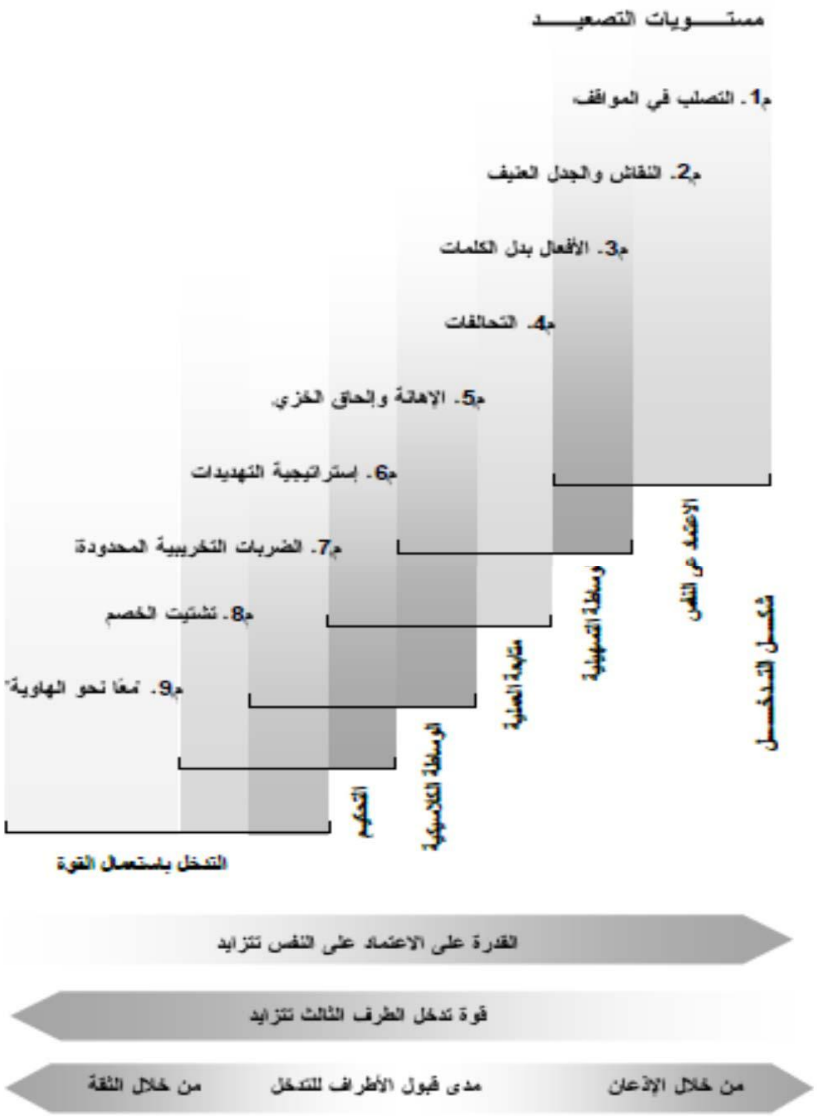

3-تحليل النزاع الأزوادي-المالي من خلال "منحنى الصراع" :[12]

-منحنى الصراع عبارة عن أداة مرئية تساعد على إيضاح كيفية تطور الصراعات بمرور الوقت.

-ويساعد المنحنى على تكوين فكرة عن كيفية ارتباط مراحل الصراع المختلفة ببعضها وكذا ارتباطها بأنواع تدخلات الطرف الثالث ذات العلاقة.

-ويستخدم الممارسون هذه المعرفة في تحديد استراتيجيات التدخل الفعالة وكذلك توقيتات هذه الاستراتيجيات.

-يعرض "مايكل لند" في هذا التحليل منحنى الصراع، وهو عبارة عن أداة مفاهيمية لفهم طبيعة الصراع.

-كما يتعمق "لند" في تعريف الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، ويقترح كيف تستطيع الكيانات متعددة الأطراف والوطنية التغلب على التحديات العملياتية للعمل الوقائي الفعال.

-يشرح "لند" في كتابه كيفية إنشاء المنحنى:" يتم تتبع مسارات النزاعات التي تتحول إلى صراعات عنيفة فيما يتعلق ببعدين: حدة الصراع (المحور الرأسي) ومدة الصراع (المحور الأفقي)"

- يصور الخط الذي يتخذ شكل قوس من اليمين إلى اليسار عبر الرسم التوضيحي مسار صراع أثناء صعوده وهبوطه على مدار الوقت.

-وقد تم تبسيط المنحنى الذي يتخذ شكل جرس بسلاسة إلى حد كبير لكي يصور تاريخ التغيرات 'مثالية النوع .'

-وكما توضح الأسهم المنحرفة عن الخط، فإن مسارات الصراعات الفعلية تستطيع أن تعرض العديد من مسارات تاريخ التغيرات الطويلة والقصيرة وحدودها وانعكاساتها وفتراتها

-وحتى الصراعات التي هدأت من الممكن أن تتصاعد ثانية.

-ومع ذلك، فالنموذج له قيمته الاستكشافية المتمثلة في السماح لنا بعمل فروق مفيدة بين تدخلات إدارة الصراع التي تتعلق بمستويات حدته المختلفة.

-يصف العمود الموجود إلى اليمين العلاقات بين طرفي النزاع وهو مقسم إلى مراحل مختلفة للسلام أو الصراع– وهي السلام الدائم والسلام المستقر والسلام غير المستقر والأزمة والحرب–مع تمييز المراحل الأقل حدة بما يطلق عليه لند السلوك التوفيقي المتبادل التفاعلي، مثل النقاشات والمفاوضات، وكذلك تمييز المراحل الأعلى حدة بالسلوك القسري أحادي الطرف،

(13) شكل مراحل الصراع:

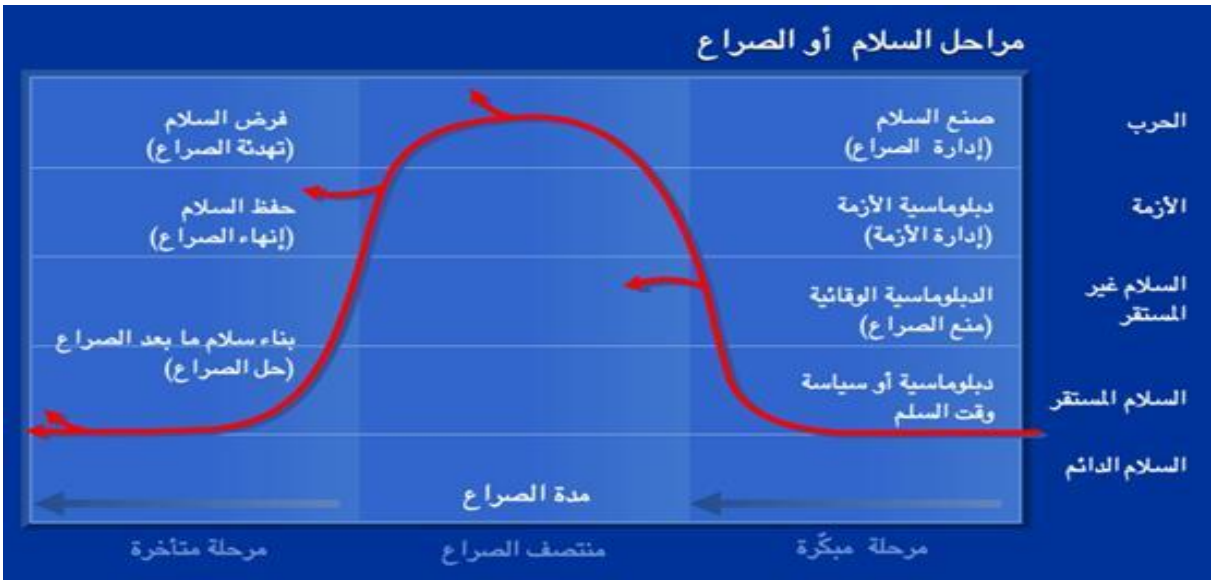

مثل الإنذارات والعقوبات والقوة المادية.

-وأفضل طريقة لتحليل النزاع من أجل وضع خطة بناء السلم في هذا النموذج هي التمعن في كل هذه المراحل:[14]

1-السلام الدائم: يمثل السلام الدائم المرحلة الأولى في المنحنى.

-وكما يدل اسمه، فهو السلام الذي يدوم.

-وعند رسمه على مدار الوقت، يمثله خط مستو طويل نسبياً.

-ويشرح لند قائلاً: يتضمن السلام الدائم (أو الدافئ) مستوى عاليا من التبادلية والتعاون، والإدراك الإيجابي المتبادل والغياب الفعلي لإجراءات الدفاع عن النفس بين الأطراف، بالرغم من أنه قد يتضمن تحالفهم عسكرياً ضد تهديد مشترك

-ويسود' السلام الإيجابي'بناءً على الإدراك الإيجابي المبني على القيم والأهداف والمؤسسات المشتركة (على سبيل المثال، النظم السياسية الديمقراطية وسيادة القانون، والاعتماد الاقتصادي المتبادل والارتباط بالمجتمع الدولي)

2-السلام المستقر: يصف مصطلح السلام المستقر حالة من العلاقات تنطوي على درجة توتر أعلى من تلك الموجودة في السلام الدائم.

-وكما يشرح لند السلام المستقر (أو البارد) هو علاقة اتصال حذر وتعاون محدود (مثل التجارة) في سياق شامل لنظام أساسي أو استقرار وطني.

-وتكون هناك اختلافات في القيم أو الأهداف ولا يوجد أي تعاون عسكري، لكن النزاعات يتم حلها بوجه عام بطرق لا عنيفة يمكن التنبؤ بها إلى حد ما.

-يكون احتمال نشوب حرب منخفضاً.

-يذكر لند العديد من أمثلة السلام المستقر، بما في ذلك الانفراج في العلاقات الأمريكية-السوفيتية أواخر الستينيات، والعلاقات الأمريكية-الروسية الحالية، والتسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 والعلاقات الصينية-الأمريكية عام 1995. وكما توضح هذه الأمثلة، فإن الاستقرار أمر غير مسلم به جدلاً.

-وتتضمن الحالات المحلية المناظرة للسلام المستقر "الاتفاقات السياسية الوطنية بين الجماعات السياسية المتنافسة والمتعادية في بعض الأحيان".

-كما هي الحال في السلام الدائم، فإن آلية حل النزاعات مازال يُطلق عليها دبلوماسية أو سياسة وقت السلم.

3-السلام غير المستقر: إذا لم تحل النزاعات واستمر تصاعد التوترات، فإن الصراع قد يدخل بمرور الوقت مرحلة تعرف بالسلام غير المستقر.

-يقول لند: السلام غير المستقر هو وضع تتصاعد فيه حدة الإدراكات السلبية والتوتر والشك بين الأطراف، ولكن مع غياب العنف أو عنف متفرق.

-ويسود' السلام السلبي'لأنه على الرغم من عدم نشر القوات المسلحة (أو عدم استخدامها)، إلا أن كل الأطراف تنظر إلى بعضها بعضاً كأعداء وتحافظ على قدراتها العسكرية الرادعة... قد يمنع توازن القوى العدوان، مع بقاء احتمال حدوث أزمة وحرب.

-أما أمثلة السلام غير المستقر فتتضمن القمع الحكومي لجماعات المعارضة، ويطلق على المبادرات التي تتخذ لنزع فتيل التوتر أثناء فترة سلام غير مستقر بالدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، التي تتضمن أهدافها تقليل التوترات وحل النزاعات ونزع فتيل الصراعات ومنع حدوث الأزمات. فإذا نجحت الجهود، تختفي التوترات.

4-الأزمة: إذا لم تنجح الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمة، فقد يستمر تصاعد التوترات. وقد تصل

العلاقات إلى مرحلة الأزمة عبر مواقف المواجهة المختلفة.

-وكما يشرح لند الأزمة عبارة عن مواجهة محمومة بين قوات مسلحة محتشدة وجاهزة للقتال وقد تشترك في تهديدات ومناوشات عرضية بسيطة ولكنها لا تمارس أي قدر من القوة ذات أهمية.

-ويكون احتمال اندلاع الحرب مرتفعاً.

-يطلق على المبادرات التي تتخذ لنزع فتيل التوتر خلال فترة الأزمة دبلوماسية الأزمة وإدارة الأزمة، التي من بين أهدافها احتواء الأزمات وإيقاف السلوك العنيف أو القسري.

5-الحرب: إذا لم تنجح جهود دبلوماسية الأزمة، فقد يتفجر العنف، وقد يدخل الصراع في مرحلة الحرب.

ويشرح لند قائلاً: "الحرب قتال متواصل بين قوات مسلحة منظمة.

-وقد تتفاوت شدتها ما بين صراع منخفض الحدة لكنه متواصل أو فوضى مدنية' إلى حرب ساخنة'شاملة".

-وبمجرد حدوث استخدام واضح للعنف أو للقوة المسلحة، تكون الصراعات عرضة بشكل كبير لدخول دوامة من العنف المتصاعد.

-ويتزايد شعور كل طرف بمبررات استخدام العنف لأن الطرف الآخر يستخدمه.

-لذا فإن حدل الصراع المسلح أو الحرب مهم بشكل خاص.

-وتعرف جهود الأطراف الخارجية في إنهاء القتال بصنع السلام أو إدارة الصراع.

-وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال، فإن تلك الأطراف الخارجية قد تشترك في فرض السلام أو تهدئة الصراع.

6-ما بعد الحرب: وهي المرحلة التي يمر بها حاليا النزاع الأزوادي – المالي فإذا نجحت جهود صنع وفرض السلام، ستخمد الأزمة.

-قد يحدث وقف لإطلاق النار مما قد يساعد على تقليل التوترات والعودة بالعلاقة من حالة حرب إلى حالة أزمة.

-وفي هذه المرحلة يطلق على جهود منع تصعيد الصراع حفظ السلام وإنهاء الصراع.

-ونتيجة التوصل إلى تسوية، يمكن أن تبدأ الأطراف في إنجاز العمليات الصعبة لحل الصراع وبناء سلام ما بعد الصراع.

-ومن خلال مثل هذه المجهودات، يمكن تقليل حدة التوترات إلى نقطة يمكن عندها وصف العلاقة بأنها سلام مستقر أو حتى سلام دائم، وقد يبدو هذا التغير صعباً لكنه ليس مستحيلاً.

-كما يوضح لند، فإن أي ترتيبات يتم تحقيقها بصعوبة بالغة كما يمكن كذلك أن تنهار.

-حيث يمكن أن تتصاعد التوترات من جديد لأي سبب .

-ولا تقل أهمية مهارات الممارس في تعزيز السلام ومنع تكرار العنف عنها في منع تطور الصراع إلى مرحلة العنف في المقام الأول.

طروحات السلام والمتغير الإدراكي في الأزمة الأزوادية – المالية:

1- طروحات السلام : ملخص نظري : [15]

تتمثل أنشطة السلام فيما يلي:

- منع نشوب النزاع والوساطة
- صنع السلام
- تعزيز السلام (إنفاذ السلام)
- بناء السلام

- حفظ السلام
- دعم السلام

-وعمليات منع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام نادراً ما تحدث على نسق خطي أو بصورة متعاقبة.

-وقد أثبتت التجربة أنه ينبغي النظر إليها باعتبارها عمليات تعزز إحداها الأخرى.

- إذ أنها أذا استُخدمت متجزئة أو منفصلة تفشل في توفير النهج الشامل اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبالتالي الحد من خطر تكرر نشوب النزاع: (16)

1-منع نشوب النزاع:

-ينطوي منع نشوب النزاع على اتخاذ تدابير دبلوماسية لمنع تطور التوترات والمنازعات داخل الدول أو بين الدول إلى نزاع عنيف من خلال خلق مناخ إدراكي لدى الطرفين يرتكز على الثقة المتبادلة.

-ويشمل منع نشوب النزاع الإنذار المبكر وجمع المعلومات والتحليل الدقيق للعوامل المفضية إلى النزاع.

-وقد تشمل أنشطة منع نشوب النزاع استخدام "المساعي الحميدة" من جانب الأمين العام، أو النشر الوقائي لبعثات تابعة للأمم المتحدة، أو القيام بالوساطة في النزاع بقيادة إدارة الشؤون السياسية. من أجل تصفية الأجواء من حالة عدم الثقة.

2-صنع السلام:

-يشمل صنع السلام عموما اتخاذ تدابير لمعالجة النزاعات الجارية، وينطوي عادةً على عمل دبلوماسي من أجل الوصول بالأطراف المتعادية إلى اتفاق عن طريق المفاوضات، التي تبنى على قاعدة بناء إدراك متقارب لضرورة حل الأزمة دون أضرار.

-وقد يباشر الأمين العام للأمم المتحدة "مساعيه الحميدة" لتسهيل حل النزاع .

-ويمكن أن يكون صنّاع السلام أيضا مبعوثين، أو حكومات، أو مجموعات من الدول، أو منظمات إقليمية أو الأمم المتحدة.

-ويمكن أن يضطلع بجهود صنع السلام أيضاً مجموعات غير رسمية وغير حكومية، أو شخصية بارزة تعمل على نحو مستقل.

3-إنفاذ السلام:

-ينطوي إنفاذ السلام على تطبيق مجموعة من التدابير القسرية، بعد الوصول إلى قناعة تامة باستحالة الحلول السلمية الناتجة عن تعصب القادة السياسيين المفضي إلى الكراهية المتبادلة، هذه التدابير القسرية تصل إلى حد استعمال القوة العسكرية.

- وهو يتطلب الإذن الصريح من مجلس الأمن.

-ويُستخدم من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين في الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن اتخاذ إجراء في مواجهة تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل عدواني.

- ويجوز للمجلس أن يستعين، حسب الاقتضاء، بمنظمات ووكالات إقليمية لإنفاذ ما يتخذه من إجراء تحت سلطته ووفق الميثاق الأمم المتحدة.

4-بناء السلام:

-يهدف بناء السلام إلى الحد من خطر الانزلاق إلى نزاع أو العودة إلى النزاع.

-وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأساس لسلام وتنمية مستدامين.

-وهي عملية معقدة وطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام.

–وتتناول تدابير بناء السلام القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية.

5–حفظ السلام:

–أصبحت الحدود بين منع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام مطموسة بشكل متزايد. ونادرا ما تقتصر عمليات السلام على نوع واحد من النشاط.

–ففي حين تُنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من حيث المبدأ لدعم تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار أو اتفاق سلام، فهي غالبا ما يطلب منها أن تقوم بدور نشط في جهود صنع السلام، وقد تنخرط أيضا في جهود مبكرة لبناء السلام .

–وتيسّر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد اليوم العملية السياسية، وتحمي المدنيين، وتساعد في عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم؛ وتدعم تنظيم الانتخابات، وتحمي حقوق الإنسان وتعززها، وتساعد في استعادة سيادة القانون.

–وقد تستخدم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القوة دفاعاً عن نفسها وعن ولايتها وعن المدنيين، ولا سيما في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن توفير الأمن وصون النظام العام.

6–دعم السلامPSO: [17]

–يصف مصطلح عمليات دعم السلام مبادرات المساعدة الدولية المنظمة بدعم صيانة ومراقبة وبناء ومنع قيام وانبعاث الصراعات والنزاعات العنيفة وهناك فئتين أو نوعين من عمليات دعم السلام هما حفظ السلام وتطبيق السلام.

–تقوم عمليات حفظ السلام بمراقبة ودعم تأسيس السلام، عادة في إطار اتفاقيات السلام وتعمل عمليات تطبيق السلام على خلق وإيجاد الظروف المؤدية للسلام ويسمح لها باستخدام القوة.

2-المتغير الإدراكي وفقا للفرضيات والمبادئ الأساسية لبناء عملية السلام في النزاع الأزوادي– المالي:

في عام2006، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيكلا قوياً لبناء السلام يشمل لجنة بناء السلام،(PBC) وصندوق بناء السلام (PBF) ومكتب دعم بناء السلام (PBSO) من أجل تحسين فعالية الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، تعمل هذه الهياكل من خلال الدعم السياسي والدعوة (لجنة بناء السلام)، والتمويل (صندوق بناء السلام)، وتنسيق السياسات والاستفادة من المعرفة (مكتب دعم بناء السلام). [18]

ويشمل بناء السلام مزيجاً غير متجانس من منع نشوب الصراعات، والأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية، المصممة لتتناسب مع سياق خاص . ولا يوجد نموذج واحد أو حتى تعريف تشغيلي توافقي لبناء السلام، ولكن هناك هدف واضح مشترك هو: الحد من مخاطر الوقوع في أو العودة إلى الصراع[19]

ودور المجتمع الدولي في بناء السلام هو دعم استعادة أو تجديد العقد الاجتماعي، وعودة الاستقرار من خلال دعم القدرات الوطنية في خمسة مجالات رئيسية هي:

1–السلامة والأمن،

2–العمليات السياسية،

3–الخدمات الأساسية،

4–الوظائف الأساسية للحكومة،

5–الإنعاش الاقتصادي. [20]

ورغم وجود العديد من عمليات حل النزاعات وبناء السلام التي يتم تنفيذها من قبل الفاعلين على الأرض

وتحليلها والتنظير لها من قبل العلماء، إلا أن هناك إمكانية لتحديد مجموعة **من الفرضيات والمبادئ** الجوهرية التي تتشارك فيها أغلبية صناع السلام، وهذه بدورها تلقي الضوء على القيم التي تحرك هؤلاء الفاعلين المهنيين والعلماء على الانخراط في هذا العمل: [21]

1-النزاع كمصدر للتغيير:

إحدى الفرضيات الأساسية في هذا الحقل، هي أن النزاعات ليست بالضرورة سلبية أو سيئة، فالإدراكات السيئة المفضية للنزاع بمعالجتها يمكن الوصول إلى حالة من اليقين بحتمية السلام، سواء أكان السلام وفقا للمنظور المالي أم وفقا لمنظور الحركات الأزوادية أو بمحاولة إيجاد حل وسط بين طروحات الطرفين، فمعظم صناع السلام ينظرون إلى النزاع على أنه يؤدي غالبا إلى تغيير ضروري ولذلك يمكن اعتباره قوة خلاقة تولد خيارات جديدة لحل المشاكل الموجودة. فاختلاف الآراء وتضارب الأهداف والتنافس في المصالح ليست في طبيعتها قوى مدمرة، على الرغم من أنها قد تقود الأطراف للتورط في أعمال عنف أو غيرها من المسلكيات ضد الأطراف الأخرى، بل هي كذلك وسيلة لتغيير الإدراكات السلبية عن الآخر، فالنزاع الأزوادي – المالي وفقا لهذه الفرضية يجب أن يكون مصدرا لتحفيز القادة السياسيين للطرفين بضرورة ايجاد حل نهائي، شامل وعادل للأزمة، باعتبار الصراع المسلح لا يخدم أي طرف.

2-السيادة الأخلاقية والواقعية لمبدأ اللاعنف:

حسب هذه الفرضية من الواجب أن تكون الوسائل اللاعنفية ضمن حقل حل النزاعات أكثر فاعلية من الوسائل التي تستخدم العنف في حث الأطراف المعادية على تغيير منظوراتها وحل القضايا الموافقة لإخماد النزاع، لأنها ترتكز في عملها على تشكيل الوعي وبناء ثقافة مغايرة، على المدى القصير والطويل.

لذا على الوساطة الدولية في النزاع الأزوادي–المالي ضرورة الإسراع في سحب القوات الفرنسية والإفريقية من المنطقة أو على الأقل عدم التعرض للطرف الأزوادي، لضمان مناخ صافي وفعال للمفاوضات حول المواضيع الجوهرية للأزمة وهي: المواضيع السياسية والمؤسساتية–مواضيع الدفاع والأمن–المواضيع الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والثقافية–المواضيع المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية.

إذ تعتبر المقاربات التي تستخدم العنف أعلى تكلفة من تلك التي لا تستخدم العنف (اللاعنفية). فالوسائل اللاعنفية تتيح المجال للأطراف المتنازعة بأن تبني وتنمي علاقات وروابط أكثر إنتاجية من تلك التي يجيء بها استخدام العنف.

3- التعاون من أجل حل النزاعات:

هناك فرضية أخرى تقول بأن الاختلافات في القيم والمصالح والحاجات يمكن حلها بطريقة مشتركة وتعاونية، وتولد العلاقات التعاونية طاقات وإمكانيات تمكنها من التغلب على الاختلافات عندما لا تنغمس الأطراف المختلفة أو تحدد نفسها مسبقا بنتيجة ربح أو خسارة، لذلك يتم تكريس جهد كبير في عمليات حل النزاعات من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وكسر القوالب السلبية الجامدة وإعادة تصوير العدو بصورة إنسانية عندما تبتعد الأفكار عن حالة العداء والكراهية وتتحول إلى الثقة والرغبة في التعاون، فيصبح حل القضايا الأساسية أكثر إمكانية، وهذا لا يتم في حالة القضية الأزوادية إلا بعد معالجة مشكلة تعصب القادة السياسيين لإثنيتهم في سلوكياتهم، وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية، واستخدام النظام السياسي في مالي والنيجر لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء.

4-الناس ليسوا مشاكل:

هذه الفرضية التقليدية القائلة بان الناس ليسوا مشاكل (فيشر ويويري 1981) تقف في أساس التفاوض والتوسط، وغيرهما من المقاربات في حل النزاعات. ويركز العاملون في هذا الحقل على المشكلة (اختلاف القيم والحاجات) ويحترمون الناس كأفراد، كما يعيدون تأطير المشكلة على أساس كونها هما متبادلا ومشتركا، على جميع الأطراف أن تسعى معا لمعالجته ضمن احترام أصيل للأشخاص ولجميع حقوق الأطراف المعنية، وبناء إدراك جديد أقرب إلى المعايير القيمية من المصلحية. وتبدأ العملية بتحليل التركيبة البشرية في دول المنطقة ومختلف الأطر السوسيولوجية التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين الأزواد ومختلف العرقيات الأخرى حيث نجد الصراع الدائم الشرس بين التوارف –الأسياد السابقين على الصحراء– والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من سادتهم السابقين "التوارف"، فالاختلافات الفيزيقية بين التوارف والعرقيات الأخرى والتي دعمتها التركيبة السكانية في كلا الدولتين نجم عنها وضع قبلي واجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة والسلطة.

5-الاتصال كوسيلة لتغيير المنظور:

رغم انخراط الأطراف المعنية بالقضية الأزوادية المالية في جدال كبير حول توزيع أو إعادة الموارد المادية، تبقى هناك ضرورة أساسية لتغيير منظوراتهم وبالتالي أنماط اتصالاتهم من أجل حل القضية.

فالاتصالات تعتبر قناة رئيسية يمكن من خلالها اكتشاف المشاعر والمنظورات السلبية، ومن ثم إصلاحها أو تعديلها بين الأطراف المعنية. ومن إحداث هذه التغييرات، يجب إتباع وصائل اتصال فعالة (الإصغاء النشط، إعادة تركيب العبارات، تفهم عواطف الطرف الآخر..الخ)، بغض النظر عن طبيعة النزاع. مثل هذه العملية تتطلب تكوين بيئة من الأمان والثقة والرغبة في تجشم المخاطر في التحرك نحو حل النزاع.

6-حل المشاكل بالطرق التعاونية والخلاقة:

يجب أن يستند حل النزاع الأزوادي –المالي إلى أساس أولي قائم على العمل التعاوني من أجل حل مشاكل الإقليم، وهو عمل يطمح إلى تحريك أطراف النزاع ذات الاختلافات الحقيقية والمعقولة نحو حلول مشتركة ومقبولة، وبمساعدة الطرف الثالث وهو الجزائر بمباركة من المجتمع الدولي –أو من دون مساعدته–، يفترض هذا العمل وجود قدرة لدى الأطراف المعنية على حل مشاكلها الخاصة وعلى إيجاد الحلول المرضية للقضايا العالقة، خاصة منها القضايا السياسية والمؤسسية للإقليم.

7-بناء علاقات مستدامة:

لا يمكن الوصول إلى علاقة مستدامة إلا عندما يتغير الإدراك من السلب إلى الإيجاب حيث تقوم الأطراف المتنازعة بمصالحة تاريخها السابق وإدراك خلافاتها الحالية والاتفاق على رؤية مستقبلية للحفاظ على العلاقة. واستدامة التسويات في حل النزاع المالي -الأزوادي تتطلب من هذا الحل أو الحلول توفير آليات للأطراف المتنازعة من أجل حل خلافاتهم ونزاعاتهم المستقبلية بشكل سلمي عبر مفاوضات واتفاقيات متبادلة.

وحين يتم إصلاح العلاقة الممزقة، تبرز أنواع جديدة من العلاقات بين الأطراف، تقوم على أساس الاحترام لحقوق الأفراد والجماعات وإدراك استقلالية الروابط التي تربط بينهم، مثل هذا الأمر يضمن عدم تصعيد أي خلافات في المستقبل إلى درجة النزاع المسلح، كما يضمن حل هذه النزاعات بطرق ترضي الطرفين.

8-إيجاد عناصر تغيير:

تفترض عمليات بناء السلام بان التغيير في العلاقات والأنظمة، هو شيء ممكن وضروري من اجل حل

النزاعات، لذلك يعتبر تجهيز المتنازعين نفسيا ليصبحوا عناصر تغيير، مبدأ مركزيا في هذا الحقل، خاصة وأنها توجد ديناميكية كبيرة تتميز بها الساحة السياسية الأزوادية والمالية مما يسهل تقبل عملية التغيير.

9-تحويل علاقات القوة:

تهدف عمليات بناء السلام وحل النزاعات إلى إحداث تغيير في علاقات القوة الموجودة داخل المجتمع أو بين الأطراف المتنازعة من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف وراءها مبدأ هيمنة القوة الى علاقات بناءة متوازنة تعزز وضع جميع الأطراف.

إن تعزيز المهمشين والمحرومين ومنح الصوت للذين لا صوت لهم في منطقة أزواد، هما أمران يمكنهما إطلاق طاقة هائلة للتغيير والتحول من طرف الأفراد أو المجتمع الأزوادي متعدد الإثنيات كما أنهما أساسيان في استدامة السلام.

10- التحرك والتنمية:

في النزاع الأزوادي–المالي، تشكل التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية أمورا أساسية قد تتطلب مختلف أنواع التأييد والنشاط الاجتماعي من أجل تحقيقها. مثل هذه النتائج تؤمن سير عمليات حل النزاع كجزء أساسي من عمليات التغيير الأكبر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، بحيث لا تبقى فقط آليات للحفاظ على الوضع الراهن وعلى علاقات النفوذ والقوة الحالية.

خلاصة:

'إذا أردت أن تغني أغنية هذه الأرض عليك أن تصغي إلى أحلام ساكنيها، فقط هؤلاء الذين يستطيعون الشعور بالأمل في المستقبل يملكون الشجاعة لحلحلة عقد الماضي، إذا أردت أن تغني بعيدا عن الخوف، وتغني بعيدا عن المعاناة، فإن عليك أن تلتقط أحلام شعبك وتذيبها من أجل تحرير مستقبله' (ديفيد لاشايل)، إذن فبناء السلام هو العمل المتعلق بإدراك الأفضل في الناس أو في العالم حولنا، مؤكدين على قوى ونجاحات وإمكانيات الماضي والحاضر من أجل رؤية الأشياء التي تمنح الحياة [22]، 'فالمخيلة الحية تجبر الجسد كله أن يطيعها' (أرسطوطاليس)، و'رحلة الاستكشاف الحقيقية تنطوي على بناء رؤية جديدة وليس على البحث عن مجالات جديدة'.(مارسيل بروست) 'فأحد أهم الأدوار التي يمكننا أن نلعبها فرديا وجماعيا هو فتح ثغرة أو الإصغاء إلى المضمون وهو ينكشف ومن ثم إيجاد الأحلام و الرؤى والقصص التي نشعر في داخلنا بالرغبة في حدوثها' (جوزيف جاورسكي)،

الهوامش:

(1)مشروع بناء السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة بالخرطوم، **مهارات فض النزاعات**، الموقع:

http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=2&msg=1058115172&rn=5

(2)Hugh Miall,**Conflict Transformation**: A Multi-Dimensional Task, Edited version Aug 2004

(3)Rasmus Tenbergen , **Principled Negotiation and the Negotiator's Dilemma – is the "Getting to Yes"-approach too "soft"?,** Institute for Leadership Development, mai 2001

(4)مشروع بناء السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة بالخرطوم، **مهارات فض النزاعات**، مرجع سبق ذكره،

(5)المرجع نفسه

(6)خالد سليم، **دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطا ناجحا**، مؤسسة تعاون لحل الصراع، الموقعwww.taawon4youth.org

(7)نبيل بوبيبة، **المقاربة الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012 ص 69

(8)الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون(SDC): **أدوات تحليل النزاعات**، تحرير سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، ترجمة محمد حمشي

Simon Mason and Sandra Rychard, **"Conflict Analysis Tools,"** Swiss Agency for Development andCooperation (SDC), Conflict Prevention and Transformation Division (COPRET), Bern, 2005. Available at,http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Conflict-Analysis-Tools.pdf

(9)المرجع نفسه بالإضافة إلى:

Glasl's Nine-Stage Model of Conflict Escalation site:

http://www.perspectus.se/tjordan/Escalationmodel.html

Conflict escalation after Friedrich Glaslm site: http://www.economypoint.org/c/conflict-escalation-after-friedrich-glasl.html

(10)للتفصيل أكثر أنظر الموقع: Stages in the Escalation of conflict

http://www.breakthrough.ie/articleissues/escalationstagesvol3no1.htm

(11)Le Ministère fédéral de la Coopération économique et le Développement (BMZ) a chargé la GTZ de lamise en oeuvre du projet sectoriel LISTRA.**La gestion constructive des conflits,** République Fédérale d'Allemagne , 1997, p15

(12)معهد السلام الأميركي، **دورة تأميل لنيل شهادة في: تحليل الصراعات** الموقع

http://online.usip.org/arabic/analysis/1_2_1.php

(13)معهد السلام الأميركي، **دورة تأميل لنيل شهادة في: تحليل الصراعات** الموقع

http://online.usip.org/arabic/analysis/2_0_2.php

(14)Niklas Swanström,**Conflict Prevention andConflict Management in Northeast Asia**, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program –A Joint, Transatlantic Research and Policy Center, p 25

(15)**السلام والأمن**: موقع الأمم المتحدة

https://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peace.shtml

(16)Francesco Caselli and Wilbur John Coleman,**On the Theory of Ethnic Conflict,** July 2002.

(17)نيكولا جونسون: **عمليات دعم السلام**، الموقع:

http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKPeaceSupportOperationsARABIC.pdf

(18)**بناء السلام والروابط مع الأمن الإنساني: الاتجاهات الصاعدة والتحديات الرئيسية**، سلسلة موجز السياسة الدوري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رقم 4، أوت 2011. ص 3.

(19) **قرار لجنة الدراسات ووضع السياسات التابعة للأمين العام**، ماي 2007

(20) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – فرع الدراسات ووضع السياسات، **بناء السلام في أعقاب النزاعات**، 11 جويلية 2009، الفقرة 17.

(21) سنثيا سامبسون وآخرون: **المقاربات الايجابية لبناء السلام**، ترجمة فؤاد سروجي، المكتبة الأهلية، الأردن، 2007، ص ص 38-46.

(22) المرجع نفسه، ص 56.

أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين ثورات الربيع العربي نموذجا

أ/سلمان حسام
جامعة الجزائر3

ملخص:

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي كفاعلٍ جديدٍ مؤثرٍ في تشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد، حيث أبانت ثورات الربيع العربي عن دور هذه الشبكات في الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية، من خلال المساهمة في التعبئة الافتراضية للرأي العام وتكوين الوعي السياسي من خلال نشر العديد من القيم كالحرية والديمقراطية والعدالة، بما دفعهم إلى الفعل الثوري والحراك السياسي كما ساهمت في حشد الجماهير وتنظيمهم في مظاهرات واحتجاجات انطلاقا من العالم الافتراضي لشبكات التواصل الاجتماعي. ومن هنا جاءت هذه الورقة لتبحث في الدور السياسي لوسائل الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي) في تكوين الوعي السياسي للمواطنين، انطلاقا من تجربة ثورات الربيع العربي.

Abstract:

Social networks have become a new factor in the formation of individuals' political conscious. The Arab Spring revolutions showed the role of these networks in the political movement in the area through virtual political instigation of the public opinion and the making of political conscious by spreading a variety of values like liberty, democracy and justice. This pushed them to the revolutionary and political action as well as the amassment of the crowds to organize demonstrations because of the virtual world of social networks. Accordingly, this paper aims to search to political role of the new media (social networks) in the making of people's political role taking the example of the Arab Spring revolutions' experiment.

تمهيد:

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى نقلة نوعية في مجال الاتصالات، حيث أصبح هناك مجال افتراضي يلتقي فيه الأشخاص من خلال مقرات إلكترونية في ضوء الانتشار المتعاظم لاستخدام الشبكة العنكبوتية، أين يمكنهم التواصل والمشاركة والتفاعل فيما بينهم من خلال تبادل النقاشات والمعلومات، وهو ما أُطلق عليه شبكات التواصل الاجتماعي، التي اختصرت المسافات والوقت وتجاوزت كل القيود، مُشَكِّلة بذلك نظاما جديدا للعلاقات الاجتماعية، غير أن هذه الشبكات تحولت بدورها من أدوات للتعارف والتواصل إلى وسائل للتجنيد والتعبئة وبدأ يتكون ويبرز لها دور سياسي غير معهود سابقا، ومن ذلك مثلا ما بدا جليا في ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، التي كانت عبارة عن حراك جماهيري قادته فئة الشباب الحاملة لمطالب التغيير وإسقاط النظام في عدد من الدول العربية، بداية من تونس إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين... ونظرا إلى الدور البارز لشبكات التواصل الاجتماعي في التعبئة والحشد لتلك المظاهرات المطالبة بالتغيير، خاصة في ظل التضييق على وسائل الإعلام التقليدية، اتجه البعض إلى تسمية هذه المظاهرات بثورات الفايسبوك وتويتر.. ومن هنا جاءت هذه الورقة لتبحث في الدور السياسي لوسائل الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي) في تكوين الوعي السياسي للمواطنين، انطلاقا من تجربة ثورات الربيع العربي.

والإشكالية المطروحة هي: كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد بما يدفعهم إلى الفعل الثوري والحراك السياسي؟ وكيف كان تأثيرها في التعبئة الافتراضية للرأي العام وصناعة ثورات الربيع العربي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، جاءت خطة هذه الورقة البحثية مقسمة إلى العناصر التالية:

1.شبكات التواصل الاجتماعي –الاختراع الذي غيّر العالم–.

2.دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي.

3.التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي.

4.مستقبل الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي (حدود الدور).

1.شبكات التواصل الاجتماعي -الاختراع الذي غيّر العالم-

في البداية فإنه وكتعريف لشبكات التواصل الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية) social network sites فهي مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الإنترنت التي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (Web2) حيث تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم (جامعة– بلد– صحافة–شركة...)، بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وتتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين وشبكات المصورين وشبكات الإعلاميين.

وتُعَرَّف شبكات التواصل الاجتماعي إجرائيا بأنها: "شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها

في أي وقت يشاؤون وفي أي مكان من العالم، ظهرت على الإنترنت منذ سنوات قليلة وغيَّرت في مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، واكتسبت اسمها الاجتماعي كونها تعزز العلاقات بين بني البشر"[1].

أما عن نشأة مواقع الشبكات الاجتماعية، فقد كان ذلك في أواخر التسعينيات من القرن الماضي،

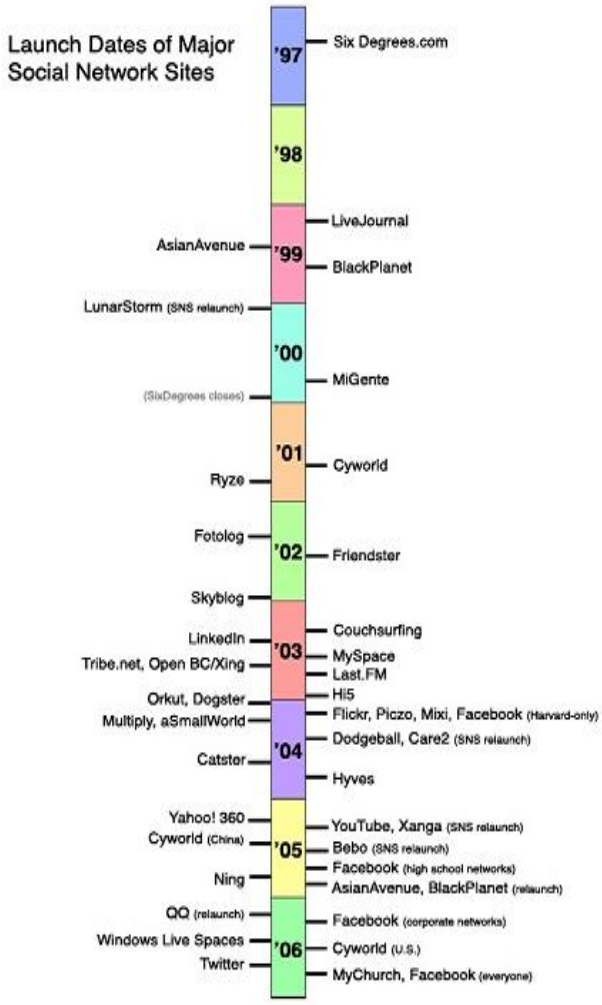

حيث ظهر موقع Classmates عام 1995 للربط بين زملاء الدراسة، وموقع SixDegrees عام 1997 الذي ركز على الروابط المباشرة بين الأشخاص. وظهرت في تلك المواقع الملفات الشخصية للمستخدمين وخدمة إرسال الرسائل النصية لمجوعة من الأصدقاء، وبالرغم من توفير تلك المواقع لخدمات مشابهة لما توجد في الشبكات الاجتماعية الحالية إلا أن تلك المواقع لم تستطع أن تُدرَّ ربحا لمالكيها وتم إغلاقها، وبعد ذلك ظهرت مجموعة من الشبكات الاجتماعية التي لم تستطع أن تحقق النجاح الكبير بين الأعوام 1999 و2001 في السنوات اللاحقة، لكن الميلاد الفعلي للشبكات الاجتماعية كما نعرفها اليوم كان سنة 2002 حيث ظهرت شبكة Friendster التي حققت نجاحا دفع شركة "جوجل" Google إلى محاولة شرائها سنة 2003، ومع بداية عام 2005 ظهر موقع "ماي سبيس" Myspace الأمريكي الشهير وموقع "فايس بوك" Facebook الذي انتشر بشكل كبير إذ ازداد عدد مستخدميه ليتجاوز 900 مليون مستخدم على مستوى العالم[2].

مخطط يوضح سلم الجدول الزمني لتطور مواقع الشبكات الاجتماعية[3]

ويوجد حاليا على الإنترنت أكثر من 400 موقع شبكات اجتماعية، وتتمثل أهم تلك الشبكات الاجتماعية في المدونات والمنتديات، إضافة إلى مواقع عديدة مثل الفيسبوك وتويتر، إضافة إلى تلك التطبيقات التي قدمتها بعض الشركات الكبرى لدعم الفكر الاجتماعي في التفكير والمشاركة مع مستخدمي مواقعها مثل "جوجل" و"ياهو" اللذين اهتما بالتحرير الجمعي والكتابة وبتنفيذ العروض المشتركة، ومواقع خدمات وتخزين الصور وإعادة عرضها وإرسالها مثل فليكر Flicker ونشر مقاطع الفيديو مثل يوتيوب YouTube، وغيرها من الخدمات والتقنيات التي تجد اهتماما فرديا مع تبادل المشاركة والنشر بين المستخدمين.

لقد أحدث هذا الاختراع انعكاسات كبيرة على قواعد حرية النشر والتعبير، وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من مفاهيم سياسية واجتماعية وتجارية انتشرت وتكونت حولها الجماعات مستفيدة من سهولة

استخدامها والمشاركة فيها دون خبرات تقنية أو تكاليف مادية، ويرى البعض أنها سوف تؤدي إلى بزوغ "فكر كوكبي" يعمل على تغيير العالم.

وعن أهم مواقع التواصل الاجتماعي نذكر:

فيسبوك Facebook هو أحد شبكات التواصل الاجتماعي التي رغم أن عمرها لا يزيد عن عشر سنوات إلا أن مواقعها أصبحت الأشهر والأكثر استخداما وتأثيرا على مستوى العالم، وقد تم إنشاء موقع فيسبوك في فيفري عام 2004 بواسطة ابن التاسعة عشرة من العمر "مارك زوكربرج" Mark Zuckerberg وذلك في غرفته بجامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحاً فقط لطلاب "جامعة هارفارد" Harvard University ثم فُتِح لطلبة الجامعات، وبعدها لطلبة الثانوية ولعدد محدود من الشركات، ثم أخيرا تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب به. والآن يملك الموقع نحو 880 مليون مستخدم، بمعنى آخر فإن شخصا واحدا من بين كل 13 شخصا على الأرض لديه حساب في موقع فيسبوك، فهو بنحو 75 لغة. ويقضي هؤلاء المستخدمين جميعا أكثر من 700 بليون دقيقة على الموقع شهريا.

ويرى مخترع الفيسبوك "مارك زوكربرج" أن فيسبوك هو حركة اجتماعية Social Movement وليس مجرد أداة أو وسيلة للتواصل، وأنه سوف يزيح البريد الإلكتروني ويحل محله، وسوف يسيطر على كل نواحي النشاط البشري على الشبكة العنكبوتية. وبالتالي فإنه يوصف بكونه "دليل سكان العالم" وأنه موقع يتيح للأفراد العاديين أن يصنعوا من أنفسهم كيانا عاما من خلال الإدلاء والمشاركة بما يريدون من معلومات حول أنفسهم واهتماماتهم ومشاعرهم وصورهم الشخصية ولقطات الفيديو الخاصة بهم، ولذلك فإن الهدف من هذا الاختراع هو جعل العالم مكانا أكثر انفتاحا[4].

تويتر Twitter هو عبارة عن موقع شبكات اجتماعية مصغر يسمح لمستخدمه بإرسال وقراءة تعليقات لا تتجاوز 140 حرف (ورمز)، وهذه التعليقات تعرف باسم تغريدات (tweets). وقد تم إنشاؤه في مارس 2006 بواسطة الأمريكي "جاك دورسي"، وقد بلغ عدد مستخدمي تويتر في شهر مارس 2006 نحو 200 مليون مستخدم. وقد اشتهر تويتر بشكل سريع عالميا حتى وصل عدد تغريداته يوميا 200 مليون تغريده، ويصفه البعض بأنه موقع رسائل الإنترنت النصية القصيرة SMS of the Internet، وقد تواصل النمو السريع لتويتر، ومع هذا النمو تحول تويتر إلى وسيلة تدوين مصغر فائقة القوة متعددة الاستخدامات من التسويق إلى الاعجاب بالمشاهير ونشر وتوزيع الأخبار بل وحتى المساعدة في عمليات الإنقاذ والإغاثة كما حصل خلال كارثة زلزال تسونامي في اليابان.

ورغم أن فيسبوك وتويتر هما أكثر مواقع الشبكات الاجتماعية شهرة، إلا أن هناك العديد من مواقع الشبكات الاجتماعية الأخرى مثل: "جوجل بلس" و"لينكدين" و"ماي سبيس" و"بينغ".. لكن يبقى فيسبوك وتويتر الشبكات الأكثر انتشارا واستعمالا في المنطقة العربية، كما أن مواقع الشبكات الاجتماعية ليست مجرد أدوات تتيح للمستخدمين نشر تعليقاتهم الشخصية ومشاركة الآخرين بها، ولكنها أصبحت لكثير من المستخدمين منصات لنشر الأخبار – فعلى سبيل المثال كان تويتر من أوائل الوسائل التي نشرت تقارير عن الهجمات الإرهابية على مومباي الهندية في نوفمبر 2008.

وعن وظائف شبكات التواصل الاجتماعي التي تطورت فترى "دانه بويد" Danah Boyd أن مواقع شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل الفضاء

الافتراضي الذي يتيح للمستخدم العديد من الممارسات والنشاطات المختلفة ذلك من خلال مجموعة من الخدمات (اجتماعية ترفيهية، وهناك خدمات تعليمية، وهناك خدمات سياسية)، التي يمكن حصرها في: الاتصال مع أفراد العائلة، وتكوين العديد من الأصدقاء والتسلية وممارسة الهوايات، وأيضا التسويق والإعلان حيث أصبحت مختلف المؤسسات الاقتصادية تعتمد على مواقع الشبكات الاجتماعية من أجل الترويج والدعاية لمختلف منتجاتها، فضلا عن العديد من الخدمات والإرشادات التي تتيحها مواقع هذه الشبكات من مختلف الصفحات الإلكترونية، وأيضا الممارسات السياسية حيث أصبحت مواقع شبكات التواصل الاجتماعية تشكل الفضاء الذي يقوم فيه المستخدم بالمشاركة السياسية عن طريق إبداء آرائه وتوجهاته، ومختلف الممارسات كعملية الاستفتاء حول العديد من القضايا عبر تلك المواقع[5]، فقد تحولت هذه المواقع من الطابع الاجتماعي البحت الذي من أجله أنشئت، إلى الطابع السياسي المؤثر.

2.دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي

الوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا وهو أساس كل معرفة، ويمكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام: الإدراك والمعرفة، الوجدان، النزوع والإرادة. ويرتبط نشوء الوعي بشكل عام عند الإنسان بظهور اللغة، فقد أثَّر تكون اللغة تأثيرا بالغا في تكوين الوعي وتطوره.

أما عن تعريف الوعي السياسي: فيعرف بأنه إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي ومعرفة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به ومعرفة مشكلات العصر المختلفة وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار، والوعي السياسي هو طريقة الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته، ويرتبط بالوعي السياسي للفرد منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيما واتجاهات سياسية مختلفة يستطيع الفرد من خلالها أن يدرك أوضاع مجتمعه ويحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها والتحرك من أجل تغييرها أو تطويرها. ويُعرَّف الوعي السياسي إجرائيا بأنه هو مدى إدراك الفرد للشؤون السياسية ومدى قدرته على تحليل وتغيير اتجاهاته وتنمية معارفه السياسية.

ويرتبط الوعي السياسي للأفراد بطبيعة النسق السياسي القائم، ومن ذلك مثلا أنه عند تحليل ظاهرة الاستبداد السياسي يعرج الكثير من الباحثين خاصة الذين اهتموا بدراسة الثقافة السياسية على أن غياب الوعي السياسي لدى الأفراد هو ما يجعلهم يقبعون تحت حكم الاستبداد، ومن جهة أخرى يمكن أن يتحرك المواطنون في اتجاه خدمة أهداف ومخططات جهات معادية، ومن ذلك ما تدَّعيه العديد من الأنظمة التي تتبنى نظرية المؤامرة، فتنظر إلى أي حراك شعبي داخل بلدانها بأنه تحركه أياد خارجية وأنها تستغل غياب الوعي لدى مواطنيها...

وتتعدد الأدوات التي يتم بها تشكيل الوعي السياسي، لكنها تبقى ضمن الإطار العام للتنشئة السياسية، والتي يمكن اعتبارها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومُثُله السياسية، ويُكَوِن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية، وتحدد درجة نضجه وفعاليته السياسية في المجتمع وتتم هذه التنشئة عبر عدة منظمات أهمها الأسرة والمؤسسات التربوية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام[6].

وتعد وسائل الإعلام مصدرا مهما بل وأهم مصدر نأخذ منه معارفنا ومعلوماتنا عن العالم المحيط بنا، فهي تعمل على تنمية وعي الأفراد وزيادة معلوماتهم

وتطلعاتهم، وقد تزايد دورها إذ أصبحت تلعب دورا مؤثرا في تشكيل وعي المواطنين حيث تؤثر هذه الوسائل في الطريقة التي يدرك بها الأفراد الأمور، كما ترسم الصورة الذهنية لدى الأفراد عن الدول والمواقف والقضايا والأحداث[7]. وبالحديث عن وسائل الإعلام والاتصال فقد برز ما يسمى بالإعلام الجديد المرتبط بشبكة الإنترنت التي ظهرت كفاعل جديد في عملية التنشئة السياسية سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة، فقد ارتفع عدد مستعملي شبكة الإنترنت إلى أكثر من مليار فرد أي سدس سكان العالم يتمكنون من استعمال الشبكة ويستغلون استعمالاتها المختلفة، البحث عن معلومات، التعرض لمحتويات مختلفة (برامج، موسيقى، وثائق مرجعية، دراسات..)[8]، وكذلك للمراسلة والنقاش وتبادل رسائل من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تستقطب الأفراد الذين أصبحوا يبقون في العالم الافتراضي للإنترنت أكثر في بعض الأحيان من تفاعلهم مع واقعهم الملموس، الأمر الذي ينعكس على إدراكاتهم ومواقفهم، ويساهم في بلورة الوعي السياسي لديهم.

وهنا تبرز التساؤلات التالية: إلى أي حد تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في بناء الآراء الفردية وهل تلعب دورا في تشكيل وتحويل الرأي العام؟ الأجوبة ليست بسيطة بل هي معقدة ومتغيرة، فهذا يدفع للبحث إلى ما الذي يتعرض إليه المتواصل مع الشبكة؟ كيف يعالج الرسائل؟ ما الذي يفتن، ما الذي يجذب، ما الذي يلفت النظر؟ ما الذي يرفض؟ ما هي المصفاة؟

وفي الواقع أن قيمة الحكم ستتعلق بكمية المعلومات التي تتوفر لدى المواطن حول موضوع معين، فدور شبكات التواصل يكمن في مدى توفير معلومات صحيحة ومتنوعة للمواطنين ليتمكنوا من صياغة حكم عقلاني وتكوين رأي وموقف تجاه مسألة أو موضوع ما.

وهنا فإنه لا بد من الإشارة إلى أن البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة قد استقرت حول اتجاهين ونموذجين تفسيريين، الأول ويتمثل في الحتمية التكنولوجية الذي يعد "ماك لوهان" أحد ممثليها، وينطلق من قناعة بأن قوة التكنولوجيا هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي، وأن وسائل الإعلام تجلب الاهتمام نحو حدث معين وتحدد هرمية المشكلة، وهي التي تحدد الطريقة التي يفكر بها الأفراد ويتصرفون، والنظرة التفاؤلية للتكنولوجيا تهلل لهذا التغيير وتراه رمزا لتقدم البشرية. والنظرة التشاؤمية التي ترى التكنولوجيا وسيلة للهيمنة على الشعوب المستضعفة، والسيطرة على الفرد، فتقتحم حياته الشخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية. ومن ثم فهذا الاتجاه يقر بأن التكنولوجيا الحديثة والإعلام الجديد يؤثر ويلعب دورا كبيرا في تشكيل الإدراك والوعي السياسي لدى الأفراد، أما النموذج الثاني ويتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البُنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الإعلام هي التي تحدد محتواها[9]، وهنا هذا الاتجاه يقلل من دور التكنولوجيا التي تبقى حسبه مجرد وسيلة، وأن الأفراد والمالكين لوسائل الإعلام هم من يحددون القيم ويؤثرون على الإدراك والوعي السياسي.

وللتعرف على آلية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي، فإنه من المهم التطرق إلى وظائف شبكات التواصل الاجتماعي فبالإضافة إلي الوظيفة التواصلية التقليدية إذ استخدمت في بداية الأمر مواقع التواصل الاجتماعي للدردشة

ولتفريغ الشحنات العاطفية، فإن لشبكات التواصل الاجتماعي العديد من الوظائف الأخرى، ومن أهمها:

-**الوظيفة الاخبارية:** حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مصدرا مهما لتداول الأخبار في مختلف مجالات الحياة، سواء من خلال انتشار صفحات وسائل الإعلام التقليدية من صحف وقنوات تلفزيونية على هذه المواقع، أم من خلال تداول المستخدمين للأخبار التي يحصلون عليها سواء من مواقع عملهم أم نقلا عن أصدقائهم.

-**الوظيفة التعبوية:** وهي الوظيفة التي استطاعت من خلالها وسائل التواصل الاجتماعي لعب دورا سياسيا مهما خلال موجة الثورات العربية، من خلال حشد الرأي العام وتحريك الجماهير للنزول إلى الشارع، وقد وُظفت القدرة التعبوية لمواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من نمط توظيفي، أولها: ذلك النمط الذي انتشر خلال الثورات العربية، وتم من خلاله الدعوة مباشرة للتظاهر والاحتجاج علي ممارسات النظم السياسية، أو بطريق غير مباشر من خلال التركيز على مساوئ هذه النظم والتمهيد بشكل تدريجي للاحتجاج عليها، وهو ما ظهر في بادئ الأمر من خلال المدونات الخاصة ببعض المدونين، فعلى سبيل المثال تسبب نشر فيديوهات تعذيب الشرطة للمعتقلين في مصر، في إيجاد حالة من الاحتقان الشعبي ضد الشرطة، تبلور بشكل أكثر وضوحا بعد حادثة الشاب "خالد سعيد" في مصر، التي كان لصفحته على الفيس بوك "كلنا خالد سعيد" دور مهم في حشد الجماهير ضد ممارسات الشرطة [10].

فالحراك الجماهيري في بلدان الربيع العربي مثلا كان انطلاقا من تشكل الوعي السياسي لدى الشباب الذي كان يتفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة التي لعبت دورا في تنمية إدراكه بواقعه وفهمه ودفعه إلى التحرك من أجل تغيير تلك الوضعية التي كان يعيش فيها من تهميش وفساد واستبداد... ومن ثم فقد تطور مستوى الوعي السياسي لدى الشباب الذي خرج للتظاهر والاحتجاج، ذلك أن الوعي السياسي ينتقل من المستوى النظري إلى المستوى العملي، ففي **المستوى النظري** يمر بمراحل ثلاث هي:

1-مرحلة المعرفة والإدراك: وهي المرحلة التي أطلق عليها "هيجل" مرحلة الاستكشاف ويكون الفرد فيها على مستوى الإدراك المباشر، وفهم الحقائق دون التأثير في الموقف بشكل مباشر، كما تعتبر هذه المرحلة استعداد الوعي لتقبل الأفكار .

2-مرحلة الامتمام السياسي: أي الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد ذلك الارتباط الذي يدفعه نحو الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، وشبكات التواصل الاجتماعي قد أسست لذلك الاهتمام.

3-مرحلة الانضمام السياسي: إذ يحتاج الوعي الإنساني إلى مؤسسة لتكوينه فكريا قد تكون مؤسسة تربوية أو سياسية أو دينية، والانضمام إلى هذه المؤسسات قد يوجه وعي الأفراد أحيانا إلى أغراض تخدم السلطة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد، فعندما تكون هذه المؤسسات إجبارية كالمدرسة فبالضرورة ينعكس الوعي الرسمي للسلطة فيها، أما انضمام الفرد لجماعات اختيارية يُصَعب على السلطة السيطرة على وعي الأفراد، وفي أغلب الأحيان لا يظهر وعي الأفراد المنظم في هذه الجماعات إلا في حالة صدام مع السلطة.

مستوى الممارسة:

وهي مرحلة يصبح فيها وعي الفرد قادرا على المشاركة السياسية بدرجاتها المختلفة أو بعضها مما يتناسب مع دورها في النظام السياسي داخل المجتمع

أو العزوف عنها، أو القيام بحركات سياسية تبين حقيقة رفضه لسياسات السلطة، وتعتبر الحركات السياسية والطلابية من أهم مظاهر الوعي السياسي، التي تؤدي أحيانا إلى موافقة السلطة على مطالب ورغبات الطلاب، وإذا كان الوعي السياسي عاملا مساعدا في الممارسة السياسية فإن دوره لا يتأتى إلا بتوفر مجموعة من الشروط أهمها: الشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة السياسية [11].

إن الكلام عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي برز بقوة مع الدور الذي لعبته تلك المواقع في الثورات العربية التي دار حولها ولا يزال جدل كبير من قبل المتخصصين، الذين ناقشوا أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة السياسية، وتشكيل الآراء والتأثير المباشر على التعبير لدى الشباب في المنطقة العربية، حيث ساهمت في نشر ثقافة الاحتجاج وزيادة معدلات الممارسة للناشطين سياسيا فمع انتشار استعمال وسائل الاتصال الحديثة في البلدان العربية، ازداد اللجوء إليها كأداة للتعبئة كما تعد أداة مهمة في توسيع وزيادة وعي الأفراد، وتتأطر هذه الاتجاهات بدرجة انتشار تقنيات الاتصال الجديدة في المجتمعات العربية وبطبيعة أنظمتها السياسية وما يطرحه ذلك من سؤال الحرية، وقد شهدت هذه الفترة تحولات واضحة في اتجاهات الاستخدام من الأغراض الاجتماعية إلى الأغراض السياسية على مستوى المنطقة العربية .

ورغم أن تقرير تأثير شبكات التوصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي يتطلب دراسة ميدانية، إلا أنه لابد من الإقرار بتأثير الإنترنت ومن ضمنها شبكات التواصل الاجتماعي، فلقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت في الأردن ومصر خلال الفترة ما بين جانفي وماي 2004، للتعرف على تأثيرات الإنترنت في مستخدميه، وفي اتجاهاتهم ومعارفهم ومواقفهم العامة، أن أغلبية المستجيبين للاستطلاع الذي نُفذ بين مرتادي مقاهي الإنترنت في مصر والأردن على مدى خمسة أشهر أقروا بتأثيره القوي والملحوظ، كما انعكس على اكتسابهم معارف ومواقف تجاه القضايا السياسية، كما تبين أنه كان مؤثرا في تنمية وعيهم السياسي وتوسيع أفق إدراكهم للسياسة[12].

3. التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي:

شهدت أجزاء من المنطقة العربية منذ يناير 2011 عددا من الثورات والانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية بهدف إسقاط النظم الاستبدادية، مما دعا البعض للحديث عن وجود ربيع عربي في المنطقة، وتعددت الآراء والاستنتاجات حول هذه الظاهرة، وطرح الغرب العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت الدول العربية كلها معنية بهذا التحول أم لا، وقد كانت بداية هذا الحراك من تونس التي شهدت حركة احتجاجية قامت بها الطبقات الاجتماعية المختلفة بعد قيام "محمد بوعزيزي" بالتضحية بنفسه، وتبعتها بعد ذلك مصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين ..[13]، وقد حملت هذه الاحتجاجات مطالب التغيير ورحيل الأنظمة الاستبدادية التي عمّرت لعقود طويلة، ومطالب الحريات والحقوق والممارسة الديمقراطية للحكم، ولعل أهم ما ميّز هذا الحراك العربي أنه كان على نحو استثنائي وتعبير تلقائي وسِلمي للبيئة الداخلية في هذه الدول .

كما ميزه أيضا توظيفه لشبكات التواصل الاجتماعي حيث يتضح لكل من يتابع الحراك السياسي والاجتماعي الواقع في المنطقة العربية مؤخرا أن الإعلام الجديد كان له دور كبير في إحداث هذا الحراك أو التغيير، فالإعلام الجديد أصبح فاعلا مؤثرا

في تحريك الناس، وتجميعهم في الساحات العامة من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية، إذ إن المتغيرات في المجال الإعلامي الدولي والمحلي على حدٍ سواء، أفرزت مظاهر إعلامية جديدة على مستوى العالم، وفرت قنوات وممارسات ومضامين إعلامية جديدة تسهم بدورها في حراك المتغيرات المعاصرة في المجتمعات المختلفة [14].

إن شبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشباب الناقم على الأوضاع السياسية في بلاده، يلتقي ويشكل مجتمعا افتراضيا، يتفاعل من خلال تبادله لنقاش ومعلومات وصور وفيديوهات، ساهمت في تشكيل الوعي السياسي لديهم وتجهيزهم للتحرك في مظاهرات واحتجاجات تم تنظيمها والإعداد لها عبر هذه الشبكات ومن طرف ناشطيها، والواقع أن جاهزية البيئة العربية لرفع مطالب التغيير كان واضحا، فالأرضية كانت مهيأة لهذه الثورات، وتعتبر "كاترين لاكورستول" Catherine LacourStowell أن عوامل عديدة تتفاعل مع بعضها البعض لتجعل شعبا ما يصل إلى الانفجار، والناس عادة ما يتواصلون مع بعضهم في مثل هذه الحالات لينظموا تفكيرهم وخطواتهم، وهو ما اعتمده الشبان العرب بالاعتماد على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي [15].

حيث وفي ظل التضييق الإعلامي، كون أن وسائل الإعلام الرسمية والخاصة كانت تحت مراقبة الأنظمة، وتحمل إيديولوجية النظام بما يبرر لشرعيته ويمدد في بقاءه، فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في الربيع العربي تَمثَّل من خلال:

-كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين، ومنحهم القدرة على تنظيم الاحتجاجات، بحيث أصبح أي شاب يشعر عندما يستخدم موقع فيسبوك أو تويتر أنه مسنود من جماعة أكبر، فهذه الشبكات الاجتماعية ولَّدت انصهارا وتلاحما بين أعضائها. - تعميم الأخبار وفضح انتهاكات وتجاوزات الأنظمة، حيث لعب «فيس بوك» مثلا دورا لا يستهان به كمحرك للثورات العربية، إذ سمح بالانتشار الشامل للمعلومات المستمدة من مستخدمي الإنترنت أنفسهم[16].

-لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا بارزا في إثارة الرأي العام المحلي والعالمي وحشد الاهتمام الدولي من خلال فضح أشكال الاستبداد المختلفة التي مارسها بعض الحكام العرب، ولهذا فقد استخدمت الحركات الاحتجاجية هذه المواقع على نطاق واسع للدعوة إلى المظاهرات والاعتصامات، وللتواصل مع العالم الخارجي وخاصة وسائل الإعلام الأجنبية، وخلق التفاعل والتضامن بين الشباب في الدول العربية[17].

ومن جهة أخرى فإن شبكات التواصل الاجتماعي كانت تلعب دورا سياسيا قبل أحداث الربيع العربي، من خلال الترويج للانتخابات، أو تبادل الأخبار السياسية، إلا أن دورها في العالم العربي برز بقوة مع ما سمي بالربيع العربي، الذي بين أن التغيير قادم من عقول عصرية تتحدث لغة مختلفة ولديها أفكار مختلفة ووعي مختلف تماما[18]. فهذه المواقع حملت جديدا على مستوى طرق وسبل تواصل الأفراد والجماعات، وتجاوزت بذلك وسائل الإعلام المطبوعة والمقروءة التي لطالما كانت أداة الحركات الاحتجاجية قبل ظهور هذه التكنولوجيا الجديدة، كما أن هذه المواقع أسهمت بقوة في رفع منسوب الوعي لدى الشعوب، ومنحت الناس الثقة بنفسها أنها قادرة على إزاحة حكامها[19].

وإننا إذ نعرج على ذكر دور هذه الوسائل، فإننا لا ننفي المحرك الأساسي لهذه الثورات وهم المواطنون الذين عانوا من حالة الاحتقان الشديدة نظرا لظروفهم

المعيشية والإنسانية، ففي مصر تمَّ التخطيط لثورة 25 يناير على شبكة الفيسبوك، بين شباب لا يعرفون بعضهم معرفة شخصية، ولكنهم أجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسي المصري السلطوية وممارساته المنحرفة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وهذه الطليعة من الشباب المصري المتعلمين والذين يجيدون الإبحار في شبكة الأنترنت هي التي حركت المظاهرات في مصر احتجاجا على أوضاع متأزمة سياسيا من استبداد وضيق مجال الحريات، واجتماعيا من بطالة وفقر وتهميش واقتصاديا من ضعف التنمية واستشراء الفساد [20].

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي أدته الرسائل النصية التي كان يجري تبادلها عبر الهواتف الجوالة الذكية، ففي مصر بلغت نسبة تبادلها 72% ، وهذه النسبة العالية تبين القوة الهائلة التي يمكن أن تمثلها هذه الوسيلة المهمة في التواصل وبناء الشبكات الاجتماعية وفي نقل الآراء ووجهات النظر والمواقف تجاه قضايا الشأن العام، علاوة على إمكانية التأثير التي تتيحها لمن يستعملونها لنشر أفكار أو مبادرات أو الدعوة إلى حراك ما لأسباب متعددة، وبالنظر إلى الانتشار الهائل لهذه الوسيلة وأمام إمكاناتها فإنها تستخدم في الإعلام والإخبار، وهو ما يمس الاتجاهات التي تتكون لدى قطاعات الرأي العام، وقد أكدت الدراسات دورها الحاسم في إشعال ثورات الربيع العربي[21].

وبهذا فقد اعتبرت شبكات التواصل الاجتماعي أهم محرك ودافع اتصالي وإعلامي في تعبئة الجماهير وصناعة الرأي العام المصري مثلا، ففي خضم التفاعل الإلكتروني يحدث تأثير أشخاص على أشخاص وثقافات على ثقافات وشعوب على سياسات، الأمر الذي جعل الصحافة الغربية عندما اندلعت الثورات العربية تطلق عليها تسمية "ثورات الفيس بوك"، وإن كانت التسمية غير دقيقة بل تحمل بعض التبسيط المهين في قراءة ديناميكية الاحتجاج العربي، ومع ذلك لا يمكن التقليل من دور شبكة الفيسبوك[22].

فقد علت أصوات الكثيرين الذين اعتبروا أن الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها هي التي فجرت الثورات الشعبية في البلدان العربية، حتى ذهب البعض إلى إطلاق مصطلح "ثوار الفيسبوك" أو "جيل الفيسبوك" على المتظاهرين الذين أطلقوا شرارة الغضب وقادوا الاحتجاجات غير مبالين ببطش الأجهزة الأمنية. غير أن هناك فريقا آخر يرى أنه لا ينبغي المبالغة في الحديث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي بهذه الثورات، وإن كان لا ينكر الدور الذي لعبته هذه المواقع في حشد الجماهير إلا أنه يعتقد أن عوامل كثيرة لا تقل أهمية كانت هي المحرك الحقيقي لخروج الناس إلى الشوارع مطالبين بإسقاط حكامهم وأنظمتهم.

4. مستقبل الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي (حدود الدور):

على الرغم من مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي بشكل فاعل في تشكيل وحشد الرأي العام وتحريك الشارع في بلدان الربيع العربي، من خلال عملها على كسر حاجز الخوف والتركيز على أخطاء وإخفاقات الأنظمة الحاكمة، فإن أفول هذا الدور تدريجيا خلال الفترة الحالية، استدعى البحث والتساؤل عن مستقبل الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، وحدود هذا الدور، وهنا لا بد من التأكيد على الدور السياسي الذي لعبته هذه الشبكات في بلدان الربيع العربي، في تحريك الشارع خلالها، وأن أداء هذه الشبكات لدور سياسي ما، قد اعتمد بشكل عام على البيئة التي ينشط فيها مستخدميها، وهو ما يمكن معه تفسير نجاح هذه

الشبكات في اشعال احتجاجات شعبية في دول، وإخفاقها في دول أخرى إذ كانت البيئة السياسية والاجتماعية العربية مواتيه لهذه الاحتجاجات في ظل انتشار ممارسات الفساد والقمع من قبل الأنظمة الحاكمة، والتي ركزت على إبرازها شبكات التواصل الاجتماعي كذريعة لتحريك الشارع ضدها، كما ساعد على ذلك إخفاق الأنظمة الحاكمة في تحقيق التغيير الذي وعدت به أو تراجعها عن وعودها في هذا الشأن، بالإضافة إلى تَغَوُّل السلطة، وغياب الديمقراطية.

فقد كانت شبكات التواصل الاجتماعي أداة تغيير وتأثير في الوعي السياسي للأفراد، غير أن فشل أو نجاح الثورات العربية في تحقيق التغيير هو مرتبط بالحراك المجتمعي ووعي الطبقات المكونة للمجتمع على اختلافها بأهدافها ومصالحها، فيما كان الفيس بوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى أحد أدوات تحقيق هذه المصالح والتعبير عنها، ومن ثم التأكيد على أن هذه الثورات لم تصنع على منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، وأن هذا الدور إنما يظل مرهونا بأسباب اجتماعية واقتصادية تتعلق بموازين القوى بين المجتمع والنظام الحاكم.

وعلى الرغم من محاولات بعض الأنظمة تقليص الحرية الممنوحة لمستخدمي هذه الوسائل، وغلق بعضها، فإن السيطرة على الفضاء الالكتروني بات من الصعب بمكان تحقيق نجاحات ملموسة فيه، بالإضافة إلى أن اعتقال الناشطين والمدونين عادة ما يُقابَل بغضب شعبي وإصرار على مواصلة توظيف هذه الوسائل لكشف هذه الممارسات القمعية. ويمكن القول أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أسهمت في خلق بيئة أكثر ثراءً من المعلومات بشكل فاق بكثير تلك التي تقدمها وسائل الإعلام التقليدية، بل على العكس فقد باتت الأخيرة تعتمد في تحديث أخبارها على ما تقدمه وسائل التواصل من محتوى خبري، مما أوقعها – أي وسائل الإعلام التقليدي – في مأزق التحقق من المعلومات ودقتها[23].

لقد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي والتثقيف السياسي لدى المواطنين بشكل فاق قدرة وسائل الإعلام التقليدية، كما فاق قدرة التنظيمات السياسية الكلاسيكية كالأحزاب السياسية، التي عجزت عن وظيفة التنشئة السياسية وأصبحت تعجز حتى عن حشد تجمع لعرض أفكارها وبرامجها والتعبئة السياسية، وبالمقابل فإن شبكة الفايسبوك استطاعت أن تدخل ليس إلى بيوت المواطنين بل إلى عقولهم وقلوبهم، وتساهم في بلورة وتشكيل وعيهم نحو قضايا معينة على تعددها، وما يلاحظ أن شبكات الفاسيبوك أصبحت تقوم بدور كبير في نشر الوعي وتعزيز الحس والإدراك نحو قضية ما، ومن ذلك مثلا ما لوحظ من تبني مدوني الفايسبوك لقضايا جوهرية والدفاع عنها، مثل فضح العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأيضا الدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا البيئة، فضلا عن النشاطات الخيرية التضامنية، إذ كثيرا ما كانت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة لحشد جماعات تطوعية خيرية لمساعدة الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة .

وقد أدرك الفاعلون السياسيون أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، فباتوا يحاولون استغلالها لتمرير رسائلهم وبرامجهم، ومن ذلك مثلا قيام بعض الأحزاب السياسية بالدعاية الانتخابية عبر الفايسبوك إذ نجد أن العديد من الأحزاب السياسية (مثل حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر) أنشأت لها صفحات على الفايسبوك تستعملها في تسويق برامجها أو التحسيس حول التهديدات الأمنية التي تحيق بالوطن، والتواصل مع شريحة الناخبين التي تتواجد على مواقع التواصل الاجتماعي، فهذه الأخيرة

أصبحت فاعلا أساسيا ومتعددا نظرا لما تقدمه وما تعرضه من بيانات متنوعة، فهي أصبحت تقوم بالدور التربوي وأيضا التنشئة ونشر القيم وتعزيز التضامن وتوسيع أفق المعارف لدى الأفراد، وأيضا تعزيز القيم السياسية من حقوق وواجبات وأيضا مواقف سياسية تجاه كل جزء في الحياة السياسية، وبالمقابل هي أيضا تقوم بدور سلبي في بعض الأحيان عندما يتم توظيفها من أجل نشر الفكر المتشدد أو التعبئة من أجل القيام بعمل إرهابي، أو حين يتم توظيفها لترويج الإشاعات الكاذبة أو للتجسس واختراق خصوصية الأفراد.

ومن جهة أخرى هناك نفر من الباحثين يتحدثون عن تراجع تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، على عكس الفرضيات التي تتحدث عن تنامي دورها عقب النجاح الذي حققته في تغيير بعض الأنظمة السياسية العربية، ويُرجع البعض تراجع تلك الشبكات إلى أسباب تتعلق بعضها بضغوط أجنبية خارجية، وأخرى تتعلق بالبنية التنظيمية لقوى الشباب في الوطن العربي، ودورها المحتمل في إدامة فعل التغيير والحراك[24]، كما تحركت العديد من الأنظمة العربية إلى فرض قيود على تلك الشبكات وحجبها، بعد أن تحولت خلال السنوات الماضية من مواقع لتبادل الأخبار والصور بين الأصدقاء والمعارف إلى ساحة للنقاش السياسي بين الشباب عن الهموم التي تعصف بالوطن، والتعبير عن الرأي المفتقد تحت القبضة الحديدية للأنظمة العربية الديكتاتورية. فقد أضحت تلك المواقع بمثابة ساحة لتطبيق الديمقراطية، وإن كانت افتراضية على الإنترنت، وسبيلا للتعبئة والتجنيد السياسي للأشخاص والأفكار والمبادئ.

ومع تيقن الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط من أهمية تلك الشبكات وفاعليتها في إحداث التغيير السياسي وتحريك الشارع؛ بدأت الأنظمة في فرض قيودٍ على تلك الشبكات في محاولة منها للتحكم في تداول المعلومات الأساسية بشتى الوسائل على اعتبار أن ذلك يعد من وجهة نظر القائمين على شؤون السلطة في أي دولة بمثابة عنصر مهم من عناصر القوة السياسية الضرورية لتسيير الأمور[25].

ومن جهة أخرى فقد ساهم أيضا في تراجع شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي في بلدان الربيع العربي عدة عوامل لعل أهمها هو حالة الإحباط التي اعترت الجماهير العربية من التطورات التي آلت إليها الأوضاع في دول الثورات، فهذه الثورات تخلت عن أهدافها التي قامت من أجلها وهي الشغل وحرية التعبير والكرامة وأصبحت ثورات تكرس صراع الهويات، وكذلك لأن هذه الثورات كان تفتقد إلى البرامج إذ لم تحمل سوى شعارات براقة عجزت عن تحقيقها أو شعارات هلامية اصطدمت بواقع لم يقبلها، فضلا عن سلسلة الإجراءات التقييدية التي مارستها بعض الأنظمة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة من ناحية، واستحداث الإجراءات القانونية من ناحية ثانية لمواجهة نشاط مستخدمي هذه المواقع [26] ، فكل هذا ساهم في تراجع وانحسار الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في بلدان الربيع العربي، التي عرفت تفاوتا في نتائج الحراك بين كل من تونس ومصر وليبيا مثلا بسبب عوامل كثيرة لعل من أبرزها الثقافة السياسية السائدة والطبيعة المؤسساتية من حيث توازن القوى بين الجماعات في كل دولة، فضلا عن دور العامل الخارجي .

ونظرا لتنامي أهمية تلك الشبكات في تحريك وتجميع الجماهير العربية، تصاعدت الدعوات بضرورة الاهتمام الرسمي بتلك الشبكات؛ لفهم التغيرات المجتمعية وآراء الجماهير كإجراء استباقي لفهم حركة الشارع، حيث أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي

أحد أهم المؤشرات الدالة على دراسة الحشود الجماهيرية والاحتجاجات الشعبية المتوقعة. وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي مرآة عاكسة للواقع المعاش؛ لكونها لا تعمل بمعزل عنه.

وقد أكد العديد من المحللين والمتخصصين ومنهم "روبرت فيسك" Robert Fisk الكاتب والصحفي البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، والذي اعتبر أن ثورات الربيع العربي وخاصة في مصر لن تغير فقط وجه مصر والمنطقة العربية، ولكن هذه الثورات سوف تغير أيضا النظرة العامة لشبكة الإنترنت، والمواقع الاجتماعية كـ "الفيس بوك" وتويتر" خاصة [27].

فقد طرح الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي المسألة الأمنية من جديد، في بُعدها الإلكتروني، ذلك أن إدارة شبكات التواصل الاجتماعي (الفايسبوك وتويتر... إلخ) ومواقع تسجيلات الفيديو اليوتيوب، غالبا من يمارسها مواطنون عاديون أي أنهم هواة وليسوا محترفين، إذ تُقَدَم معلومات وأخبار، وترسل فيديوهات لمختلف القنوات الإعلامية، التي بدورها تقوم بنشرها على جميع المجتمعات والدول، وتشاهدها البشرية جمعاء سواء كانت مضامين هذه الرسائل الإعلامية حقيقية أم مزيفة[28]، ذلك أن الإعلام عامة، والفايسبوك تحديدا هو وسيلة تقنية لنقل المعلومات والمعرفة، ورغم أهميتها فهي لا تُوَلِد الوعي والفعل بذاتها، بل بقدر ما تحمل من رسالة ومضمون، والثورات العربية أحسنت استعمال الفايسبوك، لكن الجماهير تحركت لا بفعل الإعلام الافتراضي الذي له دور أحيانا في التضليل والإلهاء[29]، الأمر الذي يفتح المجال أمام الحديث عن تضليل الوعي والتلاعب بالعقول كخطر جديد، خاصة وأن الربيع العربي فتح مجالا واسعا من التساؤلات والاستفسارات التي يحاول الجميع البحث لها عن إجابات وطرح تفسيرات لما يحدث[30].

خاتمة:

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي كفاعلٍ جديدٍ مؤثرٍ في تشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد، حيث أبانت ثورات الربيع العربي على دور هذه الشبكات في الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية، من خلال المساهمة في التعبئة الافتراضية للرأي العام وتكوين الوعي السياسي من خلال نشر العديد من القيم كالحرية والديمقراطية والعدالة، بما دفعهم إلى الفعل الثوري والحراك السياسي كما ساهمت في حشد الجماهير وتنظيمهم في مظاهرات واحتجاجات انطلاقا من العالم الافتراضي لشبكات التواصل الاجتماعي، ولا أدل على ذلك مدى قدرتها وتأثيرها: من تحرك الأنظمة المستبدة إلى قطع الإنترنت وحجب هذه المواقع، ويبقى الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في نموٍ مطردٍ، خاصة مع توجه الفاعلين السياسيين إلى محاولة أخذ مكان فيها، من خلال استعمالها في التسويق السياسي تماشيا مع هذا الدور المتنامي لها، في ظل عجز الأنظمة الحاكمة عن بسط رقابتها على عالم افتراضي معقد .

الهوامش:

---

[1] عبد القادر شريف درقاوي، **الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظامرة المنظمات الافتراضية**، مجل جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 01، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، يناير 2015، ص89.

[2] مبارك زودة، **دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، باتنة، 2012، ص ص113-114.

[3]David Beer, **Social network(ing) sites…revisiting the story so far: A response to danah boyd & Nicole Ellison**. Journal of Computer-Mediated Communication, 13 (2), pp.516-529.

[4]عباس صادق، **الإعلام الجديد: المفاميم والوسائل والتطبيقات**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص 15.

[5] Danah Boyd, **Understanding Socio-Technical Phenomena in Web 2.0 Erea**, Microsoft Research New Englend, Combridge MA, 22sd of September 2008 in: http://www.danah.org/papers/talks/MSR-NE-2008.html, (06/02/2015).

[6]عبد الحق يحياوي، **نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة ورقلة، 2011، ص ص61-68.

[7] موسى عبد الرحيم حلس، ناصر علي مهدي، **دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزمر)**، مجلة جامعة الأزمر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010، المجلد 12، العدد 2، ص146.

[8] فؤاد بن حالة، **صدمة الاتصال الشمولي الأنظمة والمجتمعات العربية في مواجهة التحدي**، (ترجمة: أحمد عظيمي)، باريس: منشورات ANEP، 2005، ص41.

[9] بشرى جميل الراوي، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير مدخل نظري**، 9 فيفري 2014، على الموقع الإلكتروني: http://www.alma3raka.net/spip.php?article100&lang=ar (2015/02/06).

[10] رانيا مكرم، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القامرة، 2014/10/12، على الموقع الإلكتروني: http://www.rcssmideast.org (2015/02/07).

[11] عبد الحق يحياوي، مرجع سابق، ص ص61-68.

[12] يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**، ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 191.

[13]مصطفى علوي، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية**، السياسة الدولية، القامرة: مركز الأمرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 184، أبريل 2011، ص ص39-40.

[14] الساموك صفد حسام، عبد الرزاق انتصار إبراميم، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، جامعة بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011، ص11.

[15]**الفيس بوك ودوره في تفجير الثورات العربية**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=4652 (2015/02/07).

[16] محمد عجم، **«تويتر» و«فيس بوك».. زعيما ثورات «الربيع العربي»**، الشرق الأوسط، العدد 12081، 26ديسمبر 2011، http://archive.aawsat.com/details.asp?section=20&article=656070&issueno=12081#.VNX3RObF_is (2015/02/07).

[17]مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، **دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي مصر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص ص109-111.

[18] المنصور محمد، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين (دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية "العربية نموذجا")**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012، ص96.

[19]مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، مرجع سابق، ص104.

[20]السيد يسين، **ثورة 25 يناير بين التحول الديموقراطي والثورة الشاملة**، القامرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص321.

[21] ريكاردو رينيه لاريمونت، **الخلفيات الديموغرافية والاقصادية والتكنولوجية لثورات الربيع العربي**، في: يوسف الصواني (محرر)، الربيع العربي: الإصلاح والانتفاضة والثورة، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص ص29-41.

(22) السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل**، ط1.بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص ص39-40.

(23) رانيا مكرم، مرجع سابق.

(24) عمرو عبد العاطي، **مستقبل شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك العربي**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القامرة، على الموقع الإلكتروني: http://www.rcssmideast.org (2015/02/07).

(25) سعد أبو عامود محمد، **النظم السياسية في ظل العولمة**، ط1.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص ص222-223.

(26) رانيا مكرم، مرجع سابق.

(27) **الفيس بوك ودوره في تفجير الثورات العربية**، مرجع سابق.

(28) محمد بلعسل، **تأثير الإعلام الجديد على الأمن الفكري في الجزائر**، مجلة الرائد المغاربي، الجزائر: مركز الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث، العدد 01، حوان 2013، ص54.

(29) محمود حيدر وآخرون، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو-استراتيجية للحراك العربي**، ط1. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص ص117-118.

(30) أحمد طامر، أحمد السعودي، **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا**، القامرة: الربيع للمطبوعات التجارية، 2011، ص12.

تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.

أقاري سالم

الملخص باللغة العربية:

شكل القطاع الفلاحي اهتماما متزايدا للدولة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة فكان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004 والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2003 بمثابة الانطلاقة الفعلية لإعطاء أكبر قدر من الاهتمام لهذا القطاع منذ الاستقلال، وكمواصلة لهذه المجهودات وخاصة بعد الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية سنة 2007-2008 تم انتهاج سياسة جديدة قائمة على تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي تجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهانا أساسيا من خلال إعادة بعث النمو في القطاع وإعطائه قدر من الأولوية إلى جانب القطاع الصناعي للمساهمة في التنمية الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية، وهو الهدف العام لهذه السياسة والذي لم يتحقق بالنظر إلى الارتفاع المتواصل في فاتورة الاستيراد الغذائي رغم تحقيق نتائج ايجابية لبرامج التجديد الفلاحي والريفي فيما يخص تحقيق وفرة غذائية معتبرة في إنتاج بعض الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك بالإضافة إلى الرفع من نسبة الاهتمام بالجانب الريفي، والتكوين والتأطير الفلاحي مقارنة بالسنوات الماضية.

الكلمات المفتاحية:

التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، السياسة الفلاحية الجديدة، السياسات الفلاحية، البرامج الفلاحية.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le secteur agricole représente un intérêt croissant pour l'Etat algérien avec le début du troisième millénaire.

Le Plan national du développement agricole et rural 2000-2004 ainsi que la stratégie nationale rurale pour le développement durable en 2003, ont constitués, les points d'encrage pour les pouvoirs publics, qui se sont, d'avantage intéressés, au secteur de l'agriculture, depuis l'indépendance.

Un intérêt, ponctué par un cadre général, caractérisé par la hausse mondiale des prix des denrées alimentaires entre 2007-2008.

Un contexte, qui a poussé le gouvernement a élaboré une nouvelle politique, basée sur le renouvellement de l'économie agricole et rurale, dont l'objectif premier est d'assurer la sécurité alimentaire. Un pari majeur qui ne peut se concrétiser sans quelques conditions dont une relance de la croissance dans ce secteur, en faire une priorité mais surtout la contribution du secteur industriel dans le développement national. Ajoutant à cela, l'importance d'atteindre l'autosuffisance et l'élimination de la dépendance alimentaire.

Là est l'objectif global de cette politique, qui n'a malheureusement pas pu être atteint, pour le moment, et cela en raison de la hausse continue de la facture d'importation de produits alimentaires. Et cela malgré, les résultats positifs des programmes du renouveau agricole et rural, dont la réalisation de l'abondance de la nourriture dans la production de certaines branches alimentaires à large consommation, l'augmentation de la proportion de l'intérêt porté au domaine rural, à travers, la formation et la supervision de la production agricole.

المقدمة:

تعتبر التنمية الفلاحية والريفية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها على حد سواء، ذلك أن القطاع الفلاحي يعتبر العصب الحساس في تنمية الاقتصاد الوطني للدول وتحقيق الأمن والاستقلالية الغذائية بالإضافة إلى توفير الدخل لمجموعة غير قليلة من السكان ونظرا لهذه الأهمية تسعى الدول إلى انتهاج مختلف السياسات للتكفل بهذا القطاع على غرار الدولة الجزائرية التي أدركت هذه الأهمية مبكرا حيث بدأت منذ الاستقلال بوضع مختلف السياسات للاستثمار في التنمية الفلاحية التي شكلت اهتماما متزايد للدولة مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة الالتفاف العالمي حول تحقيق الأهداف الألفية للتنمية، وكان انتهاج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمثابة الانطلاقة الفعلية للخوض في هذا المجال وخاص لتزامنه مع الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والاستعادة التدريجية للأمن عبر ربوع الوطن، والذي أدى غيابه في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء إلى النزوح الريفي، ورغبة في إحداث توازن جهوي وإقليمي تم اعتماد هذا المخطط، وكتعزيز للجهود المبذولة في هذا الأخير وخاصة بعد الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية تم انتهاج سياسة جديدة سميت بسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي لشهر أوت 2008 والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه بعد انتهاء المرحلة الأولى من هذه السياسة والمحددة ب البرنامج التكميلي 2010-2014 كان لابد علينا محاولة الوقوف على أثار ونتائج هذه السياسة على تنمية القطاع الفلاحي انطلاقا من الإشكالية التالية:

. ما مدى نجاعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014 في تحقيق أهدافها بالنسبة للقطاع الفلاحي والريفي؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سيتم دراسة الموضوع وفق المحاور التالية:

المحـور الأول: عـرض سياسـة التجديـد الفلاحـي والريفي 2009-2014.

المحـور الثـاني: تقيـيم سياسـة التجديـد الفلاحـي والريفي2009-2014.

المحور الأول: عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلـق رسـميا سـنة 2009 مـن خـلال خطـاب رئـيس الجمهوريـة، وتهـدف أساسـا إلـى التـدعيم الـدائم للأمـن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصـادي الشـامل بفضـل تكثيـف الإنتـاج فـي الفـروع الزراعية الاستراتيجية، وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفيـة[1]، مـن خـلال تنظيم مختلـف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:[2]

-تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).

-زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

-دعـم التنميـة المسـتدامة والتوازنـات الإقليميـة، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

-التسـيير المسـتدام لـلآلات الصـناعية وتحسـين الاندماج الفلاحي الصناعي.

-خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

1-ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

وترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز أساسية هي:

أ -الركيزة الأولي: التجديد الفلاحي:

وتقـوم هـذه الركيـزة علـى تحسـين المردوديـة الاقتصادية للقطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات الإنتاج مـن خـلال زيـادة إنتـاج المحاصـيل والمنتجـات الاسـتراتيجية الواسـعة الاسـتهلاك، وتعزيـز وتوسـيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد لهذه المنتجات حيث خصص لقطاع الفلاحة في هذا الاطار من أجل تطبيق البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي غلاف مالي يقدر ب 600 مليار دينار لخمس سنوات المقبلة، أي ما يعادل 120 مليار دينار سنويا للقيام بالعمليات التالية:

- عصـرنة ومضـاعفة فـروع الانتـاج الواسـعة الاستهلاك من خلال دعم القطاع بالمكننة.
- استصـلاح الأراضـي وطـرق الـري، البـذور، التشـجير، المحافظـة أصـناف الحبـوب، الحليـب، البطاطه، اللحوم.
- التحفيز المباشر لإنتاج الحليب والبذور.
- تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاحين مـن خـلال تعزيـز جهـاز دعـم المنتجـات الواسـعة الاسـتهلاك بالنسـبة لفرع البطاطـه، وتوسـيعه بطريقـة تدريجية لمواد فلاحية أخرى.
- بناء وإعادة تأهيل منشأة التخزين بقدرة 8 ملايين متر مكعب.
- تشجيع إنجاز 39000 موضع للتخزين.

ب-الركيزة الثانية: التجديد الريفي:

وتهـدف هـذه الركيـزة إلـى ضـمان التسـيير الـدائم للمـوارد الطبيعيـة، وتكفـل الفـاعلين بحمايـة الأحـواض المنحـدرة والثـروات الغابيـة والفضـاءات الطبيعيـة،

ومكافحة التصحر بالإضافة إلى حماية المساحات المحمية واستصلاح الأراضي، والنهوض بواقع السكان الريفيين من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وتعكف الدولة في هذا المجال على انجاز 10200 مشروع في إطار عقود النجاعة للتجديد الريفي خلال المرحلة 2010-2014، وينتظر أن تتسم هذه المشاريع بالمؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

البلدية	المنطقة	العائلات	السكان المعنيين	مناصب الشغل	الأراضي المستصلحة بالهكتار	توسيع الأرضي المستغلة في الزراعة بالهكتار
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

وتتعلق المشاريع الخمس للتجديد الريفي بالعمليات التالية:

•حماية المياه التي تصب في السدود:

ويتعلق الأمر بدراسات انجاز 34 حوض على امتداد 3.5 مليون هكتار، تقع على مستوى 25 ولاية وتمس أكثر من 350 بلدية وبعدد سكان يقدر ب 7 مليون نسمة.

•مشروع محاربة التصحر:

يوجه هذا المشروع لأكثر من 30 ولاية و350 بلدية ويستهدف أساسا مساحة تقدر ب 2.5 مليون هكتار بما فيها 137 هكتار سيتم استصلاحها.

إعادة تأهيل وتوسيع الموروث الغابي:

المشروع يهدف خصيصا إلى تطوير وتحسين الإنتاج الغابي (إنجاز هذه العمليات على مساحة تقدر ب 118500 ألف هكتار.

•مشروع الحفاظ على التوازن البيئي:

ينتظر من هذا البرنامج أن يمس أكثر من 52 بلدية، و35000 عائلة ريفية، واستصلاح أكثر من 188000 هكتار، وخلق 17500 منصب عمل دائم.

•توسيع الأراضي المستغلة في الزراعة من أجل تثمين الأراضي الفلاحية:

من خلال برمجة مشاريع تتعلق بتأهيل ما يقارب 230000 هكتار عن طريق عقود الامتياز.

ج-الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية:

ويهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تسخير غلاف مالي يقدر ب 24 مليار دينار مخصص الإنجاز العمليات التالية:[3]

- تطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين، وإبراز تقنيات التكنولوجيات الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.
- إعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة، ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.
- إعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع.
- تقوية التأطير التقني، والمصالح المختصة وتواجدها في الأقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، البيطرة، الغابة).
- تقوية الإدارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الإعلام ولاتصال.
- تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية الجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية، ودعم المعارف من أجل تطبيق البرامج.

2-أليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

جندت السلطات المعنية بتنمية القطاع عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي تتمثل أساسا في:

-نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC):يمثل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك طريقة مبتكرة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الاستراتيجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، بحيث تم الانطلاق في هذه التقنية سنة 2008 بداية بفرع البطاطس، ويقوم عمل هذا النظام من خلال تشجيع الفلاحين علي إنتاج قدر المستطاع من السلع دون الخوف من الخسارة لأن الدولة تقوم بشراء الفائض عليهم ودفع مستحقات التخزين والتبريد ثم يتم فيما بعد اللجوء إلى هذا المخزون بأمر من الدولة بإخراجه للسوق بعد نقص أو ندرة هذه السلع فيه لتوفير العرض وبتالي ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها وفق الأثمان التي تحددها الدولة.

-نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية(SADDR): هو برنامج معلوماتي يستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي، وهو يعتبر الأداة الأساسية فيها باعتبارها أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، وقد صمم هذا النظام تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وتم المصادقة عليه في 03 أفريل 2006 من طرف اللجنة المكونة من قانونيين وديمغرافيين وسيسيولوجيين واقتصاديين واحصائيين ومختصين في الخرائط، وفي سياسات التنمية الريفية ومهندسين في العلوم الزراعية وإداريين ومستشارين محليين لبرامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتغذية برئاسة الوزير المكلف بالتنمية الريفية[4]، ويسمح هذا النظام بتشخيص الوضعية التنموية لكل منطقة من حيث امكانياتها، بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمح بتشخيص حالة كل بلدية، وقد وضع تحت تصرف الوزارات والولايات الثمانية والأربعين.

-عقود النجاعة الفلاحية: إن عقود النجاعة للتنمية الفلاحية والريفية تمثل خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، والتي ينجر عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من إنتاج، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي.

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: هي مشاريع مرافقة سكان الريف في مجهوداتهم لتحسين مستواهم المعيشي ومداخيلهم بصفة دائمة، وتكون فيه الأولوية للعائلات القاطنة بالفضاءات الريفية وخاصة تلك المعزولة، أو اللذين يرغبون في العودة إلى هذه المناطق لممارسة نشاط اقتصادي وللسكن فيها.

كما تستند هذه السياسة على مشاريع أخرى كالمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، والتي تهدف للحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستقلالية وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع عدة برامج منها:[5]

-**برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف هذا البرنامج جلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

-**البرنامج المتخصص (البذوروالشتلات): يسعى** هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

✓ضمان معدل التغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف.

✓إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.

✓ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.

-برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.

المحور الثاني تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

سيركز تقييمنا لهذه السياسة على تقييم الآليات المعتمدة في تنفيذها، وكذا تقييم النتائج والآثار الناجمة عن تطبيق برامجها الثلاث على المؤشرات المختلفة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

1-تقييم آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

يعتمد التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي على نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) وعقود النجاعة وكذا برامج التنمية الريفية المندمجة، وعليه سنحاول إبراز أهم الصعوبات التي واجهت التطبيق العملي لهذه الوسائل على أرض الواقع.

أ -تقييم نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC):

تشير طريقة عمل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك أنه لم يوضع أساسا لضبط السوق بل للتحكم في السعر وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ومن هنا يكمن الخلل لأن عمل هذا النظام بنجاعة يقتضي سوق مضبوط ومنظم بطريقة جيدة تسمح بمعرفة الاستهلاك الحقيقي للمواطن وهو ما لا يتوفر في الجزائر نظرا لغياب دراسات حقيقية وميدانية للاستهلاك الحقيقي للمواطن في السنة أو وفق فترات معينة منها، لأن معرفة المؤشرات الحقيقية للاستهلاك تسمح بمعرفة للازم من العرض وبتالي سهولة التدخل لضبط الأسعار من خلال نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك وتكمن نقاط ضعف هذا الأخير في:

- عدم وجود سوق منظمة، ومعرفة الاستهلاك الحقيقي للمواطن وفق فترات معينة لمعرفة اللازم من العرض.
- عدم وجود غرف أو مخازن تبريد خاصة بالدولة، وهو ما يسمح للفلاحين المنخرطين في نظام (SYRPALAC) والمكلفين بالتبريد والتخزين بوسائلهم الخاصة لا يتقيدون بتعاليم الدولة الخاصة بمواعيد إخراج السلع إلى السوق بالأثمان المرغوبة والمحددة من طرف الدولة، وخاصة باعتبار الفلاح المنخرط رابح في كلت الحالات أي فحالة بقاء السلع عنده في مخازن التبريد تدفع له الدولة التبريد حتى مدة الإخراج للسوق، كما يناسبه أيضا العرض بالأثمان الباهظة في السوق أثناء الإخراج.
- عدم احترام عقود التبريد والإخراج ومعايير جودة المنتجات المخزنة وفسادها مما يجعلها رديئة مقارنة بالمرتفع ثمنها في السوق.
- اضطراب الظروف المناخية مما يعرقل عملية التخزين في إطار نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك من جراء تأخر الحصاد، وبتالي ندرة السلع في السوق وارتفاع الأسعار.
- انتشار السوق الموازية وكثرة المضاربة وادخار السلع للأوقات العجاف ما يشكل عائق أمام ضبط الأسعار وبتالي فشل (SYRPALAC).
- نقص شبكة التوزيع وقنواته ومساحات التخزين والتبريد وانتشار المضاربة[6].

كما أن نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك قد فشل في ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها، بحيث يشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011

أن نسبة الانفاق على الغذاء انخفضت من 58.22 سنة 2005 إلى 42 سنة 2011 حيث تضاعف معدل التضخم إلى 5 مرات تقريبا، أي من 1.8 سنة 2006 إلى 8.9 سنة 2012 مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية خاصة في المواد الغذائية التي شهدت ارتفاع في السوق العالمية[7].

ب- **تقييم عقود النجاعة الفلاحية:**

وقد مكن تطبيق الإجراءات التي تضمنتها برامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014، في إطار تنفيذ عقود النجاعة نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الاستراتيجية، رغم تأخر وعدم تحقيق أهداف هذه العقود في السواد الأعظم من الولايات وهذا ما سنراه لاحقا في تقييم النتائج، أما هناء سنركز على تقييم عقود النجاعة كوسيلة من وسائل تنفيذ هذه السياسة وعليه يمكن استخلاص العقبات التالية في هذا الجانب:

- غياب دراسات جادة للإمكانيات الفلاحية لبعض الولايات، وهو ما يفسر الإخفاق في تحقيق الأهداف أحيانا أو إنتاج أكثر من الأهداف أحيانا أخري، وهو ما يدل على غياب التخطيط الزراعي الدقيق والتخبط العشوائي في الوصول للنتائج المأمولة.

- نقص الخبرة والوعي باستعمال التكنولوجيات الحديثة، لدى الفلاحين وأصحاب المستثمرات الفلاحية، بحيث لا يستطيعون في غالب الأحيان تقدير القدرة الإنتاجية لمستثمراتهم، ما يؤدي إلى رسم أهداف عقود النجاعة انطلاقا من معلومات غير دقيقة.

- تأخر كبير في تحديث نظم الإنتاج، ونقص خدمات المساندة من طرف الدولة.

- تحديات التقلبات المناخية والذي يؤدي التأخر في أجال الحصاد وبتالي تأخر الوصول للأهداف المحددة في إطار عقود النجاعة.

ج -**تقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة:**

برمجت الحكومة 12148 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI) خلال الفترة 2010-2014، ورصدت لها مبلغ إجمالي قدر ب 1000 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 200 مليار دج سنويا تشمل جميع المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الريفي، ويشير التقرير الأخير لوزارة الفلاحة سنة 2014 إلى تحقيق نتائج إيجابية من حيث عدد المشاريع المطلقة بحيث أرتفع عددها من 1336 مشروع سنة 2009 إلى 2164 مشروع سنة 2013، وهو ما يفسر وجود استجابة محلية لسكان الأرياف والهيئات المحلية بطرح مشاريعهم وأفكارهم، وقد بلغ عدد الولايات التي سجلت فيها المشاريع الموافق عليها أكثر من المشاريع المصاغة 25 ولاية من بينها ولايات انطلقت فيها هذه المشاريع بنسبة متقدمة، ولكن من الملاحظ أن هذه المشاريع غير متجانسة بين الولايات وهو ما يبينه الجدول التالي والمتعلق بالمشاريع المنجزة في إطار التشجير ببعض الولايات.

الجدول رقم (01): مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014

الولايات	التشجير
باتنة	17268 هكتار
تلمسان	14333 هكتار
البيض	14123 هكتار

المصدر: من إنجاز الباحث إستنادا إلى:

MDAR, **Evaluation De Mise En œuvre De Renouveau Rural**, 21e Session Dévaluation, 13 Décembre 2014, p6.

كما أن هذه المشاريع قد شهدت تأخر كبير في معظم الولايات رغم ارتفاع عددها الاجمالي المقدر ب 9608 سنة 2014، وعلى العموم نستخلص من تقييم

سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التحديات التالية:[8]

•وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تم صياغته وما تم قبوله من قبل اللجان التقنية والولائية بحوالي 10%.

•نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى)، وكان هذا المشكل متواجد في المناطق الهضاب العليا، لأنها أكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية والممتلكات المادية وغير المادية باعتبارها أنها هدف استراتيجي لامتصاص الضغط السكاني في المناطق الساحلية والجبلية في الشمال.

•اعتماد هذه البرامج على عنصر المرأة الريفية في خلق ثروة جيدة وإعطاء وجهة جيدة للريف، ولكن للأسف بقى دورها محددا، حيث كل النشطات التي تقومها تتم داخل المزرعة باستثناء الحراسة، وتربية الحيوانات لا تمثل سوى 3% وبتالي لا تتفرغ لأنشطة ريفية أخرى إضافة إلى الفتيات ذات التعليم الجامعي والتكوين المهني لا يعملن، نظرا للعرف السائد في الريف الجزائري، وبتالي فهن ينتظرن فرصة للهرب من هذه الظروف.

•إن كلمة الاندماج لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأن مشاركة سكان الريف تمت في المراحل الأولى في صيغة المشاريع بينما لا يشارك في بقية المراحل لأن جهاز القرار المتحكم في هذه المشاريع ليس مكونا من الخلية الريفية النشطة على المستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكون من ممثلي سكان الريف المنتخبين، بل تتكون من ممثلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات.

•مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القرض ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) وبتالي فالمنطقة المهمشة والفقيرة لا يستفيدون من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع.

•تدخل الوالي في هذه المشاريع اختياري لا يجبر على تنفيذها وبتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة.

•تصرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية بدلا من أن توجه هذه الأموال على المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون هي أول من يستفيد من هذه الأموال، وبتالي ينجم عنه عدم تساوي فرص الحصول لجميع المواطنين في هذه المناطق كالسكن والتشغيل والخدمات الصحية والنقل والتعليم والتكوين...

•إن الدعم المالي للأسر الريفية غير كافي، حيث يبلغ الدعم الحد الأقصى 300 ألف دج للأسرة الريفية الواحدة، ونظرا للتركيبة الأسرية في الريف الجزائري، حيث هناك تجزئة للأسرة إلى عدة أسر (أسر الأحفاد)، وبتالي لا تعطى استقلالية للمرأة في توسيع نشاطاتها وتنويعه.

•ومؤخرا انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج، وتؤكد بطء وتيرة تطبيق البرنامج في الميدان نظرا للمشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي، والعراقيل البيروقراطية التي يوجهها الفلاحون، خصوصا وأن حصيلة المشاريع التي تم إطلاقها منذ 2009 إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2013 لم تتعدي 7804 مشروع، في حين ينتظر 9203 مشروع أخر الانطلاق، رغم أن الهدف المسطر يقتضي ببلوغ 12 ألف مشروع تجديد ريفي أفاق 2014، وبالمقارنة مع حجم الاستثمارات المخصصة لتمويل العمليات المدرجة في هذا الإطار،

والتـي تقـارب 5 ملاييـر دولار، أو 60 مليـار دينـار سـنويا، فإنـه مسـتوى تقـدم البرنـامج مـزال متواضـعا، ويظهر ذلك جليا في التقييم الأخير الذي أنجزته الوزارة المعنية في مطلع 2013، حيث أن معظم الولايات لم تشهد تقدم ملحوظ في المشاريع.

●إضـافة إلـى قلـة ونقـص الخبـرة والمعرفـة حـول قضـايا وخبايـا وديناميكيـة المجتمـع الريفـي، وغيـاب الأنشـطة السياحية والصـناعية فـي الريـف، واسـتمرارية وعدم توقف النزوح الريفي نحو المدن.

●عدم ملائمة التشريعات القانونية مع الإصلاحات المحاذاة لفقراء الريف (مشكل قانون العقار).

2- تقييم أثار ونتائج برامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

باعتبار أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي قائمة علـى ثـلاث بـرامج وفـق ركائزهـا الـثلاث ممثلـة فـي برنامج التجديد الفلاحي وبرنامج التجديد الريفي، فإن تقييمنا لنتائجها سينصب على تقييم أثار كل برنامج مـن البـرامج الـثلاث علـى مؤشـرات التنميـة الفلاحيـة والريفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2014.

أ- تقييم نتائج برنامج التجديد الفلاحي:

سنتناول من خلال هذا الجزء أثر برامج التجديد الفلاحي على المؤشرات المستهدفة من خلال البرنامج، كـالأثر علـى الإنتـاج الفلاحـي والـوفرة الغذائيـة والـدخل الـوطني الخـام وتـوازن الإنتـاج الفلاحـي بـين الأقـاليم الطبيعية الكبرى.

✓الأثر على الانتاج الفلاحي:

باعتبار أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي قائمة في ركيزتها الفلاحية على دعم الفروع الغذائية، فإن تقييمنا لها من هذا الجانب سيركز على أثرها على تطور أهم الفروع كما يلي:

●الأثر على إنتاج الحبوب:

يشكل فرع الحبوب بمختلف أصنافها أهم المحاصيل الزراعيـة المهيمنـة علـى رأس قائمـة الاسـتهلاك اليـومي للمجتمـع الجزائـري، وعليـه يمكـن اعتبارهـا مؤشـر حقيقـي لقياس نجاعة الزراعة في الجزائر، والجدول التالي يبين قيم الإنتـاج المسـجلة فـي هـذا الفـرع علـى مـدار العشـر سنوات الماضية كما يبين الجدول التالي:

الجـدول رقـم (02): تطـور إنتـاج الحبـوب خـلال الفـترة (2008/2005 -2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2005 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتـــاج الحبوب	31.7	61.2	45.6	42.5	51.3	49.1	34.4

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

MDAR, **Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014(Pré bilan),** 21eme Session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre, 2014, p06.

نلاحـظ مـن خـلال الجـدول أن بـرامج التجديـد الفلاحي بالنسبة لفرع الحبوب لم تستطع تحقيق نمو متـوازن ومسـتمر بهـذا الفـرع، بحيـث بلـغ معـدل إنتـاج الحبـوب سـنتي 2005 -2008 مـا يقـدر بـ 31.7 مليـون قنطار وهـو نتاج الركـود الـذي شـهده القطـاع في حملة 2007 -2008 والـتي شـهدت انخفـاض الإنتـاج في هـذا الفـرع جـراء عـدم تسـاقط الأمطـار فـي المنـاطق المعروفة بإنتاج الحبوب، ورغبة في تشجيع الإنتاج في هذه الأخيرة تم وضع إجراءات وتدابير جادة كان من نتائجها تحقيق نمو مقدر 61.2 مليون قنطار من الحبوب أي بنسبة زيادة مقدرة بـ (93.05%) مقارنة بمعدل 2005-2008، وهو المقدار الذي لم يتحقق أعلى منه على مدار السنوات القادمة مما يبين ظرفية التدخل المرتبط بالأزمات بحيث تبين قيمة الإنتاج في

السنوات المقبلة انخفاض في إنتاج الحبوب، فقد قدر الإنتاج سنة 2010 بـ 45.6 مليون قنطار ما يمثل انخفاض مقدر بـ (25.9%) مقارنة بـ 2009، وانخفاض مقدر ب (6.88%) بين سنتي 2010 و2011، ناتج عن البرد الذي أصاب بعض المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب أما سنة 2012 فقد كانت الفارق بين الانخفاض المسجل بين سنتي 2010-2011 وسنتي 2013-2014، بحيث ارتفع الإنتاج ليبلغ 51.3 مليون قنطار سنة 2012 وهو ما يمثل (20.70%) مقارنة بـ 2011، ليشرع بعدها انتاج الحبوب في الانخفاض من جديد بحيث سجل مقدار 49.1 مليون قنطار سنة 2013 وفي سنة 2014 انتاج 3.4 مليون قنطار أي بنسبة انخفاض مقدرة بـ(29.93%) مقارنة بـ 2013.

إن نسب إنتاج الحبوب تؤكد عدم استقراره وتذبذبه من سنة إلى أخرى وعلى العموم نجد أن إنتاج هذه الأخيرة حقق على مدار عشرة سنوات فارق إنتاج مقدر بـ (8.51%) مقارنة بين معدل الإنتاج في 2005-2008 والإنتاج في سنة 2014، وهي نسبة إنتاج ضعيفة جدا تؤدي في غالب الأحيان إلى تغطية الطلب على الحبوب من خلال الاستيراد بحيث تم استيراد 8381000 طن في العشرة أشهر الأولى من سنة 2013 مقابل 8161000 في نفس الفترة من سنة 2012[9] أي بنسبة زيادة مقدرة بـ (2.7%) وهو ما يبين فشل البرامج في تنمية هذا الفرع وهو ما أدى بالجزائر إلى تصبح ثالث دولة مستوردة للحبوب على المستوى العالمي بحيث تمثل في المتوسط 6% من إجمالي واردات الحبوب في العالم[10].

•الأثر على إنتاج البطاطس:

يمثل فرع البطاطس أول المنتجات التي خصتها الدولة بإجراءات الضبط في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بحيث بدأت الخطوة لضبط المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) بفرع البطاطس منذ 2008، ليوسع بعدها الضبط تدريجيا للفروع الأخرى.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحقيق القيم المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إنتاج البطاطس خلال الفترة (2005/2008 -2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البطاطس	20	26.8	32.9	38.6	42.2	48.8	46.6

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, **loc. cit**, p7.

يبين الجدول تطور ايجابي لنمو إنتاج البطاطس بحيث قدر الإنتاج سنة 2009 بـ 26.8 مليون قنطار ما يمثل نسبة زيادة قدرها (25.37%) مقارنة بمعدل الإنتاج خلال سنتي 2005-2008، وقد ساعد تكثيف إجراءات الضبط في تواصل الإنتاج الإيجابي لهذا الفرع، فقد بلغت قيمة إنتاج هذا الأخير سنة 2010 32.9 مليون قنطار أي بنسبة زيادة قدرها (18.54%) مقارنة 2009 وفي سنة 2011 إنتاج 38.6 مليون قنطار بنسبة زيادة تمثل (14.76%) مقارنة بـ 2010.

وقد تم تسجيل أكبر نسبة على مدار العشر سنوات الماضية سنة 2013 بحيث بلغ إنتاج البطاطس في هذه السنة (48.8%)، ما يمثل زيادة بـ(13.52 %)

بالنظر إلى سنة 2011، أم سنة 2014 فقد شهدت أزمة قلة البطاطس وارتفاع أسعارها في السوق نظرا لارتفاع الطلب مقارنة بالعرض المنخفض جراء عدم كفاية المخزون في اشتراكات الضبط الخاص بالبطاطس نظرا لقلة الإنتاج الذي قدر بـ 46.6 مليون قنطار، أي بانخفاض مقدر بـ (4.50%) مقارنة بسنة 2013.

•الأثر على إنتاج البصل:

تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بقائمة الدول حسب انتاج البصل سنة 2008 أن الجزائر تحتل المرتبة العشرون ضمن هذه القائمة بإنتاج 700.000 طن، فهي متأخرة جدا مقارنة بمصر الشقيقة والتي تحتل المرتبة السابعة ضمن نفس القائمة بقيمة إنتاج مقدرة بـ 1.728.417 طن[11] إلا أنه في الآونة الأخيرة وتزامنا مع تطبيق برامج التجديد الفلاحي حقق القطاع الزراعي الجزائري نموا معتبرا وإيجابيا في إنتاج البصل مقارنة بسنة 2008 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور إنتاج البصل خلال الفترة (2014-2008/2005).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البصل	7.4	9.9	10.3	11.0	11.6	13.6	13.3

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p9.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إنتاج البصل قد سجلت تطور إيجابي مستمر بحيث قدر الإنتاج مع بداية عقود النجاعة سنة 2009 بـ 9.9 مليون قنطار، وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 26.59%مقارنة بمعدل الإنتاج سنتي 2005-2008 ليصل الإنتاج سنة 2014 ما قيمته 13.3 مليون قنطار وهي زيادة معتبرة مقارنة بـ 2005-2008 بنسبة زيادة تمثل 44.36%، وهو ما يوضح الزيادة الهائلة في إنتاج البصل رغم ارتفاع أسعارها في السوق في الآونة الأخيرة.

•الأثر على إنتاج الزيتون:

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة لإنتاج الزيتون وتعد منطقة القبائل أكثر إنتاجا لهذه المادة والزيوت المستخرجة منها والتي تستحوذ الجزائر على 98%[12] من إنتاجها على مستوى الحوض المتوسط، وكمحاولة للنهوض بهذا الفرع بالنظر للإمكانيات المتاحة تم وضع إجراءات ضمن عقود النخاعة لتنظيم وتدعيم هذا الفرع الأمر الذي أد إلى تسجيل ارتفاع محسوس في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في الآونة الأخيرة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور إنتاج الزيتون خلال الفترة (2014-2008/2005):

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
زيتون المائدة	0.8	1.0	1.4	1.9	1.5	1.8	2.0
زيت الزيتون	1.8	3.8	1.8	4.2	2.5	4.0	2.7

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, **loc. cit**, p10.

يتبين لنا من خلال الجدول أن إنتاج زيتون المائدة قد حقق تطور إيجابي ومستمر طيلة السنوات الأخيرة، بحيث قدر الإنتاج سنة 2014 بـ 2.0 مليون قنطار مقارنة بـ 0.8 مليون قنطار الممثلة لمعدل الإنتاج 2005-2008، أم من حيث إنتاج زيت الزيتون فنلاحظ إنتاج متذبذب كليا ومنخفض سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 و2011 وهي نسب نمو متواضعة رغم التطور الايجابي مقارنة بالإمكانيات المتاحة لتنمية هذا الفرع وخاصة في ظل اعتبار زيت الزيتون الجزائري من أجود الزيوت العالمية.

•الأثر على إنتاج البيض:

تشير إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق نمو معتبر في إنتاج البيض من جراء الإجراءات التي حظي بها فرع تربية الدواجن ضمن برامج التجديد الفلاحي والريفي والجدول التالي يبين أهم النتائج المحققة في هذا المجال:

الجدول رقم (06): تطور إنتاج البيض خلال الفترة (2005/2008-2014).

الوحدة: مليار وحدة.

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البيض	3.6	3.8	4.4	4.8	5.3	6.0	6.1

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p16.

نلاحظ من خلال الجدول نمو مستمر في إنتاج وحدات البيض من سنة إلى أخرى بحيث تم إنتاج مع بداية تطبيق إجراءات تنظيم هذا الفرع سنة 2009 ما يقدر بـ 3.8 مليار وحدة وفي سنة 2010 ارتفع الإنتاج إلى 4.4 مليار وحدة أي بزيادة مقدرة بـ 18.19% مقارنة بمعدل الإنتاج سنة (2005-2008)، ليصل معدل الإنتاج مع نهاية المرحلة الأولى لبرامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2014 إلى 6.1 مليار وحدة وهو ما يمثل ضعف معدل الانتاج مقارنة بسنة (2005-2008) بنسبة زيادة مقدرة بـ 40.90%.

•الأثر على إنتاج الحليب:

شكلت شعبة الحليب في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد للدولة من جراء الاضطرابات التي شهدها هذا الفرع في السوق الوطنية، فقامت بعدة إجراءات لدعم هذا الفرع منها العمل على زيادة عدد الأبقار الحلوب، وتوسيع المساحات الموجهة لزراعة الأعلاف، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا النشاط بتخفيض الرسم على القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج والأبقار والدعم المالي للمربين، وقد حقيق هذا الفرع النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور إنتاج الحليب خلال الفترة (2005/2008-2014).

الوحدة: مليار ل

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الحليب	2.2	2.4	2.6	2.9	3.1	3.4	3.6

المصدر: من إنجاز الباحث استناد إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, **loc. cit**, p12.

يبين الجدول تطور مستمر في إنتاج الحليب بحيث بلغت قيمة الإنتاج سنة 2014 ما يمثل 3.6 مليار لتر وهي قيمة زيادة متواضعة جدا مقارنة بمعدل الإنتاج سنة 2005-2008 بحيث لا تمثل إلا نسبة زيادة مقدرة بـ 38.88 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة، وهو ما يجعل الدولة تلجئ لاستيراد هذه المادة لكونها المادة المستهلكة في الدرجة الثانية بعد الحبوب من طرف الجزائريين.

•الأثر على إنتاج اللحوم:

تحظى اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء بمكانة هامة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما توفره من منتجات تعد تركيبة هامة في الغذاء الأساسي للسكان، وتضفر الجزائر بإمكانيات هامة في هذا المجال والجدول التالي يبين الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2008-2014).

الجدول رقم(08): تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة (2005/2008-2014).

الوحدة: مليون قنطار.

السنة	2008-2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج اللحوم الحمراء	3.1	3.5	3.8	4.2	4.4	4.7	4.9
إنتاج اللحوم البيضاء	2.1	2.1	2.8	3.4	3.7	4.2	4.6

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p14,16.

نلاحظ من خلال الجدول أن فرع اللحوم بنوعيها قد حقق نمو معتبر في الآونة الأخيرة مقارنة بمعدل الإنتاج سنة (2005-2008)، بحيث وصل إنتاج اللحوم الحمراء ما يقدر بـ 4.9 مليون قنطار سنة 2014، وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 37.73% مقارنة بمعدل الإنتاج (2005-2008)، والذي تم فيه إنتاج 3.1 مليون قنطار.

كما أنه يلاحظ من خلال الجدول تحقيق نمو متقارب في قيم إنتاج اللحوم بنوعيها سنة 2014 من جراء التدابير التي حظي بها هذا الفرع الأساسي في غذاء المجتمع الجزائري، بحيث قدر إنتاج اللحوم البيضاء بـ 4.6 مليون قنطار، وهو ما يمثل نسبة فارق مقدر بـ 54.34% على معدل إنتاجها سنتي (2005-2008)، وهو ما يبين الجهود المبذولة لتنمية هذا الفرع والذي غالبا ما يكون بديل لاستهلاك الجزائريين اللحوم الحمراء لغلاء أسعارها.

✓الأثر على التوازن الجهوي بين الأقاليم الطبيعية الكبرى:

تشير إحصائيات الإنتاج الفلاحي للفروع حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى في الجزائر خلال الفترة 2013-2014 إلى أن برامج التجديد الفلاحي والريفي لم تستطع إحداث نمو متوازن ومستمر في قيم الإنتاج الخاصة بكل إقليم، بحيث نلاحظ أن مناطق السهول والسواحل ومناطق الهضاب العليا غاليا ما تساهم في القدر الأكبر من الإنتاج نظرا للمؤهلات الزراعية لديها كخصوبة الأراضي وتوفر المياه والمناخ المحفز فيما تبين قيم الإنتاج في المناطق الجبلية ومناطق الجنوب مساهمة ضئيلة في نسب النمو من جراء التحديات المفروضة على العمل الزراعي بهذه المناطق، وخاصة في مجال استصلاح الأراضي والري الزراعي، والجدول التالي يبين قيم الإنتاج الكلي للفروع حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى سنتي 2013-2014.

الجدول رقم(09): تطور الإنتاج الفلاحي حسب الأقاليم الطبيعية الكبرى 2008.2014.

الأقاليم / السنوات	2013	2014
السهول والسواحل	42.3%*	43.3%**
المناطق الجبلية	17.2%*	16.3%**
الهضاب العليا	23.3%*	22.2%**
الجنوب	16.9%*	20.2%**

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-MDAR, **Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2013 bilan final**.20eme Session d'évaluation trimestrielle, alger, 08 et 09 mars 2014, p03.

- Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan**, loc. cit**, p3.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإنتاج في الفروع الإنتاجية بالسهول والسواحل قد ارتفعت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 2.36% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمؤهلات الفلاحية لهذه المناطق مقرنة بالمناطق الجبلية والتي شهدت انخفاض في الإنتاج سنة 2014 بنسبة 5.23%، وكذلك الحال بالنسبة للهضاب العليا والتي تمثل المرتبة الثانية من حيث قيم الإنتاج فقد تراجع الإنتاج فيها بنسبة 4.18% أم مناطق الجنوب فقد ميزها تطور ايجابي في الإنتاج بنسبة 19.52%، إلا أنه على العموم نلاحظ أن برامج التجديد الفلاحي والريفي فشلت في إحداث نمو متوازن بين الأقاليم الطبيعية الكبرى في الجزائر رغم تسجيل بعض التطورات الإيجابية لقيم الإنتاج في بعض الأقاليم.

✓الأثر على الأمن الغذائي والتبعية الغذائية:

يمثل تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية الغذائية الهدف الرئيسي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على دعم الفروع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب واللحوم والحليب والخضر وغيرها، وعليه سيركز تقييمنا لهذه السياسة من هذا الجانب على الوفرة الغذائية المحققة من خلالها، وكذا النتائج المسجلة في سبيل تخفيض فاتورة الاستيراد من هذه السلع الغذائية.

•الوفرة الغذائية:

تشكل الوفرة الغذائية كمية أو قيمة الغذاء المتاح في بلد ما بالنظر للإنتاج الوطني الغذائي زائد الواردات الغذائية، والجدول التالي يوضح تطور نسبة الوفرة الغذائية في الجزائر بقيمة مليار دينار خلال الفترة 2008-2014.

الجدول رقم(10): تطور نسبة الوفرة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الوطني	994	1507	1363	1696	2223	2555	2761
الواردات الغذائية	464	398	333	641	630	661	757
نسبة الوفرة الغذائية	%68.17	%79.10	%80.36	%72.57	%77.91	%79.44	%78.48

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول الجزائر لم تستطع التحكم في قيمة الوفرة الغذائية رغم التحسن في نسبة الوفرة المتاحة مقارنة بسنة 2008 بحيث أحدثت برامج التجديد الفلاحي والريفي تطور مستمر ومتذبذب في نسبة الوفرة الغذائية مسجلة أعلى نسبة بعد عام من تطبيق السياسة 80.36% وهي النسبة التي لم

يحقق القطاع الفلاحي أعلى منها إلى غاية 2014 إلا أنه نجد أن نسبة الوفرة الغذائية قد تطورت على العموم من 68.17% سنة 2008 إلى 78.48% سنة 2014 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 13.14% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالمجهودات المبذولة وخاصة أن جزء هذه الوفرة الغذائية قائمة على الاستيراد من الخارج وهو ما سمح بتحقيق قدر لبأس به من الاكتفاء الذاتي سمح بتقليص نسبة الفجوة الغذائية من 31.44 سنة 2008 إلى 20.93 سنة 2014 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية 2008-2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الوطني	994	1507	1363	1696	2223	2555	2761
الواردات	464	398	333	641	630	661	757
الصادرات	8	8	23	26	24	32	26
المتاح للاستهلاك	1450	1897	1673	2311	2829	3184	3492
الاكتفاء الذاتي	%68.55	%79.44	%81.47	%73.38	%78.57	%80.24	%79.06
الفجوة الغذائية	%31.44	%20.55	%18.52	%26.61	%21.42	%19.75	%20.93

•المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات وزارة الفلاحة.

•**المتاح للاستهلاك** = الإنتاج المحلي +الاستيراد- الصادرات.

•**نسبة الاكتفاء الذاتي** = الإنتاج/ المتاح للاستهلاك*100.

•**نسبة الفجوة الغذائية** = المتاح للاستهلاك – الإنتاج/ المتاح للاستهلاك*100.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد حققت قيم متذبذبة من سنة إلى أخرى من جراء تذبذب قيم الفارق بين الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج بحيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2014 نسبة 79.06% مقارنة بـ 68.55% سنة 2008 وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص الفجوة الغذائية من 31.44% سنة 2008 إلى 20.93% سنة 2014 وهي نسبة قليلة جدا تبين أن هذه الجهود لم تستطع تحقيق نمو مستمر في الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية.

•استيراد المواد الغذائية:

عرفت فاتورة استيراد المواد الغذائية تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع تارة أخرى على مدار سنوات تطبيق التجديد الفلاحي والريفي كما يبين الجدول التالي:

•الجدول رقم (12): استيراد المواد الغذائية 2009-2014.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
المنتجات الغذائية	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الحبوب ومشتقاتها	2344.60	39.99	1986.67	32.79	4052.10	41.14	3275.00	36.46	3312.49	34.58	3679.51	33.43
الحليب ومنتجاته	862.50	14.71	993.96	16.41	1544.11	15.68	1262.66	14.06	1258.80	13.14	2045.16	18.58
السكر ومنتجاته	568.90	9.70	678.67	11.20	1163.04	11.81	1010.81	11.25	944.68	9.86	910.57	8.27
القهوة والشاي	259.70	4.43	244.69	4.04	356.35	3.62	389.22	4.33	374.53	3.91	378.35	3.44
الخضر الجافة وأخرى	261.60	4.46	299.41	4.94	394.85	4.01	359.05	4.00	457.93	4.78	370.12	3.36
اللحوم	172.20	2.94	168.77	2.79	164.61	1.67	254.46	2.83	253.70	2.65	307.27	2.79
المجموع الكلي	4469.50		4372.17		7675.06		6551.20		6602.13		7690.98	

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie (Période :Année 2010, 2011, 2012, 2014)**, p08.

نلاحظ من خلال الجدول أن فاتورة المواد الغذائية قد سجلت انخفاض مقدر بـ (-2.18%)سنة 2010، محتلة المرتبة الثالثة ضمن المواد المستوردة وفق تقرير الجمارك لنفس السنة أي ما قيمته (14.97%) أو 6.06 مليون دولار أمريكي، مقارنة بتقرير 2009 والذي ميزه نمو في هذه الفتورة مقدر بـ (3.33%) أو 195 مليون دولار أمريكي من الاستيراد الكلي، ويبين الجدول أن هذا الانخفاض المسجل في فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2010 مرتبط اساسا بانخفاض استيراد الحبوب بنسبة (-15.27%) والشاي والقهوة بنسبة (-5.78%) وانخفاض استيراد اللحوم بنسبة (-1.99%) أم سنة 2011 فقد عرفت ارتفاع في فاتورة المواد الغذائية مقدر ب (62.59%)بما قيمته (21%) أو 9.85 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010، ويتعلق هذا الارتفاع أساسا بارتفاع استيراد الحبوب بنسبة (103.96%) والسكر بنسبة (71.73%) والحليب بنسبة 55.59% وذلك بالرغم من الانخفاض في استيراد اللحوم بنسبة (-2.46%).

كما يبين الجدول انخفاض في فاتورة المواد الغذائية سنة 2012 مقدر بـ (8.08%)محتلة المرتبة الأخيرة

بالنسبة للمواد المستوردة في نفس السنة وفق تقرير الجمارك لسنة 2012، بنصيب مقدر بـ (19.19%)من الاستيراد الكلي أي ما يمثل 8.98 مليار دولار أمريكي، ويبين الجدول أن هذا الانخفاض مرتبط باستيراد الحبوب بنسبة (-19.18%) والحليب ومنتجاته بنسبة (-18.32%) والسكر ب (-13.09) ونسبة الخضر بـ (-9.07%)، أم سنة 2014 فقد احتلت فاتورة الاستيراد الغذائي المرتبة الثالثة من المواد المستوردة بنصيب مقدر بـ (18.87%) أي ما يمثل 11 مليار دولار أمريكي بنمو مقدر بـ (14.87%) مقارنة بسنة 2013، وتتعلق هذه حسب الجدول بارتفاع استيراد الحبوب بنسبة (11.08%) والحليب ومشتقاته ب (62.47%) واللحوم بنسبة (21.12%) أم الانخفاض ضمن هذه المجموعة فقد تلعق باستيراد السكر بنسبة (-3.61%) والخضر بنسبة (-19.18%).

بناء على ما تقدم نستخلص أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لم تستطع الحد من ارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائي، وتحقيق وفرة غذائية محلية والحد من التبعية الغذائية للخارج وبتالي تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عدم القدرة على التحكم في نسب الاستيراد من عام لأخر وهو ما يفسر التذبذب بين الانخفاض والارتفاع تارة أخرى في فاتورة الاستيراد الغذائي، إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن هذه السياسة قد ساهمت في كثير من الأحيان-رغم الارتفاع الكلي للفاتورة-في تقليص نسب الاستيراد في بعض المواد الغذائية من سنة لأخرى.

✓الأثر على النمو الكلي للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام:

ساهمت برامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق اتجاهات نمو موجبة ومتباينة في قيم الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الدخل الوطني الخام، من جراء الإجراءات والقوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج والأسعار التحفيزية، وإنشاء نظام ضبط المنتجات الواسعة الاستهلاك، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحي مع دعم أسعار مدخلات الإنتاج، ويعود هذا التباين إلى الظروف المناخية غير المواتية باعتبار غالبية المساحات المزروعة تعتمد على السقي المطري بنسبة 88% من المساحات المزروعة، وهو ما يصعب التحكم في مردوديتها الإنتاجية وقد حققت نسبة نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 ما يقدر ب 21.1% وهي نسبة نمو جد هامة مقارنة بنسبة الانخفاض الذي شهده القطاع سنة 2008 والمقدر ب-3.6% من جراء ضعف مردود القطاع في إنتاج الحبوب خلال الحملة الفلاحية (2007-2008) وهو ما سمح لسنة 2009 أن تحقق أكبر نسبة لنمو القطاع الفلاحي على مدار السنوات الأخيرة نتيجة القروض الموجهة للاقتصاد والتي زادت بنسبة 19% نهاية أوت 2009[13] وكذا المساعدات المالية لشراء ديون الفلاحين والمربين، والذي خصص له 41 مليار دينار جزائري وهو ما شكل حافز لهذا القدر من النمو القائم أساسا بإنتاج الحبوب حيث حقق هذا الأخير 61.2 مليون قنطار مقابل 17 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي (2007-2008)، وهو ما سمح برفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الخام بـ 10.1% مقابل 7.0% سنة 2008 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة بـ 30.69% سنة 2009، أما سنة 2010 فقد شهدة انخفاض في نسبة النمو الكلي للقطاع من 21.1% سنة 2009 إلى 4.9% وهي نسبة انخفاض مقدرة بـ 76.77% ناتجة عن تراجع إنتاج الحبوب من 61.2 مليون قنطار سنة 2009 إلى 45.6 مليون قنطار سنة 2010، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع في الدخل الوطني الخام بنسبة 10.89% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (13): تطور النمو الكلي للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام 2008.2014

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النمو الكلي للقطاع الفلاحي. %	-3.6*	21.1*	4.9*	11.6*	7.2*	8.8*	10.9**
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الخام. %	7.0*	10.1*	9.0*	8.7*	9.5*	10.6*	10***

المصدر: من انجاز الباحث استنادا إلى:

*ONS, Présentation des principales activités de l'ons, assemblée populaire nationale commission de finances et du budget, Alger, les 10 Mais 2015, p67.

**Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014 Pré bilan, loc. cit, p19.

***Situation économique et financière de l'Algérie en 2014, impact de la baisse de cours de hydrocarbures, prospectives 2015-2020, sur le site www.reflexiondz.net .

ب-تقييم نتائج برنامج التجديد الريفي.

تتمثل الأداة المعتمدة لتنفيذ هذه السياسة في شقها الريفي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (les projet de proximité et développement rural intégré)، والتي تعد فكرة مبادر بها سنة 2002 في إطار مشروع التنمية الريفية تم الانطلاق فيها سنة 2006 ليتم بعدها تعميمها سنة 2009 في شكل مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم أثر هذا البرنامج على المشاريع المنجزة وكذا نتائجه على العمالة والبطالة الريفية، باعتباره يسعى أساسا لتحسين ظروف الحياة والعمل في العالم الريفي.

✓الأثر على انجاز المشاريع الريفية:

تعكف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلال مديريات الفلاحة والغابات على المستوى الوطني والجدول التالي يبين تطور اعتماد المشاريع الجوارية المسجلة منذ سنة 2009 إلى غاية 2014.

الجدول رقم(14): عدد المشاريع الجوارية المعتمدة 2009-2014.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد	1336	890	1939	2028	2164	1251

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-Evaluation de mise en œuvre de renouveau rural, 21e session dévaluation, **loc. cit**, p3.

وتشير إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للدورة 21 والعشرون لتقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي أنه تم إطلاق 9608 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في الفترة 2009-2014[14] وقد شملت هذه المشاريع المحاور التالية:

•المحور الأول: عصرنة القرى والقصور:

بلغ عدد المشاريع المنطلقة في هذا المجال 1009 مشروع جواري، وبلغت نسبة المشاريع التي أحرزت تقدما في الانطلاق في ثلاث ولايات 26%ممثلة في خنشلة، الطارف، سكيكدة، في حين أن بقية الولايات تأخرت في الانجاز لتبلغ كحد أقصى 3%.

•المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي.

بلغ عدد المشاريع التي انطلقت في هذا المحور 3447 مشروع، ما يمثل نسبة 36% من المشاريع الكلية المعتمدة فيما يخص تحسين ظروف العيش

لسكان الأرياف وتمثل سكيكدة وتبسة وسعيدة 17% من المشاريع التي تم إطلاقها، أما في الثلاثي الأول من سنة 2015 فتمثل كل من الجلفة والبويرة والبيض ما نسبته 37% من هذه المشاريع وقد تم إطلاق 42 منها في مناطق الهضاب العليا[15].

•المحور الثالث: حماية الموارد الطبيعية.

وقد بلغ عدد المشاريع التي شرع فيها 4865 مشروع ما يمثل نسبة 51%، وتم في هذا المجال حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية زرع 45093 هكتار حسب الولايات سنة 2014 تتضمن 26926 هكتار من الفواكه و80% من الزيتون، وتعتبر ولاية سوق أهراس الولاية الرائدة في هذا المجال ب 3516 هكتار تليها ولاية الطارف ب 3445 هكتار وتيارت بنسبة 3423 هكتار، بحيث تمثل هذه الولايات الثلاثة ما نسبته 23% من العمليات المنجزة في هذا المجال.

ومن جانب استصلاح الأراضي تتصدر غليزان وجيجل والبويرة القائمة على التوالي بنسبة 41%من المشاريع المنجزة في هذا المجال، بينما تشهد معظم الولايات تأخر يصل كحد أدنى 2% من الانجاز، وقد حظيت منطقة الهضاب العليا 21% من المشاريع المنجزة على المستوى الوطني في هذا المجال.

•المحور الرابع: إعادة تأهيل التراث الريفي المادي وغير المادي.

حظي هذا المحور بأقل المشاريع مقارنة بالمحاور الأخرى، بحيث قدرت بـ 287 مشروع أي بنسبة 3% وكانت أعلى نسبة لأدرار بـ 11% و9% لتيزي وزو و6% لسكيكدة بينما شهدت معظم الولايات تأخر في انجاز المشاريع.

كما يشير تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2015[16] والخاص بالدورة 22 لتقييم برامج التنمية الريفية، أن محافظة الغابات قامت ببرامج توعية لسكان الأرياف حول المشاريع الجوارية وبرامج التجديد الريفي عن طريق مختلف وسائل الاعلام كالحصص التلفزيونية والإذاعية فقد قامت ب أكثر من 6300 حصة تلفزيونية وإذاعية خلال الفترة 2010-2014 استحوذت تلمسان على 23% منها والبويرة 6% وتسمسيلت 4% بالإضافة إلى اللقاءات الميدانية مع السكان قصد زرع النباتات وقد تم في هذا المجال زرع 7 ملاين نبته خلال نفس الفترة، وتمثل ولاية المدية 6.3% ومعسكر 6.3% ووهران 5.7% من العمليات المنجزة في هذا المجال على المستوى الوطني.

أما في مجال التظاهرات والأيام الدراسية والمحاضرات فتم القيام بـ 71500 تظاهرة ويوم دراسة بحيث تم أكثرها في مستغانم بنسبة 49% وتبسة بـ 8% وتلمسان بـ 5%.

من الملاحظ من خلال عمليات التوعية والتحسيس أنها ركزت على الولايات والمناطق التي تحتوي على إمكانية الإعلام السمعي والبصري، في الوقت الذي يقتضي فيه التحسيس التنقل من خلال قوافل تحسيسية للقري والمداشر الريفية النائية، كما نلاحظ تركيزها على المناطق الشمالية وتجاهل المناطق الجنوبية التي قد ينجم على عمليات التحسيس فيها أثر إيجابي وغير مباشر على القطاع السياحي.

✓الأثر على البطالة والعمالة الريفية:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة نموا كبيرا في المشاريع التنموية نتيجة الوفرة المالية التي سمحت بتخصيص غلاف مالي ضخم في الخماسي الثاني أدى إلى تغير مناصب شغل لا يستهان بها بالنظر إلى مختلف القطاعات بحيث قدر تعداد القوة العاملة 9.9 مليون فرد وأرتفع حجم اليد العاملة النشطة من 8.5 مليون فرد إلى 10.7 مليون فرد في الفترة 2007-2013، والجدول التالي يبين تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة منها خلال الفترة 2007-2013.

الجدول رقم(15): تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة 2007-2013.

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة (1000 فرد)	1170	1252	1242	1136	1034	912	1141
الصناعة	1027	1141	1194	1337	1367	1335	1407
البناء والأشغال	1523	1575	1718	1886	1595	1663	1791
الخدمات	4871	5178	5318	5377	5603	6260	6449
المجموع	8591	9146	9472	9736	9599	10170	10788
نسبة الفلاحة %	%13.6	%13.70	%13.1	%11.7	%11.7	%9	%10.6

المصدر: هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 259.

يبين الجدول توزيع غير متوازن في تعداد اليد العاملة حسب قطاعات النشاط بحيث يهيمن قطاع التجارة والإدارة العمومية وخدمات أخرى على نصف اليد العاملة النشطة بحوالي 56.7% من إجمالي اليد العاملة بحيث نجد أنه في سنة 2007 يحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بـ 17.7% وفي المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي بنسبة 13.6% ثم القطاع الصناعي بنسبة 12% ليبدأ بعدها القطاع الزراعي في التراجع من حيث استقطاب عدد اليد العاملة من سنة لأخري مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث تراجع ليشغل المرتبة الرابعة سنة 2010 بنسبة 11.7% إلى غاية الوصول إلى نسبة 10.6% من إجمالي اليد العاملة سنة 2013، ويعود السبب إلى شقاوة العمل وتدني الدخل مقابل وجود إغراءات أخرى في عالم الشغل كقروض دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة بحيث تستقطب الشباب للعمل في القطاعات الأخرى السهلة الربح كالقطاع التجاري والخدماتي، وهو ما يبين استحواذهما على نصف اليد العاملة طيلة الفترات السابقة، ما يبين أن برامج التجديد الريفي لم تستطع امتصاص البطالة في عالم الريف من جراء التركيز على المدن وهو ما يبينه التركيز على قطاع الأشغال العمومية الذي يعد من سمات المدينة والذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث تعداد اليد العاملة.

كما أنه تشير الإحصائيات إلى انخفاض مستمر من سنة لأخرى في اليد العاملة بالقطاع الفلاحي بعالم الريف بحيث انخفضت من 1.1 مليون عامل إلى 912 ألف في الفترة 2007-2012 من جراء الصعوبات والتحديات التي يتلقاها سكان الأرياف في هذا القطاع، وهو ما يؤدي إلى النزوح الريفي نحو المدن والبحث عن قطاعات النشاط ذات المزايا الكثيرة كالارتفاع في الدخل، والعطل السنوية والضمانات التأمينية، بالإضافة إلى الترقية والخدمات وتجدد فرص العمل....إلخ وهو ما يؤدي إلى انخفاض العمالة الريفية في القطاع الريفي كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(16): انخفاض العمالة الريفية في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى 2007-2013.

الوحدة: ألف عامل

القطاعات / السنة	2007	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	905.367	849.000	763.000	678.000	822.000
الصناعة	303.441	363.000	354.000	347.000	342.000
البنـــاء والأشـــغال العمومية	708.644	754.000	673.000	672.000	730.000
الخدمات والتجارة	1388.202	1.409.000	1.512.000	1606.000	1.6043.000

المصدر: هاشمي، **مرجع سابق**، ص 260.

كما أنه يجدر الإشارة أن كون برامج التجديد الريفي قائمة على هدف إدماج المرأة الريفية في البرامج التنموية والنشاطات المهنية والحرفية، فإنه نجد أن هذا الفيئة مازالت بعيدة المساهمة في قطاع النشاط بالمناطق الريفية مقارنة بالذكور وبمثيلاتها في الحضر، وهذا لعدة اعتبارات منها العادات والتقاليد وتحفظ بعض المناطق الريفية على عمل المرأة، بالإضافة إلى محدودية المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية لدى النساء في الأرياف من جراء الاكتفاء بالتعليم الابتدائي أو المتوسط في أحسن الأحوال للتفرغ للأعمال المنزلية والجدول التالي يبين نسبة الفيئة النسوية النشيطة حسب الإقامة:

الجدول رقم (17): نسبة الفيئة النشطة بالإقامة.

الوحدة: ألف نسمة

البيان	2007		2010		2012		2013	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الذكور (1000)	4244	3003	5234	3027	5500	2893	5789	3096
الإناث (1000)	1044	302	1126	348	1368	410	1464	440
نسبة الإناث %	%12.14	%3.5	%11.56	%3.57	%13.45	%4.3	%13.57	%4.0

المصدر: هاشمي، **مرجع سابق**، ص 260.

ج-تقييم نتائج برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية.

تسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ركيزتها الثالثة والممثلة في برمج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية في الرفع من طاقات التكوين لفائدة الفلاحين والإداريين المسيرين للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى القيام بعمليات تحسيس وتوجيه لهؤلاء حول كل ما يتعلق ببرامج التجديد الفلاحي والريفي وكيفية تنفيذها، وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم أثر البرنامج على تكوين الإطارات الفلاحية والفلاحين وكذا الأثر على عمليات التحسيس خلال الفترة 2010-2014.

✓الأثر على تكوين الإطارات الفلاحية:

شملت عملية تكوين الإطارات المسيرة للإدارات الفلاحية في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية كل الأقاليم الطبيعية الكبرى في الوطن بحيث شهدت سنة 2012 تكوين 7586 إطار

بالمناطق الجبلية 841 إطار في تيزي وزو و712 في الجزائر و539 في عين الدفلة، أما منطقة الهضاب العليا فقد تم فيها تكوين 1833 إطار 523 بالجلفة و510 بالمسيلة و356 بتيارت، أما المناطق الجنوبية فشملت فيها عمليات التكوين 2031 إطار بحيث تم تكوين 654 إطار بأدرار و317 بلغواط و234 بورقلة[17].

وتمثل عملية تكوين الإطارات ما نسبته 18% من النشاطات التكوينية المنظمة خلال سنة 2012 والتي تشمل جميع العمليات المرتبطة ببرامج التجديد الفلاحي والريفي (تسيير المشاريع، الاستشراف، والمعلوماتية، البحث الزراعي.....إلخ)، وهو ما يبين اهتمام السياسة الجديدة بتفعيل عمل الإدارة الفلاحية من خلال التكوينات التي يستفيد منها الإطارات التي تضاعفت مقارنة بالسنوات السابقة بحيث تم تكوين 33727 إطار سنة 2012 مقابل 2449 إطار سنة 200 وهو ما يمثل نسبة زيادة مقدرة ب 92.73% إطار مقارنة بذات السنة.

وعموما يشير تقرير تقييم العمليات المنظمة في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية للثلاثي الأول من سنة 2015 أنه تم تكوين 116823 إطار من بين 284.935 شخص مكون خلال الفترة 2010-2014[18].

✓الأثر على تكوين الفلاحين والمربين:

بلغ عدد الفلاحين المكونين في إطار البرنامج 11768 فلاح سنة 2012 أي بزيادة مقدرة ب 63.18% مقارنة بسنة 2000 والتي تم فيها تكوين 4332 فلاح في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهي نسبة قليلة مثلت 10% من عمليات التكوين التي تم القيام بها سنة 2012 لفائدة الفلاحين، مقابل 18% تكوين لفائدة الإطارات[19] وهو ما يبين غلبة التركيز على تكوين الإطارات عوض التركيز على الفلاح الذي يعد أساس العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

وقد بلغ عدد الفلاحين والمربين المكونون سنة 2012 ما يقدر ب 20690 بالمناطق الجبلية، 2863 بالجزائر و2856 بجيجل و1658 فلاح ببومرداس، أما في مناطق الهضاب العليا فتم تكوين 6766 فلاح 3636 بالجلفة و1831 بالمسيلة و370 بسعيدة أما في المناطق الجنوبية من الوطن فقد شملت عمليات التكوين 5230 فلاح ومربي مواشي 2820 بأدرار و711 بغرداية و645 بالأغواط، وعلى العموم يشير تقرير الثلاثي الأول من سنة 2015 أنه تم تكوين 162413 فلاح و5700 أخرون من بينهم حملة المشاريع والمتعاملين ضمن 284.935 شخص مكون خلال الفترة 2010-2014 في إطار هذا البرنامج[20].

✓ الأثر على عمليات التوعية والتحسيس:

تقوم استراتيجية برنامج تقوية القدرات والمساعدات التقنية على تنمية القدرات والإمكانيات العلمية للمواطنين المقصودين من عمليات التوعية والتحسيس، وفق مقاربة جوارية تهدف لمساعدة الفلاحين والمربيين وحاملي المشاريع من خلال اعتماد نمط شامل وجماعي للتوعية مع استعمال وسائل الإعلام المختلفة، وقد وكلت هذه المهمة ل 1345 قائم على عملية التحسيس و2400 عون للتنمية من مختلف مؤسسات البحث والتنمية الفلاحية (67 مؤسسة) ومعهد اقتصادي وتم في هذا الإطار القيام ب:[21]

- 26.391 يوم دراسي تعليمي وتحسيسي.
- 86.800 زيارة إرشاد وتوجيه.
- 7.541 عرض من خلال مواقع الأنترنت الخاصة بالبحث والتنمية الفلاحية.
- 480 موقع إلكتروني للعرض.

• 6.51 تظاهرة للمشاركة الجوارية (ملتقيات، ندوات، واجتماعات).

وقد مست هذه العمليات 1.033.789 ساكن من بين الفلاحين والمربيين والإطارات كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(18): تطور عدد السكان المستفيدين من التحسيس والتوعية 2010-2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	165406	186082	217096	227434	237771
المجموع	1.033.789				

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-Evaluation Des activités Réalisées dans le cadre Du PRCHAT Période 2010-2014, **loc. cit**, p6.

يتضح لنا مما سبق أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ساهمت من خلال ركيزتها الثالثة والممثلة في برمج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية في الرفع من طاقات التكوين لفائدة الفلاحين والإداريين المسيرين للقطاع الفلاحي، إلا أنه هناك بعض النقائص التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج منها:

-غلبة المواضيع التقنية على حساب المواضيع الأكثر أفقية (الإدارة، التسيير المالي).

-نقص وصعوبات تقييم المشاريع المنجزة (التقييم يرتكز في الأساس على الأشياء الكمية).

-الفهم المتناقض للمفاهيم المتعلقة بالتكوين، وتعميم المفاهيم.

-نقص التفتح على بيئة الفاعلين، نقص المعلومات، التوجيه، توعية الجماهير المستهدفة بالتكوين.

-نقص وسائل النقل والوسائل اللغوية.

-نقص التنسيق بين البرامج الفلاحية والبرامج الريفية.

-حاجات التكوين غالبا ما تكون غير واضحة.

-الجهل بمكانيزمات الدعم المادي للتكوين في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، وغياب مساهمة الشركاء.

ويشير تقرير المركز الوطني للبحث الزراعي (INRAA) من خلال تقييمه لتطبيق برنامج (PRCHAT) الصادر في 23 أكتوبر 2010 إلى تسجيل عدة إخفاقات في تطبيق البرنامج تتمثل فيما يلي[22]:

-صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد.

-مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي).

-عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات.

-وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

-عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج.

-عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد.

-عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصالات.

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال هذا الفصل أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي متكاملة الصنع النظري، بحيث تمثل ركائزها الثلاث حلول متناسقة للمشكلات التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي والريفي، إلا أنهاتحتاج لتفعيل أكثر للأليات التي يقوم عليها تنفيذها والتي تتلقي صعوبات في التطبيق العملي والميداني في غالب الأحيان وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأخر إنجاز المشاريع الفلاحية والريفية.

كما يتضح أن هذه السياسة قد ساهمت في الرفع من إنتاجية القطاع بحيث تم تحقيق عوائد لا بأس بها في مختلف الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك على مدار السنوات الأخيرة، وهو ما نعكس ايجابا على مساهمة القطاع في الدخل الوطني، رغم الفشل في ضبط الأسعار والحد من الارتفاع المستمر في فاتورة استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك، وعليه لم تستطع هذه السياسة تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر الهدف العام لها نظرا لاعتماد جزء من الاكتفاء الذاتي الوطني على الاستيراد الخارجي، بالإضافة إلى محدودية الأثار على الفضاءات الريفية من حيث توفير مناصب العمل والحد من البطالة وإشراك المرأة الريفية في التنمية، وهو ما يستدعي تفعيل برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية وخاصة في هذه الفضاءات التي يجب أن ينظر إليها كمفاتيح للتنمية الوطنية.

قائمة المراجع:

1-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**، 2012.

2-الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**.أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة لتخصص اقتصاد التنمية، بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

3-أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**. مداخلة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف(1) في 12/11 مارس 2013.

4-تحقيقات ميدانية تكشف ألواحا خشبية مغمورة بالبطاطه داخل المبردات، هكذا أوهم أصحاب غرف التبريد وزارة الفلاحة والتجارة بوفرة مخزون البطاطه على الموقع الالكتروني :

5-القطاع الفلاحي على الموقع:

htt:// www.andi.dz

6-قائمة الدول حسب إنتاج البصل على الموقع:

http://ar.wikipedia.org/

7-الجزائر تسعى لتدارك النقص المسجل في إنتاج الزيتون على الموقع:
www.djazairess.com/elmassa/21404

8-MDAR, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014.

9-MDAR, **Evaluation De Mise En œuvre De Renouveau Rural**, 21e Session Dévaluation, 13 Décembre 2014.

10-MDAR, **Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2014(Pré bilan),** 21eme Session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre, 2014.

11- Mohamed Naili, **Evolution et adaptation nécessaire du Secteur agricole en Algérie**, 2009.

12-Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie (Période :Année 2010, 2011, 2012, 2014**.

13-MDAR, **Evaluation de mise en œuvre de renouveau agricole, compagne agricole 2013 bilan final**.20eme Session d'évaluation trimestrielle, alger, 08 et 09 mars 2014.

14-ONS, Présentation des principales activités de l'ons, assemblée populaire nationale commission de finances et du budget, Alger, les 10 Mais 2015.

15-Situation économique et financière de l'Algérie en 2014, impact de la baisse de cours de hydrocarbures, prospectives 2015-2020, sur le site www.reflexiondz.net .

16-MDAR, **Evaluation de Mise en œuvre de la consolidation Du Programme de Développement rural**, 22e session Dévaluation,Alger, 03 Mai 2015.

17-MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées dan Le cadre Du PRCHAT**, 16éme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 06 Janvier 2013.

18-MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées dan Le cadre Du PRCHAT 02**, 1er Trimestre 2015, 15 Mais 2015.

19-MDAR, **Evaluation Des activités Réalisées dans le cadre Du PRCHAT Priode 2010-2014**, 21eme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 13 décembre 2014.

الهوامش:

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**،2012، ص 5.

(2) MDAR, **Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014, p 5 .**

(3)Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme quinquennal 2010-2014, **loc. cit**, p 7.

(4)الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**.أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة لتخصص اقتصاد التنمية، بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 244.

(5) أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**. مداخلة منشورة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف(1) في 12/11 مارس 2013، ص ص 20، 21.

(6) هاشمي، **مرجع سابق**، ص 16.

(7) تحقيقات ميدانية تكشف ألواحا خشبية مغمورة بالبطاطه داخل المبردات، هكذا أومم أصحاب غرف التبريد وزارة الفلاحة والتجارة بوفرة مخزونالبطاطه على الموقع الالكتروني :

http://www.al-fadjr.com/ar/economie/291193.html

تم التصفح يوم 18-02-2015 على الساعة 10:00.

(8) هاشمي، **مرجع سابق**، ص ص 296، 297.

(9) القطاع الفلاحي على الموقع: على الساعة 13:15.

(10) Mohamed Naili, **Evolution et adaptation nécessaire du Secteur agricole en Algérie**, 2009, p3.

(11) قائمة الدول حسب إنتاج البصل على الموقع:http://ar.wikipedia.org/ تم التصفح يوم 2015/05/19 على الساعة 15:20.

(12) الجزائر تسعى لتدارك النقص المسجل في إنتاج الزيتون على الموقع: www.djazairess.com/elmassa/21404 تم التصفح يوم 2015/05/25 على الساعة 10:30.

(13) أفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، **مرجع سابق**، ص 2.

(14) **Evaluation de mise en œuvre de renouveau rural**, 21e session dévaluation, **loc. cit**, p3.

(15) MDAR, **Evaluation de Mise en œuvre de la consolidation Du Programme de Développement rural**, 22e session Dévaluation,Alger, 03 Mai 2015, p15.

(16) **Ibid**, p 33.

(17) MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du PRCHAT**, 16éme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 06 Janvier 2013, p 06.

(18) MADR, **Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du PRCHAT 02**, 1er Trimestre 2015, 15 Mais 2015, p 01.

(19) Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du PRCHAT, 16éme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, **Ibid**, p 04.

(20) Evaluation Des Activités Réalisées Dan Le cadre Du PRCHAT 02, **Ibid,** p01.

(21) MDAR, **Evaluation Des activités Réalisées dans le cadre Du PRCHAT Priode 2010-2014**, 21eme Session D'évaluation Des Programme Du Renouveau Agricole Et Rural, 13 décembre 2014, p06.

(22) هاشمي، **مرجع سابق**، ص 274، 275.

دور إدراك صانع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية

أ/قصدالي فلة

جامعة مولود معمري تيزي وزو

تتميز إدارة الأزمات الدولية بالأساس على أنها عملية اتخاذ إجراءات وقرارات تتخذ تحت ضغوط مختلفة وتهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف الدولة أو الطرف الذي يدير الأزمة، وذلك بتجنب القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وضع الأزمة أو إلى تصعيد غير متوقع أو غير مرغوب فيه.

إن التهديد الشديد الذي تشكله الأزمات الدولية في النظام الدولي، يؤدي إلى خلق حالة من التوتر وحالة من الضغوطات المادية والنفسية على صانع القرار أثناء الأزمات الدولية، خاصة أن قرارات إدارة الأزمات الدولية تستدعي الرد السريع والمباشر على التطورات الحاصلة.

ومما يزيد من صعوبة اتخاذ القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية، هو كون أن الأزمات الدولية تختص بالمفاجأة التي تؤدي غالبا إلى انعطاف في مسار وتطور الأحداث في النظام الدولي، وبالتالي فإن كل الأطراف المعنية بهذه الأزمة تسعى لاتخاذ القرارات المناسبة لتقليل الخسائر وفي نفس الوقت الحفاظ على أكبر قدر من مصالحها في النظام الدولي.

إن تزايد التهديد وتسارع الأحداث في وقت قصير وتداخل المتغيرات والفواعل أثناء الأزمات الدولية يقودنا للبحث عن العوامل التي يمكن أن تؤثر على دائرة صنع القرار في هذه المرحلة، ويمكن القول أن هذه العوامل تتغير بتغير شكل الأزمة وبالظروف السائدة حولها، وبالأطراف المعنية بها، ولكن يبدو أن أكثرها أهمية ما يتعلق بصانع القرار بحد ذاته، خاصة أن قرارات إدارة الأزمات الدولية غالبا ما تكون في إطار قرارات سياسات خارجية لدول، وبالتالي فإن أهم ما يمكن أن يؤثر على عملية صنع قرار الأزمات الدولية – بالإضافة إلى العوامل الموضوعية التي تؤثر على عملية صنع أي قرار – هو رؤية صانع القرار أي إدراكه للأزمة وللتهديد الذي تمثله، ولظروفها ولكل ما يمكن أن يرتبط بها، وما يزيد من أهمية إدراك صانع القرار للأزمة هو كونها تؤدي إلى زيادة في الإجهاد والضغط النفسي على صانع القرار وهو ما ينعكس على صحة إدراكه لها.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو دور إدراك صانع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية؟ وما أثر ذلك على نجاح عملية إدارة الأزمات الدولية؟

بدأت الدراسات التي تهتم بالبيئة النفسية وإدراكات صانع القرار في الظهور في العلاقات الدولية منذ دخول المدرسة السلوكية للتحليل وفي إطارها ظهرت عدة تحليلات ومقاربات تركز على العامل النفسي وأثره بشكل عام في العلاقات الدولية وعلى صناعة القرار في السياسة الخارجية بمختلف مواقفها بما فيها إدارة الأزمات الدولية، ويمكن القول أن نقطة التحول في هذه الدراسات كانت بدخول المقاربة المعرفية لتحليل السياسة الخارجية cogntive approach التي تعطي الأولوية للمعتقدات والصور المعرفية والإدراكات التي يحملها صناع القرار حول مختلف القضايا الدولية. (1)

وقد تجلى هذا التحول من خلال عدة كتابات أهمها كتاب Robert Jervis، روبرت جيرفز عام 1976، وهو" الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية ". (2) بالإضافة إلى كتابات أخرى كانت تركز كلها على ضرورة تحديد المتغيرات الإدراكية أثناء صناعة القرار في الأزمات بدلا من النظر فقط في ما يسمى بالحقيقة الموضوعية. (3)

1- مفهوم الإدراك والعناصر المؤثرة عليه أثناء إدارة الأزمات الدولية:

الإدراك هو تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين، إذ أن الفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات عن شتى الموضوعات ما يخلق لديه وعيا بتلك الموضوعات، وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات أثير هذا الوعي لدى الفرد. (4)

يمكن اعتبار الإدراك هو عملية نفسية وعقلية في نفس الوقت، مرتبطة بنشوء حافز أو مثير، يمكن أن يؤثر على الجانب النفسي كما يترك أثر على العقل لدى الفرد لأن الإدراك ينشأ من رؤية الفرد وتصوره لهذا الحافز، وعلى أساسه تكون الاستجابة أو ردة الفعل أي السلوك الذي ينتهجه الفرد.

في حالة إدارة الأزمات الدولية يمكن اعتبار التهديد الذي تسببه الأزمة حافزا لإدراك صانع القرار أثناء إدارتها، وهذه الوقائع التي تحدث أثناء انفجار الأزمة هي التي تؤدي إلى خلق إدراك في ذهن صانع القرار، والاستجابة تكمن في الموقف الذي يتخذه صانع القرار، كانتهاجه لسياسة معينة أو اختياره لإستراتيجية دون الأخرى من أجل إدارة هذه الأزمة.

ومن هنا يمكن تفسير اختلاف المواقف أثناء انتقاء سياسات إدارة الأزمات الدولية، باختلاف الرؤى والتصورات والإدراكات، لأن الاستجابة تختلف باختلاف الإدراك لدى صانع القرار.

يمكن القول أن الإدراك أثناء إدارة الأزمات الدولية هو العامل الأكثر تأثيرا في عقلانية القرار الأزموي، لأن الإدراك الحقيقي لأسباب الأزمة وللعوامل المؤثرة فيها هو الذي يؤدي إلى اختيار الخيار الأكثر عقلانية من بين البدائل المتاحة. وعلى الرغم من أن الإدراك يرتبط بشكل مباشر بالبيئة النفسية لصانع القرار ويتحدد غالبا من خلال عقائده وتصوراته، (5) إلا أن هناك عوامل خارجية تلعب دورا مهما في التأثير على إدراك صانع القرار أثناء إدارة الأزمات يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

أ. ضيق الوقت القراري:

وهو أهم عنصر تحت صبه الأزمة بحكم أن أحداثها تتصاعد بشكل فجائي ويزداد فيها التهديد لمصالح أطراف الأزمة، (6) مايؤدي إلى ضرورة اتخاذ القرار بسرعة بسبب محدودية الوقت المتاح وهذا ما يرفع من شدة التوتر والضغط والإجهاد النفسي لصانع القرار مما قد يؤدي إلى سوء إدراك للمعطيات بسبب التلاحق السريع لأحداث الأزمة.

ما يزيد الضغط على صانع القرار هو دواعي السرية وبالتالي ضرورة تقليل عدد المشاركين التقليديين في عملية اتخاذ القرار ما يؤدي إلى انحصار دائرة صنع القرار على القائد أو الرئيس. . . أي على الفرد، ما قد يدفع به إلى زيادة التركيز على عوامل محدودة أثناء إدارة الأزمة وإغفال باقي العوامل التي قد تكون أكثر تأثيرا. [7] خوفا من إمكانية تجاوز الوقت المتاح لإدارة الأزمة وبسبب ضغوطه.

في هذه الحالة من التوتر الشديد عادة ما يميل العقل الإنساني إلى الاعتماد على الصور المعرفية الأكثر ألفة لسهولة استدعائها من الذاكرة، [8] لأن الذاكرة – بالإضافة إلى التوقع – هما العاملين الأكثر تأثيرا على الإدراك خاصة في حالات الانفعال المصحوبة بعدم اليقين التي تميز الأزمات الدولية.

هذا ما قد يؤدي إلى أن صانع القرار قد يكتفي بالخبرة السابقة كمصدر أساسي لفهم الموقف الحالي بسبب أن الوقت لم يكن متوفرا لفهم التطورات وبناء التصور المناسب عنها، هذا ما قد يعقد الموقف الأزموي لأن الأزمات لا تتشابه لكون الأزمات السابقة دارت في توقيت مختلف ومتغيرات مختلفة. [9]

إن ضيق الوقت يرفع من شدّة الضغط على صانع القرار ما يؤدي به إلى اتخاذ قرارات لا تتطابق مع متطلبات الموقف الأزموي، وتزداد وطأة ضيق الوقت أثناء إدارة الأزمات الدولية ليس فقط بسبب اتخاذ القرار القرار المناسب، وإنّما لاتخاذه في الوقت المناسب أيضا لأن موقف الأزمة يتسارع في التغير ويصبح في كل مرة موقفا جديدا وبالتالي قد يصبح القرار المتخذ عديم الجدوى. [10]

يؤثر عامل الوقت أيضا على صانع القرار أثناء اختياره للبدائل المتاحة من انتهاج الإستراتيجية الملائمة لإدارة الأزمة، سواء باختيار البدائل السلمية والدبلوماسية، أو باختيار إستراتيجية هجومية عسكرية؛ إذا كان صانع القرار يعتقد أن عنصر الزّمن يعمل لصالحه وأن أهدافه ستتحقق فإنه سيكون أميل إلى تأجيل المواجهة، أما إذا كان الوقت لصالح الطرف الآخر فإنه سيكون أميل إلى التعجيل بالمواجهة، [11] وربما إلى اعتماد القوة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح وهذا ما قد يصعّد من حالة الأزمة ويمكن أن يؤدي إلى إطالة أمدها.

ب. المعلومات:

في الأوضاع الطبيعية تعتبر المعلومات ونوعيتها القاعدة المألوفة التي تصنع على أساسها القرارات، [12] إذ تتم عمليات صقل إدراك صانع القرار وفق المعلومات المتاحة لصياغة القرار ووفق الطريقة التي يكتسب من خلالها هذه المعلومات؛ وهنا يجب التفريق بين الأخبار والمعلومات فالقرارات لا تصدر إلّا بناءا على معلومات مؤكدة توفرها وتدقّقها الأجهزة الموكلة بجمعها. [13]

خصوصية الموقف أثناء الأزمات الدولية هو أن هذه الأخيرة تتميز إمّا بنقص شديد وغموض في المعلومات، أو بالتدفق السريع للمعلومات التي غالبا ما تكون متضادّة وبالتالي غير دقيقة، هذا ما يجعل إدراك صانع القرار انعكاسا لدقّة ووفرة المعلومات التي تحيط بعملية إدارة الأزمات الدولية من خلال عدة مواقف قد تعرضه لسوء إدراك يمكن الإشارة لأهمها في الحالات التالية:

. نقص المعلومات:

قد تتطور الأزمة وتصل إلى ذروتها وترتفع شدّة التهديد، دون الوصول إلى معلومات كاملة يمكن الاعتماد عليها في التعرف بدقة على الأهداف والنوايا التي يضمرها أطراف الأزمة لبعضهم، [14] أو دون تحديد المتغيرات التي تحرك الأزمة والبدائل المتاحة من أجل تحديد موقف الأزمة.

هذا يرجع لعدة أسباب إما لنقص الاتصال المباشر بين أطراف الأزمة إذا كانت بين دولتين أو أكثر ما يؤدي إلى سوء إدراك للعديد من المعطيات خاصة المتعلقة بنية الطرف الآخر أو بقدراته العسكرية؛ أو بسبب أن المعلومات المطلوبة في تحديد الموقف تكون

غير كاملة أو قديمة أو غير متوفرة، [15] أو لم تتوفر أو تتأكد أو تستوعب في الوقت المناسب خاصة أن الأزمة تحدث بصورة فجائية وبالتالي لا تتيح ما يكفي من الوقت لجمع المعلومات.

. تضارب المعلومات:

إن الوفرة الزائدة في المعلومات كما قلّتها تنعكس سلبا على إدراك صانع القرار باعتبارها تؤدي إلى المزيد من التشويش الفكري والضغط النفسي عليه بسبب التخوف من المعلومات المضللة. لأن هذا التدفق السريع والهائل للمعلومات يعرف حالة من التناقض والتضارب بسبب تعدد المصادر وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهميتها ويصبح من الصعب التأكد من مصداقيتها من خلال عمليات الرصد والتجميع والتصنيف والتحليل من أجل اتخاذ القرار الصائب الذي يعتمد معلومات دقيقة ومؤكدة في التوقيت المناسب. [16]

كما يصبح من الصعب على صانع القرار استيعاب معلومات جديدة وتنظيمها وفق إدراكات وتصورات متماسكة من أجل إضافتها للمعتقدات القائمة، [17] وهو ما يدفع به إلى انتقاء المعلومات التي تتفق مع تطلعاته وميولاته النفسية وتتجاهل المعلومات التي تخالف رغباته، [18] والتي تخالف الأهداف التي يريد تحقيقها من خلال إدارته للأزمة.

ج. النسق العقيدي لصانع القرار:

العقيدة هي حكم احتمالي ذاتي نُص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، وحين تنتظم العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد فإنها تشكل نسقا عقيديا Belief system والعقائد هي التي توجه الفرد نحو سلوك معين، [19] أي أن لها وظيفة سلوكية على نفسية صانع القرار حيث أنها تؤثر في إدراكاته تجاه قضايا معينة تدفع به للتغير في سلوكه تجاهها.

أثناء إدارة الأزمة يلعب النسق العقيدي دورا مهما جدا إذ أنه يقوم بدور المتغير الوسيط في عملية صنع القرار بين المعلومات المتوفرة وشكل إدراكها، لأن المعلومات يمكن أن تتوفر وقد تكون صحيحة أو كاملة ولكن قد لا يخلو إدراك صانع القرار لها من أثر لنسقه العقيدي.

إن العقائد هي التي توجه الفرد نحو قبول معلومات معينة أو نحو تجاهل ورفض معلومات أخرى لمدى اتساق تلك المعلومات مع العقائد القائمة، وكلما كان النسق العقيدي متماسكا زادت صعوبة تغير أي بعد من أبعاده. [20] وبالتالي ازداد مستوى تأثيره على عملية الإدراك وأصبح من الصعب على صانع القرار التحرر منه وهو ما يجعله غير قادر على استيعاب موقف الأزمة وعناصرها بشكل موضوعي والاختيار بين البدائل المتاحة بشكل عقلاني.

يحدد النسق العقيدي لصانع القرار نمط إدراكاته للموقف، فهو يدرك الموقف من خلال عقائده باعتبار أنه يربط بين المعلومات وعقائده حتى يتمكن من تحديد مجموعة من البدائل يمكن الاختيار من بينها، [21] فإذا وردت إلى صانع القرار معلومات تتناقض وهذا النسق العقيدي يحاول أن يتجاوز هذا التناقض عن طريق التجاوب مع تلك المعلومات إما بتجاهل هذه المعلومات ويحاول إيجاد الذرائع لاستبعادها، [22] أو من خلال إعادة تفسيرها تفسيرا يجعلها متوافقة مع النسق العقيدي أو التقليل من أهميتها، ويسمى هذا الموقف بالإدراك الانتقائي أي إدراك المعلومات المتسقة مع النسق العقيدي وتجاهل المعلومات المختلفة معه. [23]

2-مراحل تأثير الإدراك أثناء إدارة الأزمات الدولية:

انطلاقا من العناصر التي تم سردها سابقا نجد أن الإدراك لديه تأثير ودور في مختلف مراحل إدارة الأزمات الدولية، قد يختلف هذا الدور باختلاف نوع الأزمة وشكلها ولكن بصفة عامة يزداد هذا الدور في المرحلتين التاليتين:

أ. الإدراك الصحيح لعناصر الأزمة:

يرتبط مفهوم الأزمة بإدراك صحيح لمختلف عناصرها (شدة التهديد، ضيق الوقت القراري، المفاجأة) من قبل صانع القرار، ويحدث هذا الإدراك إما قبل انفجار الأزمة بقليل من خلال الإدراك الصحيح لمؤشرات الأزمة إن وجدت حسب نوع الأزمة إذ غالبا ما تتوفر المؤشرات في الأزمات المتوقعة،[24] وهنا تحدث قراءة صحيحة لمسار الأزمة ومن ثم التدخل لإدارتها في مراحلها الأولى وتفادي أي تصعيد غير مرغوب فيه.

أو من خلال الإدراك الصحيح للتهديد المصاحب للأزمة باعتبار أن الأزمة الدولية هي مجمل التغيرات التي تخلق إدراكا لتهديد القيم والأهداف الرئيسية لدى صانع القرار وتزيد من إدراكه لمحدودية الوقت المتاح للاستجابة على ذلك التهديد. [25]

وهنا تجدر الإشارة أن إدراك التهديد هو أهم عنصر في إدارة الأزمات الدولية لأن التهديد يعتبر بمثابة الحافز بحيث أن صانع القرار لن تكون له أي رغبة في إدارة الأزمة إذا غاب عنه الإدراك لضرورة التدخل لإدارتها، لأن عنصر التهديد تشتمل عليه كل الأزمات على اختلاف نوعها أو حدّتها.

ب. الإدراك الصحيح للقرار العقلاني من أجل إدارة الأزمة:

ويتراوح الإدراك في هذه المرحلة على الصعيد النفسي بين مستويين هما ما يريد صانع القرار تحقيقه أو القرار الذي يراه عقلانيا وبين ما يمكن تحقيقه أو القرار الذي يراه عقلانيا وبين ما يمكن تحقيقه في ظل المتغيرات السائدة أو ما هو عقلاني فعلا، أي بين ما هو متوقع وما هو حقيقي. [26]

من أجل الوصول إلى إدراك صحيح للقرار العقلاني يجب أن يفرق صانع القرار بين ما يدركه تحت أثر النسق العقيدي أو الضغط والتوتر المصاحب للأزمة وما تقتضيه الحقائق والقدرات. [27] في هذه المرحلة يزداد أثر الميول النفسية والانفعالات العاطفية على مدركات صانع القرار وهو ما ينعكس بشكل مباشر على خياراته وقراراته؛ خاصة بازدياد حالة الخوف التي غالبا ما تدفع بصانع القرار إلى انتهاج إستراتيجية هجومية بسبب وجود عدة فواعل يمكن أن تقوده إلى المبالغة أثناء إدراك منافع المبادرة باستخدام القوة أو في فكرة أن الهجوم أولا يمكن أن يقلل من الخسائر. [28]

بالمقابل إذا ادرك صانع القرار أن الأزمة يمكن أن تراقب ومتحكم فيها فسيكون أقل توترا، [29] وبالتالي يمكن أن يتوجه إلى خيارات أخرى لا تقوم على إستراتيجية غالب أو مغلوب وإنما على إستراتيجية لا غالب ولا مغلوب، [30] مثلما تقوم عليه مبادئ إدارة الأزمات الحديثة والابتعاد قدر الإمكان على التوجه نحو استخدام القوة.

3-سوء الإدراك وانعكاساته على مسار إدارة الأزمات الدولية:

يؤدي جمود النسق العقيدي لصانع القرار إلى فهمه للموقف بشكل يتعارض جذريا مع الحقائق، وهو ما يطلق عليه بظاهرة سوء الإدراك Misperception، ويقصد بها عجز صانع القرار عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الخلفية المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي. [31]

تخلق الأزمات الدولية واقعها الخاص الذي قد يكون مشحونا بتدفق لمعلومات جديدة قد يعجز صانع القرار على استيعابها في الوقت المناسب لكونه لم يتحرّر من أفكاره وانطباعاته المسبقة عن الموقف الأزموي أو عن الطرف الآخر، ما يجعله أسيرا لهذه الأفكار والانطباعات. [32] هذا ما يجعل حالة سوء الإدراك حالة متكررة أثناء عملية صنع القرار في إدارة الأزمات الدولية بسبب ظروفها الضاغطة، وتتعدد الأسباب التي تدفع بصانع القرار إلى الدخول في حالة سوء إدراك يمكن أن نذكر أكثرها تكراراً :

أ. فرط الثقة بالنفس والابتعاد عن الواقع، [33] ما يبقي صانع القرار مقيّد بالتصورات الموجودة في ذهنه معتقدا أنها الأصح والأصلح لبناء القرار، وهذا ما يؤدي به إلى الخلط بين أهدافه الشخصية والأهداف التي يجب تحقيقها في ظل موقف الأزمة.

ب. القلق والتوتر وغياب وضوح الرؤية بسبب عنصر المفاجأة الذي يحدثه انفجار الأزمة ما ينتج عنه صدمة عند صانع القرار، وما قد يؤدي إلى إفقاده القدرة على التفكير الصحيح. [34] وهو ما يدفع به إلى العودة إلى نسقه العقيدي كخلفية صلبة أمام التشويش الذي يحدثه التغير السريع للأحداث.

ج. ضغط الرأي العام (خاصة في الأزمات المرتبطة بالقضايا الإنسانية أو بالأمن الوطني). وقد ازداد دور هذا العامل بازدياد الدور المتصاعد للإعلام في صناعة الحدث والتأثير على مساره، [35] حيث أصبح الإعلام يلعب دورا في صناعة المدركات عند صانع القرار وذلك سواء بنقله لاهتمامات الرأي العام أو التأثير فيها، والتي تؤثر هي الأخرى في إدراك صانع القرار.

د. يمكن أن نضيف سبب آخر يمكن أن يؤدي إلى سوء إدراك أثناء إدارة الأزمات الدولية وهو غياب قنوات الاتصال بين أطراف الأزمة أو غموضها. إذ تتنوع قنوات الاتصال أثناء إدارة الأزمات يمكن أن تكون مباشرة (بين الأطراف المعنية)، أو غير مباشرة (عن طريق طرف ثالث: دولة، منظّمة دولية، شخصية دولية...)؛ كما يمكن أن تكون ضمنية أو بالإشارات والإشارات في إدارة الأزمات الدولية هي لغة التورية أو التلميح بالقول أو بالفعل، كالعروض أو التهديدات والمناورات العسكرية التي قد يقوم بها أحد أطراف الأزمة، [36] وهذا ما قد يؤدي إلى سوء إدراك من قبل الطرف الآخر في الأزمة لهذه الإشارات بسبب أي سو فهم أو تفسير أو بسبب القراءة الخاطئة لهذه التلميحات.

4 – أشكال سوء الإدراك:

يزداد احتمال حدوث سوء إدراك أثناء إدارة الأزمات الدولية كلما ازدادت حِدّة وشدة الأزمة وكلما استمرت وتطورت، وهو ما ينجم عنه أشكال مختلفة لسوء الإدراك، لعل أكثرها تكرارًا:

أ. المبالغة أو الاستخفاف من قدرات الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى في الأزمة، [37] إذ أن صناع قرار الدول الأوروبية مثلا أساؤوا إدراك قدرات الرئيس الصربي (ميلوسوفيتتش) في أزمة تفكك يوغسلافيا من تسعينيات القرن الماضي من خلال المبالغة في تقدير صعوبة ردعه، [38] بسبب غياب الرؤية الحقيقية حول ما يمتلكه من قدرات عسكرية ما أدى إلى تطور الأزمة بشكل خطير وأخذها عدة أبعاد لم تعد الوسائل السلمية قادرة على احتواءها، وهو ما فتح الباب أمام حلف الأطلسي للتدخل باستخدام القوة لإداراتها.

يحدث هذا الشكل من سوء الإدراك غالبا بسبب غياب معلومات صحيحة عن الطرف الآخر في الأزمة أو بسبب غياب الاتصال بين أطراف الأزمة.

بالمقابل قد يسيء صانع القرار قدرات الطرف الآخر من خلال تقليلها أو الاستخفاف بها، ما يدفع به إلى اتخاذ قرارت لا تأخُذ بعين الاعتبار شدة التهديد الذي يواجهه، ما يؤدي إلى تطور الأزمة بشكل يصعب معه إدارتها بالوسائل السلمية، وما قد يحولها إلى حرب.

ويحدث هذا الشكل بسبب المبالغة في الثقة في النفس أو في القدرات الذاتية ما يؤدي به إلى تجاهل مؤشرات الأزمة، وتجاهل قنوات الاتصال التي قد تكون متاحة أمامه مع أطراف الأزمة.

ب. المبالغة في الاعتقاد أن عدوانية الطرف الآخر ثابتة في تكوينه الذاتي والتوجه إلى تفسير كل سلوكاته على أنها تهديد خطير. [39]

هنا يصبح صانع القرار غير قادر على تقييم الخطر الفعلي الذي يواجهه وبالتالي يلجأ إلى إستراتيجيات مبالغ فيها ترتكز أغلبها على القوة، ويقوم بإغلاق كل قنوات الاتصال بسبب اعتقاده بأن نوايا الطرف الآخر سيئة.

هنا يمكن أن نشير كمثال عن هذا الشكل من سوء الإدراك إلى الأزمات التي سادت في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، والتي يمكن أن تعود إلى سوء إدراك لدى الطرفين المرتبط بالاعتقاد أن الطرف الآخر هو عدواني بالضرورة بسبب الاختلاف الإيديولوجي، وهو ما صعّد من المواقف بين الطرفين إلى غاية أزمة الصواريخ الكوبية التي كادت أن تؤدي إلى حرب نووية بين القوتين.

ج. سوء إدراك الأهداف والأولويات التي يجب تحقيقها من خلال عملية إدارة الأزمة؛ وذلك بالنظر إلى أن ظروف الأزمة تؤدي إلى تغير في الأولويات هذا ما يستدعي أن تكون الأهداف محددة ومصنفة بشكل هرمي من أكثرها تفضيلا إلى أدناها [40] أثناء الاختيار بين البدائل، لأن ما يمكن تحقيقه في الحالات العادية لا يمكن اعتماده كأولوية في حالة الأزمة لأن الأولوية أثناء إدارة الأزمات الدولية هي وقف تطور الأزمة وليس تحقيق أكبر قدر من الأهداف كما هو الحال في البيئة المستقرة.

إن قرار إدارة الأزمات الدولية هو قرار عادي يتم صنعه في ظروف استثنائية تؤثر سلبا على اختيار الأفضل من بين البدائل، [41] هذه الظروف الاستثنائية هي التي يمكن أن تخلق سوء إدراك بسبب ازدياد دور الفواعل المؤدية لذلك (العوامل النفسية، القيم، الصور المسبقة. . .) باعتبارها فواعل لا يمكن حسابها وهي الأكثر تشجيعا على الفعل، هذا ما يؤدي إلى تراجع في دور الفواعل الأخرى المؤثرة في عملية صنع القرار في الحالات العادية (الاتجاهات السياسية، الأجهزة البيروقراطية. . .).

هذا ما جعل هذا الطرح يتعرض للعديد من الانتقادات فيما يخص الاعتماد المطلق على إدراك صانع القراروتحييد الفواعل الأخرى، خاصة أن هذا التحليل يقلل من دور الإرادة الواعية لصانع القرار كما يتجاهل قدرته على التخلص من القيود التي تفرضها عقائده وتصوراته. [42]

كما أنه في حالات عديدة يمكن تجنب آثار إدراك صانع القرار من خلال الاعتماد على فريق إدارة الأزمات الذي يتكون من نخب متعددة (علماء، خبراء، دبلوماسيين، عسكريين...) [43] يساعد هذا الفريق في تقليل الإجهاد على صانع القرار وقطع الشكوك لديه بتكثيف قنوات الاتصال، وخلق قناعات مشتركة قائمة على التشاور، وبالتالي يمكن له أن يقلل من آثار مسببات سوء الإدراك لدى صانع القرار وإخراجه من ضغط البيئة النفسية.

الخاتمة:

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن دراسة البيئة النفسية – بشكل عام – لصانع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية هي مهمة لأن صناع القرار كجميع الناس منساقين في حياتهم اليومية بمعتقداتهم التي صقلوها من الدروس التي تعلموها من التاريخ، حسب تعبير روبرت جيرفز.

لكن لا يمكن إلغاء عدة عوامل أخرى تؤثر في عملية صنع هذا القرار كالفواعل الدولية والظروف الدولية التي تعتبر هي الحافز من أجل استحضار المدركات مما يجعل من الإدراك متغيرا تابعا لهذه الظروف وبالتالي هي من تصنعه وليس هو من يصنعها.

و ما يزيد من أهمية دراسة عملية صنع القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية هو أن أغلب الأزمات في العلاقات الدولية أدت إلى حروب، بسبب قرارات إدارتها وبدافع حماية المصلحة الوطنية تلجأ إلى استخدام القوة من أجل وقف تطور الأزمة وهو ما يزيد

من خطورة تهديدها، هذا الاستخدام المفرط للقوة غالبا ما يقود إلى حروب تعيد رسم ملامح النظام الدولي.

و بالتالي فإن مخرجات قرارات موقف إدارة الأزمات الدولية يمكن أن تتحكم في استقرار النظام الدولي، وهو ما يدفع إلى إرساء نمط جديد من إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية بعيدا عن المدركات المعتقدة أن استخدام القوة المجردة هو الأصلح للحفاظ على المصالح الوطنية وإنما قد يكون من المجدي الاعتماد على التهديد باستخدامها لتجنب الحرب، لأن استخدام القوة العسكرية أثناء الأزمة وفي الظروف غير العادية التي تخلقها الأزمة يقوم على تغذيتها والزيادة من شدة تطورها ومن هنا يمكن الحديث عن خلق مدركات جديدة من أجل صياغة إستراتيجيات جديدة.

قائمة المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

1-أحمد، حسن بكر، **إدارة الأزمة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

2-إبراميم، ولاء محمد علي، **دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

3-العمّاري، عباس رشدي، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

4-بهنسي، السيد، **الإعلام و إدارة الأزمات الدولية**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2010).

5-سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

6-مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، ط1(الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2011).

7-عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، بدون طبعة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

8- كريفشس، مارتن وأوكالاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

ب-المراجع باللغة الأجنبية:

1-Jervis,Robert,**«war and misperception»**,The journal of interdisciplinary history,Vol 18,n° 04,spring 1988.

2- Stein,Janice Gross,**Threat perception in international relations,** 2nd Edit,(Oxford: Oxford University press,2013).

الهوامش:

(1) عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، بدون طبعة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008) ص 80.

(2) **المرجع نفسه**، ص 87.

(3) **المرجع نفسه**، ص 147.

(4) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ص399.

(5) **المرجع نفسه**، ص 419، 418.

(6) حسن بكر أحمد، **إدارة الأزمة الدولية**، بدون طبعة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005) ص 80.

(7) السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2010) ص 122.

(8) عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص

(9) السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

(10) ولاء علي محمد إبراهيم، **دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009) ص101.

(11) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 220، 219.

(12) عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص

(13) السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

(14) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، ط1 (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2011) ص 241.

(15) عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

(16) السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

(17) مارتن كريفشس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص 262.

(18) عباس رشدي العمّاري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص22.

(19) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 398، 397.

(20) **المرجع نفسه**، ص405.

(21) **المرجع نفسه**، ص 407، 406.

(22) عباس رشدي العماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

(23) حسن بكر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

(24) ولاء علي محمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

(25) حسن بكر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

(26) Janice Gross Stein,**threat perception in international Relations,** 2nd edite (Oxford: University press,2013) p 01.

(27)Robert Jervis، **(war and misperception) ،The** journal of interdisciplinary history، Vol 18، n° 04 ، spring 1988، p 696.

(28)**ibid, p 699.**

(29) حسن بكر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

(30) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 420.

(31) السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

(32) **المرجع نفسه**.

(33) ولاء علي محمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 101-103.

(34) Robert Jervis، **Op cit،** p 700.

(35) السيد بهنسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

(36) عباس رشدي العماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 219.

(37) مارتن غريفثس، تيري أوكالامان، **مرجع سبق ذكـره،** ص 261.

(38) **المرجع نفسه،** ص 262.

(39) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 420.

(40) عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.

(41) عباس رشدي العماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

(42) محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 400.

(43) حسن بكر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 187.

الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب بين التدخلات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف

أ/حمياز سمير

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

ملخص:

يشكل الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، كما يمثل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين أكبر تهديد للحياة الإنسانية وللسلم والأمن الدوليين. وإذا كانت الجماعة الدولية تتفق على أهمية وضرورة مكافحة الإرهاب إلا أنها لم تتوصل إلى استراتيجية موحدة للقضاء على الظاهرة.

فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر انتهجت الإدارة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب استراتيجية أحادية تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة، بيد أن الأحادية الأمريكية تتعارض مع كل المقاربات الدبلوماسية والتعاونية متعددة الأطراف لمكافحة الظاهرة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز المضاعفات الخطيرة للأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب على السيادة الوطنية والشرعية الدولية، فضلا عن إبراز أهمية الآليات القانونية والتعاونية متعددة الأطراف للمكافحة الفعالة والناجعة لظاهرة الإرهاب الدولي.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، الاستراتيجية، الأحادية الأمريكية، تعددية الأطراف، التدخل، الأمن، التعاون الدولي.

Résumé :

Le terrorisme international constitue un phénomène largement mondialisé et de dimension transnationale, comme il représente aussi au XXI^e^ siècle la plus grande menace pour la vie humaine, ainsi que pour la paix et la sécurité internationales.

Si la communauté internationale s'accorde sur la nécessité d'éradiqué ce terrorisme globale, elle ne parvient pas à défendre une stratégie commune.

Depuis le 11 septembre 2001 l'administration américaine à défini la doctrine de la guerre globale soutenant une repense essentiellement militaire

fondé sur l'usage unilatéral de la force. Mais l'unilatéralisme américain s'oppose à toutes les approches politiques et diplomatiques adoptées par communauté internationale pour combattre ce phénomène.

L'objectif de cette recherche est de montrer les répercussions dangereuses de l'unilatéralisme américain sur légalité internationale et sur la souveraineté des Etats et aussi montrer l'impotence des mécanismes coopératifs multilatéraux pour une lutte efficace contre Le terrorisme international.

Mots clés : terrorisme international, stratégie, unilatéralisme américain, multilatéralisme, intervention, sécurité, coopération internationale.

Abstract:

In the 21st century Terrorism has become a transnational phenomenon. Terrorism is a growing threat to human life, state stability, and international security.

While the international community considers that it is of the utmost importance to eradicate it is not able to set up a common strategy.

Since 11/9, the American administration has developed the global war on terrorism doctrine, which supports military action to fight terrorism. But the American unilateralism opposes the international strategy based on political and diplomatic means to fight terrorism.

This research aims to show the dangers impacts of the American unilateral interventions on the international legality and sovereignty of the states, And to show the importance of the multilateral international cooperation to fight terrorism.

Key words: international terrorism, strategy, Americanunilateralism,multilateralism, intervention, Security, international cooperation.

مقدمة:

يشكل الإرهاب الدولي إحدى الظواهر العولمية العابرة للحدود والأوطان، ذلك أن الظاهرة الإرهابية أصبحت متحررة من الحدود الجغرافية ولم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها، بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

كما يعد الإرهاب عملا لا إنسانيا ولا أخلاقيا لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية، باعتباره يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقيم التحضر، فضلا عن كونه يقوض دعائم السلم والأمن الدوليين.

واللافت للنظر، أن الإرهاب شهد تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح ظاهرة مركبة شديدة التعقيد ومتعددة الدوافع والوسائل والأهداف، كما عرف أيضا تطورات ملحوظة سواء من حيث النطاق الجغرافي، الأساليب والأشكال أم حتى من حيث نوعية المخاطر والتهديدات التي تفرزها العمليات الإرهابية. الأمر الذي جعل من الإرهاب الدولي يتصدر القضايا الأمنية للسياسة العالمية المعاصرة، إضافة إلى كونه أصبح من المحددات الأساسية للعلاقات الدولية وبالخصوص في المرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

فإذا كان الإرهاب الدولي، يعد ظاهرة معولمة عبر وطنية (Transnational) ومتحررة من البعد الترابي وتشكل خطرا استراتيجيا يهدد الأمن القومي للدول ويقوض استقرار الجماعة الدولية، فهل يمكن أن تساهم الممارسات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة في القضاء على الإرهاب الدولي أم إن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية قانونية ودبلوماسية متعددة الأطراف تتماشى

وطبيعة الظاهرة بعيدا عن النهج الأحادي الأمريكي المولد لدوامة العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك الشرعية الدولية والسيادة الوطنية للدول المستهدفة؟

أولا: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر:

بالرغم من كون ظاهرة الإرهاب الدولي حظيت باهتمام واسع النطاق في إطار الدراسات القانونية والدولية، كما شكلت محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلا أن الظاهرة لا تزال عصية على التعريف[1]، ليس فقط لأن المصالح الحيوية لقوى الهيمنة الدولية تقتضي ذلك، ولكن أيضا بسبب الاختلافات الإيديولوجية والمذهبية بين الباحثين، إضافة إلى تضارب الرهانات والمصالح الاستراتيجية للدول، الأمر الذي أدى إلى المأزق الإبستيمولوجي الذي يظهر بالأساس من خلال الميوعة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة. ولكن بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بشأن تعريف الظاهرة، إلا أن فلسفة الإرهاب تبقى واحدة في جميع الحالات باعتبارها تستهدف إزهاق الأرواح وإشاعة الخوف والفزع وتدمير المؤسسات والمنشآت المستهدفة. [2]

1.إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب الدولي:

إذا كانت الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس بأنه يشير إلى إثارة الخوف والرعب والفزع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير التعريف الاصطلاحي المبسط لظاهرة الإرهاب إلى "الاستخدام المنظم والممنهج للعنف أو التهديد باستعماله لتحقيق أهداف سياسية."[3] ومن خلال استقراء التعاريف المختلفة التي قدمت بشأن الإرهاب الدولي نجد أن مدلولها الاصطلاحي يتمحور بالأساس حول "الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص، جماعة أم دولة بصورة تثير حالة من الرعب والفزع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح تتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد وأحكام القوانين الداخلية والدولية".[4]

بالرغم من كون التعاريف التي قدمت لظاهرة الإرهاب هي كثيرة وشديدة التباين والاختلاف، إلا أنه بإمكاننا تجاوز هذا المأزق المعرفي والأزمة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة، إذ يكفي الإشارة إلى مجموعة من المحددات والعناصر التي من خلالها يمكن التعرف على ظاهرة الإرهاب الدولي. وتتمثل هذه المحددات في النقاط التالية:[5]

- تعدد جنسيات الفاعلين ومصادر التمويل، وتورط الدول في العمليات الإرهابية،
- تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الجغرافي باعتبارها ظاهر عابرة للحدود والأوطان، إضافة إلى كونها تهدد السلم والأمن الدوليين،
- ويكون الإرهاب دوليا إذا كان مساهما في ارتكاب جرائم حرب، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان... الخ

2.مبررات ودوافع الإرهاب الدولي:

يعتبر الإرهاب ظاهرة مركبة يصعب مقاربتها وتفسيرها بالاقتصار على عوامل بعينها، الأمر الذي يتطلب اعتماد مقاربة شاملة متعددة الأبعاد بغية تفسير الظاهرة والإحاطة بجوانبها المختلفة.[6] فالإرهاب كظاهرة مرضية لا تحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، إذ نجد ضمن هذه الأسباب ما هو مرتبط بالظلم الذي يمارسه النظام الدولي وبالتحديد القوى الكبرى الفاعلة في هذا النظام ضد الحقوق والقضايا العادلة للشعوب

المستضعفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعجز الديمقراطي والفشل التنموي والحرمان بمختلف أنواعه، فضلا عن التطرف الديني الذي عادة ما يظهر في شكل أعمال إرهابية.[7] وعليه فالإرهاب الذي يعكس أحد مظاهر العنف في العلاقات الإنسانية، لديه جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ.

3.مخاطر الإرهاب الدولي:

لقد تعاظمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أن العمليات الإرهابية أصبحت تتم بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وغيرها من الآثار التي أحدثتها العولمة، ولذلك فالعمليات الإرهابية باتت تخلف خسائر فادحة وجسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أم في الأرواح، فضلا عن دور الأنشطة الإرهابية في انتهاك حقوق الإنسان وتحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى فضاءات للعنف غير النظامي العابر للحدود والأوطان.[8]

فالإرهاب الدولي أصبح يشكل أحد التهديدات اللا تماثلية (Asymétrique) التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا إستراتيجيا يهدد السلم الدولي ويقوض دعائمه.[9] وعليه فالظاهرة الإرهابية تعد من المصادر الأساسية للتوتر والفوضى في النظام الدولي، كما أن إشكالية غياب تعريف موضوعي ومحدد لظاهرة الإرهاب الدولي يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولكن يبقى الإرهاب بلا تعريف ذلك أن المصالح الحيوية للدول الكبرى تقتضي ذلك.[10]

ثانيا: الاتجاهات العامة للإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: الأحادية، الاستباقية، ورهان السيطرة العالمية:

شهدت العقيدة العسكرية الأمريكية تحولات جذرية في أعقاب الحرب الباردة، وذلك تكيفا وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق فإن مفاهيم الردع، الاحتواء وغيرها من الاستراتيجيات السائدة في مرحلة الصراع القطبي لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، والتي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية. ويعدّ الإرهاب الدولي الذي بات يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار العالمي من أبرزها وأخطرها. وعلى هذا الأساس شكلت استراتيجية الضربات الوقائية الركيزة الأساسية للعقيدة الأمنية الأمريكية، والمبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية والدول المناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية بالخصوص في منطقة الشرق الأوسط.[11]

كما يلاحظ أن التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة، ساهم بشكل كبير في دفع الإدارة الأمريكية لصياغة إستراتيجية أحادية تقوم على منطق الاستخدام الانفرادي للقوة من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية بعيدا عن الشرعية الدولية، بالشكل الذي يتماشى والمنطلقات الإيديولوجية للمحافظين الجدد وتصوراتهم للسياسة الخارجية الأمريكية، التي حاولت أن تستغل التعاطف العالمي وتوظف ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.[12]

1.نظرية الحرب الاستباقية: المفهوم والتأثير في السياسة الكونية الأمريكية:

لقد أصبحت عقيدة الاستباق تشكل العمود الفقري لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، بيد أن الحرب الاستباقية ليست بالجديدة في الفكر والممارسة الإستراتيجية الأمريكية، ذلك أن السوابق التاريخية للسياسة الدولية الأمريكية شهدت ممارسة هذا النمط من الحروب التي أصبحت أشد تأثيرا في السياسة الكونية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

أ.في تأصيل مفهوم الحرب الاستباقية -الوقائية:

يشير مفهوم الفعل الوقائي إلى" ذلك العمل الهادف إلى دحر وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد." ويعرف الرئيس "بوش الابن" الحرب الوقائية بقوله " إنها تعني نقل المعركة إلى العدو، وزعزعة خططه ومواجهة أسوأ التهديدات قبل بروزها".[13] وعليه فإذا كان أنصار الضربة الوقائية يزعمون بأنها نوع من الدفاع الوقائي أو الردع المبكر، فإن المناهضين لها لا يرون فيها سوى مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية.[14]

ب.جدلية الفعل الوقائي والضربات الاستباقية:

من المعلوم في أدبيات الاستراتجية العسكرية أنه ثمة فرقا جوهريا بين الاستباق (Preemption) والوقائية (Prévention) ذلك أن الاستباق يعني "المبادرة بالقيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك القيام بشن هجوم عسكري فعلي". وعلى هذا فالضربات الاستباقية قد تكون مبررة في القانون الدولي من أجل إحباط خطر جاثم وشيك الوقوع، بحيث لا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. أما الوقائية فقد عُرفت على أنها "إعلان الحرب ضد دولة قد تشكل خطر محتمل في مرحلة مستقبلية محددة، بمعنى أن الحرب الوقائية لا يكون فيها التهديد مؤكدا ووشيكا، وإنما قد تكون هنالك نوايا عدائية تعد آثارها المستقبلية خطرا على الدولة المستهدفة".[15]

ج. مكانة الحرب الاستباقية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

ترجع الإرهاصات الأولى لعقيدة الاستباق إلى الوثيقة الصادرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي تحت عنوان "دليل تخطيط الدفاع"، والتي أعدها كل من "بول ولفوفيتز" و"لويس ليبي"، حيث استهدفت ضمان التفوق العسكري الأمريكي، والحيلولة دون بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى إمكانية القيام بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة.[16]

بيد أن التجليات الواضحة لعقيدة الاستباق ظهرت من خلال الوثيقة الصادرة في 20 سبتمبر 2002 تحت عنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، كما تم التأكيد عليها في العديد من خطب الرئيس "بوش (الابن)" وبشكل أخص في أكاديمية "وست بوينت" (West point) في ربيع 2002 حيث حذر قائلا: "...إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع، يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، ونحبط خططه، وأن نواجه أدهى التهديدات قبل بروزها..إن الظروف تغيرت بشكل جوهري، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش جرارة وإمكانيات صناعية هائلة كي يعرضوا أمريكا للخطر. والآن تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين وبتكاليف زهيدة..وهذا الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في الإستراتيجية، سيكون على أمريكا الآن العمل ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها"...[17].

وتقوم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر انعكاسا منطقيا لعقيدة "بوش" على ثلاثة مبادئ أساسية

هي التي تحدد الدور المستقبلي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية وهي:[18]

-الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

-الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، ذلك أن الاستبداد والطغيان يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرف والإرهاب الذي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية.

-الانتقال من الغموض إلى القيادة، بمعنى وعي أمريكا بدورها الريادي في النظام العالمي وتبوء مسؤولياتها في ضمان الاستقرار والسلام العالمي.

2.معالم الاستراتيجية الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي:

بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي أفرزتها موازين القوى الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلها تتمتع بالعديد من الخيارات والبدائل في أجندة سياستها الخارجية، إلا أن الإدارة الأمريكية وضعت نفسها بحزم على خط الأحادية، الأمر الذي تجلى بوضوح من خلال كيفية الرد على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001. [19]

وقد اتضحت المعالم الأساسية للمقاربة الانفرادية الأمريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي والأمني مع ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي تمحورت حول ثلاثية: الأحادية، الاستباقية ورهان السيطرة العالمية. [20]

واللافت للنظر أن المسلك الانفرادي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ارتكز على نموذج السياسة الواقعية (Real politik) من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول في سبيل الإعلاء من شأن أمنها القومي كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات العليا للدول. [21]

ولذلك يعتبر كلايد بريستوفيتز (Clyde Prestowitz) "أن الدفع الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب ساهم في جعل الولايات المتحدة كدولة مارقة متمردة وخارجة على القانون الدولي"[22]. وعليه فاللجوء الأمريكي إلى الاستخدام الأحادي للقوة تحت مضلة الحرب على الإرهاب أدى إلى الانفراد بالقرار الدولي وتجاوز الحلفاء الأوروبيين الذين تعتبرهم إدارة المحافظين الجدد **بأنهم أتباع وخدم وعليهم أن يدفعوا الجزية.** [23] وعلى هذا فالدول الطامحة لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش من المناورة على المسرح الدولي وضعت أمام الأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك تم جرها عنوة للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها "الحرب الكونية على الإرهاب". [24]

كما يلاحظ أن الدوائر الاستراتيجية الأمريكية لجأت إلى إعادة إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة للالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم تبرير الحرب الأمريكية على الإرهاب. [25] ويمكن إبراز ملامح النزعة الأحادية الأمريكية ذات النزوع الإمبراطوري في النقاط التالية:

- معارضة مجهودات المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقية منع التجارب النووية، فضلا عن انسحابها من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية وعزمت على إقامة برنامج النظام الدفاعي القومي المضاد للصواريخ.

•رفض إدارة المحافظين الجدد بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الصغيرة، والبروتوكول المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. [26]

•التعامل الأمريكي باستخفاف مع القانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال وضع العراقيل أمام إرساء محكمة جنائية دولية فعالة، للإفلات من محاكمة جنودها أثناء ارتكابهم لجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية.كما رفضت أن تعامل سجناء غوانتانامو كأسرى حرب تنطبق عليهم بنود اتفاقيات جنيف. [27]

وعليه، إن هذه النزعة الأحادية ذات الطموحات الامبريالية تشكل تحديا خطيرا للقانون الدولي وللشرعية الدولية. وعلى هذا اعتبرت "كوندوليزا رايس" أن مفهوم "المجتمع الدولي" و"تعددية الأطراف" (Multilatéralisme) هي مجرد أوهام ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم. [28] كما ذهب "روبرت كاغان" إلى القول:" بأن "الولايات المتحدة لا يمكنها الثقة في القواعد الدولية في عالم تحكمه القوة ". [29]

ومن هذا المنطلق أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بمنطق إمبراطوري لا يعير أي اهتمام لمصالح وإرادات باقي أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الأمريكية ذات المنحى الأمني والعسكري، وبالتالي خرق كل القيود والقواعد المعيارية التي بلورها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول[30]، وغيرها من القواعد الآمرة(Jus Cogens) التي تساهم بشكل كبير في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي ومن ثم نقل العلاقات الدولية من "حالة الطبيعة" إلى "حالة المجتمع" (حسب التعبير الأثير عند هوبز).[31]

3.الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب: الحصيلة والتداعيات:

كشفت الممارسة الدولية أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضا حتى على مستوى الداخل الأمريكي وحتى على صعيد الأورو-أطلسية، فضلا عن كونها أدت إلى نتائج عكسية من خلال تورط السياسة البنتاغونية في قوس الأزمات الشرق أوسطي.

أ.الانعكاسات على مستوى الداخل الأمريكي:

لقد أدت السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب إلى إفراز تداعيات خطيرة على مستوى الداخل الأمريكي، وذلك من خلال تراجع الحقوق والحريات الديمقراطية والمدنية، فضلا عن عسكرة المجتمع الأمريكي بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما يسمى بـ(Patriot Act). [32] كما أن النفقات العسكرية الهائلة للحرب على الإرهاب أدت إلى استنزاف الاقتصاد الأمريكي. أضف إلى ذلك زيادة اللجوء أكثر إلى استهداف الولايات المتحدة بسبب الغطرسة الأمريكية ونزعتها الأحادية. [33]

ب.الانعكاسات على المستوى الدولي:

من الواضح أن الأحادية الأمريكية ستكون لها تداعيات خطيرة على الوضع الدولي الذي أصبح يتميز بالتوتر والفوضى وعدم قوة نفاذ القانون بسبب الغطرسة الأمريكية، التي لم تؤدي فقط إلى ضرب التعددية وانتهاك الشرعية الدولية، وإنما أيضا ساهمت في عزلة الولايات المتحدة وتبديد صورتها ومصداقيتها العالمية[34]، بفعل سياساتها الانفرادية التي أدت إلى بروز حركة دينامية للرأي العام العالمي الذي عبر في

جميع مناطق العالم عن رفضه التام لدبلوماسية الحروب وعسكرة العالم.[35]

ت.الانعكاسات على مستوى العلاقات الأورو -أطلسية:

إن الأحادية الأمريكية التي تتجلى بالأساس في استراتيجية الضربات الوقائية أصبحت تقلق حتى الحلفاء الأوروبيين، وبالخصوص في ظل المساعي الأمريكية لجعل الحلف الأطلسي كظهير استراتيجي لتحقيق المصالح والأهداف المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي توريط الحلفاء الأوروبيين في حروب لا تخدم سوى المصالح والرهانات الأمريكية كالتدخل في العراق سنة 2003. وفي هذا السياق يعتقد الكاتب الفرنسي "ألان جوكس" في كتابه "إمبراطورية الفوضى" أن أمريكا بسلوكها العدواني ليس فقط إزاء أعدائها ولكن حتى بالنسبة لحلفائها إنما تساهم في نشر الفوضى في النظام الدولي". [36]

ولقد اتضحت أكثر الانعكاسات الخطيرة للأحادية الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي من خلال غزو العراق سنة 2003، الأمر الذي ساهم في إحداث شروخات خطيرة وعميقة داخل الحلف الأطلسي، بحيث انقسمت دول الحلف بين مؤيد ومعارض، مما جعل من فكرة بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي تتعزز وتترسخ أكثر لدى المحور الفرنسي-الألماني الذي يمثل أوروبا العجوز (Vieille Europe).[37]وعليه فإن هذه الخلافات التي ظهرت داخل الجماعة الأمنية الأورو- أطلسية، دفعت "هال غاردنر" (Hall Gardner) للحديث ليس عن صراع الحضارات ولكن عن **صدام الديمقراطيات** كدلالة ساطعة على الانعكاسات الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب على العلاقات الأورو- أطلسية.[38]

ويلاحظ أن هذه الخلافات لا ترجع فقط إلى رفض الاتحاد الأوروبي للأحادية الأمريكية التي تعيق إمكانية بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن له هامش من المناورة على الساحة الدولية، وإنما أيضا سببها يكمن في الاختلاف حول الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي. فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن أوروبا تفضل الحلول الدبلوماسية والسلمية. [39]

ث.حصيلة الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب: نحو نتائج عكسية:

لقد أثبت الواقع الدولي أن المقاربة الأحادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز نتائج عكسية، ذلك أن اللجوء إلى منطق القوة لم يؤدي إلى القضاء على الظاهرة، بقدر ما أتاح للجماعات الإرهابية المزيد من المرونة والقدرة على الانتشار الجيوسياسي في العديد من مناطق العالم، ضف إلى ذلك القدرة على تجنيد المزيد من الإرهابيين بسبب الغطرسة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية خاصة في المنطقة العربية والإسلامية.[40]

ولذلك طرح "بنجامين باربر" في كتابه إمبراطورية الخوف " أول رد متماسك وواسع البصيرة على مذهبي الهجوم الاستباقي والحرب الوقائية إذ كتب قائلا: " بالرغم من كون الأحادية توفر امتياز إضافي للسيادة إلا أنها ليس بمقدورها بناء السلام، ذلك أننا لا يمكن أن نهزم الخوف بالخوف ". [41]

وفي السياق ذاته كتب "بول كينيدي" في مؤلفه الشهير "**صعود وهبوط القوى العظمى**" الذي قدم فيه تحليلا علميا وتاريخيا لنشوء وسقوط الإمبراطوريات: "إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فسيكون مصيرها الانهيار".[42] ومن هذا المنطلق ذهب عدد غير قليل من المفكرين الاستراتيجيين إلى القول بأن النفقات الهائلة للحرب على الإرهاب ستؤدي إلى انهيار القوة الأمريكية. خاصة وأن السياسات الانتحارية كانت على الدوام هي

السبب الرئيسي لانهيار الإمبراطوريات (كما يرى أرنولد توينبي).[43]

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب هي بلا موضوع ولا هدف، وبالتالي لا سبيل لكسبها ولو عن طريق استخدام أكثر الأسلحة فتكا. **ذلك أن الإرهاب عدو زئبقي لا شكل له ولا مركز ولا يتجسد في ثقافة أو في منظومة قيمية أو عقدية بعينها، ومن هنا يظهر القصور الاستراتيجي للرؤية الأمريكية.**[44]

ثالثا: المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي:

حفزت العواقب الوخيمة التي أفرزتها النزعة الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدوائر الفكرية والاستراتيجية الأمريكية إلى طرح مقاربات تعاونية للتخفيف من وطأة الانعكاسات الخطيرة للسياسة الانعزالية التي انتهجتها الولايات المتحدة في إطار الحرب على الإرهاب، ومن هذا المنطلق صرح الجنرال "ويزلي كلارك" بقوله: "**إن الإرهاب مشكلة متعددة الجوانب ولا يمكن قهره في دولة واحدة المطلوب هو عمل بوليسي دولي، عمل جماعي، تنسيق دولي للقوانين... اعمل من طرف واحد... فيكون ذلك العمل الشيء الوحيد الذي سيقضي عليك في الحرب على الإرهاب**".[45] وفي السياق ذاته ذهب "جوزيف ناي" في إطار النصائح التي قدمها لإدارة المحافظين الجدد إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام "بالقوة الناعمة" (Soft Power)، ودور المؤسسات الدولية والاهتمام أكثر بالتعاون متعدد الأطراف كطريق لإضفاء الشرعية على القوة الأمريكية ولكسب القبول الواسع لإستراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب.[46]

وفي الإطار ذاته طرح "ريتشارد هاس" مبدأ الإدماج الذي يعتبر فيه: "أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصيانة السلام في المناطق المقسمة أو الرمادية (Zones Grises) وكذلك التصدي للمخاطر عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين، ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحا يتشارك فيه الآخرين".[47]

ومن هذا المنطلق ذهب "ريتشارد هاس" إلى "التأكيد على ضرورة تغليب سياسة الحوافز بدلا من سياسة العقوبات كوسيلة لتعديل سلوكيات النظم المناوئة للولايات المتحدة، فالسياسات التعاونية هي الأكثر فاعلية من السلوكيات العقابية خاصة في ظل التكاليف الرهيبة للجوء إلى الجزاءات أو القوة العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب."[48] ومن أجل إرساء سبل ناجعة لمكافحة الإرهاب الدولي يمكن اقتراح الآليات التالية:

1.تفعيل دور القانون والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب:

يعد تفعيل دور القانون الدولي، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتكثيف نشاط منظمة الأمم المتحدة من خلال تدابير وأطر جماعية مشتركة في إطار من التنسيق والتعاون الدولي من بين الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على جريمة الإرهاب الدولي. [49] وفي هذا السياق فإنه حري بالإشارة إلى الجهود الدولية والقانونية التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة من خلال أعمال الجمعية العامة، أضف إلى ذلك الاتفاقيات

العديدة التي أبرمت لمكافحة الظاهرة. إذ تجدر الإشارة أنه في سنة 1937 وافقت عصبة الأمم على اتفاقية دولية جماعية تضع قواعد عامة تهدف إلى الوقاية من جميع أعمال الإرهاب، وتوقيع العقاب على من يرتكبها، بيد أن هذه الاتفاقية لم تدخل دائرة النفاذ بسبب عدم التصديق عليها من طرف الدول الكبرى. ومن بين الاتفاقيات الدولية التي أبرمت على المستوى الإقليمي نجد الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها في 10نوفمبر 1967 وأصبحت نافذة اعتبارا من 4 أوت 1978، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها من طرف وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب في 22 أفريل 1998، ونذكر كذلك الإعلان الصادر عن منظمة الدول الأمريكية في أفريل 1996 والقاضي بعدم منح الإرهابيين حق اللجوء السياسي. (50)

كما توجد اتفاقيات دولية جماعية كثيرة تنص على حظر بعض أشكال الإرهاب الدولي. ومن الأمثلة لذلك: الاتفاقيات الخاصة بحماية مرفق النقل الجوي والبحري، والاتفاقيات الخاصة بحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية خاصة (مثل الدبلوماسيين والموظفين الدوليين) والاتفاقية الدولية الخاصة بتجريم احتجاز الرهائن، والاتفاقية الخاصة بحظر التفجيرات الإرهابية. (51)

ولكن بالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكثيف التعاون والتنسيق الدوليين في إطار جماعي مشترك، إلا أن واقع الممارسة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اتجه أكثر إلى تغليب التحركات الانفرادية بعيد عن الشرعية الدولية والتعاون الدولي متعدد الأطراف.

بيد أن الاستراتيجيات والحلول الناجعة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب تقتضي بالأساس تغليب الجهود الجماعية والتعاونية على الممارسات الانفرادية، فضلا عن ضرورة تغليب الاعتبارات القانونية على المصالح السياسية والإستراتيجية في عمل منظمة الأمم المتحدة، ذلك أن المصالح السياسية التي تحميها الدول الكبرى على حساب القانون الدولي تنقص بشكل كبير من فاعلية هذا الأخير في جانبه العملي وتجعله محصور فقط في النطاق النظري لا غير، وبالتالي فقدان الفاعلية في المنظور الواقعي.(52)

2. تغليب الحلول الدبلوماسية على القوة العسكرية: من *Hard Stratégie* إلى *Soft Stratégie*

يعتبر اللجوء إلى لغة السيف بدلا من الدبلوماسية من بين الخصائص الجوهرية التي طبعت الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، غير أن هذا المسلك الانفرادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية باعتباره يساهم أكثر في إثارة دوامة العنف والعنف المضاد، فضلا دوره في تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النسق الدولي.

كما يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب قلبت المعادلة التي تقر بأن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد استنفاذ وفشل كل الحلول الدبلوماسية والقانونية السلمية لحل النزاعات الدولية. الأمر الذي أثار خلافات عميقة داخل الحلف الأطلسي بخصوص الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي. فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على (Hard Strategy) من خلال تغليب الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن "أوروبا العجوز" (la vieille Europe) التي يمثلها المحور الفرنكو–ألماني تفضل الاعتماد على (Soft Strategy) أي من خلال تفعيل مقاربة سلمية دبلوماسية واقتصادية لاستئصال الجذور العميقة للتطرف والإرهاب. (53) وعليه فإن اللجوء إلى الآليات والحلول الدبلوماسية والسلمية بدلا من منطق القوة هو خير سبيل لمكافحة الإرهاب الدولي، ذلك "**أن**

شن الحروب أسهل جدا من بناء السلام" كما يقول "والتر ليبمان"[54]

3.التعاون الدولي لتحقيق التنمية ونشر الديمقراطية كآلية لمكافحة الإرهاب:

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة أن المقصود بنشر الديمقراطية في هذا المقام لا يكون على فوهات المدافع، أو عن طريق أدبيات المحافظين الجدد حول الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقيق التنمية والثورة الديمقراطية المزعومة في المنطقة العربية، وذلك من خلال التدخل في شؤون دول المنطقة ومصادرة حقها في تقرير مصيراها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل حر وسيد. وإنما المراد هنا بنشر الديمقراطية وتحقيق التنمية كآلية لمكافحة الإرهاب يكون عن طريق احترام إرادة الدول وسيادتها الوطنية، وذلك عبر الجهود الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة دول العالم الثالث لمعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتبارها تشكل أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب.

من هذا المنطلق تعد التنمية والديمقراطية من بين الآليات الهامة لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار ذهب كل من "غاري هارت" و"بنجامين باربر" إلى التأكيد على أهمية تفعيل ليس **الحرب الوقائية وإنما الديمقراطية الوقائية** لمحاربة الإرهاب الدولي واجتثاث جذوره، وفي هذا الصدد كتب "بنجامين باربر" في مؤلفه "إمبراطورية الخوف" قائلا: "الإرهاب لا يمكن دحره لا بالاحتواء ولا بالحرب الوقائية، أما الديمقراطية الوقائية فلها أمل كبير في النجاح. ذلك أن الديمقراطية تبطل الشروط التي تتيح للإرهاب الازدهار، إذ تجفف المنابع التي ينمو فيها التطرف والإرهاب".[55]

كما أن تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور إجراءات وأساليب معالجة الظاهرة الأمنية وذلك بالاعتماد ليس فقط على القوة العسكرية "الصلبة" ولكن أيضا بتفعيل الآليات والمداخل الناعمة، وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب ينبغي أن تتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم الأمن وطرائق التعامل مع المعضلات الأمنية، من خلال الاعتماد على المقاربات التنموية والسوسيواقتصادية ونشر الديمقراطية (فكرة السلام الديمقراطي) كمداخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية، وتقويض البيئة التي توفر الأرضية الخصبة لنموها وازدهارها.[56] وعليه فإن التعاون الدولي لتحقيق التنمية والديمقراطية يشكل أحد منشطات السلام العلمي.

4.عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة:

لا شك أن غياب تعريف محدد للإرهاب الدولي، وكذلك إشكالية التلاعب بمفهومي المقاومة والإرهاب والخلط بينهما لتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية للدول لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولذلك فإن عقد مؤتمر عالمي لتحديد تعريف دقيق لظاهرة الإرهاب يحظى بالإجماع الدولي والقوة الإلزامية من الناحية القانونية، بالإضافة إلى التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة، تعد خطوات هامة لمكافحة الإرهاب الدولي.

إذا كان الإرهاب يشكل ظاهرة مرضية وجريمة منبوذة من طرف المجتمع الدولي والإنساني [57]، فإن أعمال المقاومة والكفاح المسلح الذي تمارسه حركات التحرر الوطني من أجل استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، يعد عملا مشروعا تقره معظم الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما يؤكد على ذلك الميثاق الأممي الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى حق الدفاع الشرعي عن النفس،

كما تقر ذلك أيضا قواعد القانون الدولي الإنساني، ناهيك عن إقرار حق المقاومة في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[58]

ولكن عندما تبدأ حرب المفاهيم والمصطلحات غالبا ما يتم التلاعب بمفهومي المقاومة والإرهاب لأغراض سياسوية لتحقيق بعض المصالح الاستراتيجية التي عادة ما تصبّ في خدمة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في المقاومة وتقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية. وعليه فإن عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة تعتبر كآلية هامة ومنطلقا **أساسيا لصياغة** إستراتيجية فعالة ذات مصداقية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي.

5.نحو معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب الدولي:

من المعلوم أن الإرهاب لا ينشأ من فراغ بل ثمة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى وقوع هذه الأعمال الإرهابية. وعليه فإن الإستراتيجية الفعالة والكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية، يجب أن تنطلق أساسا من معالجة الأسباب الحقيقية والجذور العميقة التي تؤدي إلى تصاعد ديناميات العنف والتطرف والإرهاب. ولقد سبق للأمين العام السابق للمنظمة العالمية "**كورت فالدهايم**" أن حمّل الدول الكبرى القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها:[59]

-ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي،

-تهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة،

-تواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة العالمية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية،

-اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

ويمكن أن نظيف إلى هذه الأسباب العنف الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، وكذلك ضرورة تجاوز سياسة الكيل بمكيالين أو ما يسمى "بالعدالة الانتقائية" حيث يصبح القانون الدولي يعلو على البعض ويُعلى عليه من طرف البعض الآخر، فضلا عن أهمية إيجاد حلول عادلة للقضايا العربية والإسلامية والتي تعتبر القضية الفلسطينية من أبرزها وأهمها.[60]

وكذلك العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل، بعيدا عن السياسات الامبريالية الساعية لشفط واستنزاف ثروات الدول النامية، وعرقلة جهودها في التنمية المستقلة، أو حتى التدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. بالإضافة إلى ضرورة تجاوز الفشل التنموي والعجز الديمقراطي، ذلك أن العنف والإرهاب لديه جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [61]

خاتمة:

على ضوء كل ما سبق خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

إن مشكلة الإرهاب لم تعد ترتبط بقضايا السياسة الداخلية كما هو الحال في عقد الستينيات، بل أصبحت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول وتهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وعليه فإن الاستراتيجيات المحكمة لمكافحة الإرهاب تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية جماعية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة، بعيدا عن الممارسات الانفرادية الأمريكية التي أدت تقويض الشرعية الدولية.

ولذلك، كلما تم تغليب الجهود الدبلوماسية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف بالشكل الذي يتماشى والقانون

الدولي، كلما ساهم ذلك في جعل آليات مكافحة الإرهاب الدولي أكثر فعالية ومصداقية على الوجه الذي يحفظ سيادة الدول ويعزز الاستقرار في النسق الدولي. وكلما تم الاعتماد على الإستراتيجيات الانفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية كلما أدى ذلك إلى تنامي ديناميات العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك سيادة الدول وتقويض دعائم القانون الدولي وتصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام العالمي.

ولكن بالرغم من أهمية المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي إلا أن قانون القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكد على صدقية المقولة التي تقر بأن "**القوة دائما هي التي تصنع الحقوق**".

كما تكشف الدراسة أن المناورة الاستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها في الدوائر الأمريكية بالحرب الكونية على الإرهاب أصبحت تشكل غطاء إستراتيجي وورقة ناجحة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمكانية المناسبة لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن أيضا لتحقيق مصالح جيواستراتيجية كالتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي ومن ثم تكريس مطلب الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما نسجل أيضا أن الحرب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب تحولت من خلال الممارسات الانفرادية ذات النزوع الإمبراطوري إلى حرب شاملة على القانون الدولي والسيادة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. وبالتالي ترسيخ معادلة أمريكا في مواجهة العالم، بحكم اللجوء المكثف إلى المسلك الأحادي والانعزالي بعيدا عن الشرعية الدولية وتعددية الأطراف.

وعليه فالسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلت تغليب خيار السيطرة على العالم بدلا من قيادة العالم، ذلك أن السيطرة على العالم كخيار إستراتيجي يعني انتهاج المسلك الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإجبار والإكراه بدلا من أساليب التعاون والحوار التي يتضمنها ويحتويها مفهوم قيادة العالم.

الهوامش والإحالات:

(1) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص273.

(2) محمد عوض، الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، (ب.د.ن)، عمان، 2005، ص55.

(3) محمد سعادى، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة 2009، ص187.

(4) مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، دار الثقافة، عمان،2009، ص ص19-20.

(5) سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، دار الثقافة، عمان، 2009، ص ص55-56.

(6) Mhand Berkouk, Terrorism, An Etymo-epistemological Analysis, in: Wafula Okumu and Anneli Botha, understandingterrorism in Africa, institute for security studies, South Africa, 2008.p4.

(7) Pierre Conesa, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005, p.74.

(8) Remi Baudoui, Géopolitique du terrorisme, Armand colin, Paris, 2009, p.72.

(9) Courmont Barthélémy, l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue

internationale et stratégique, N° 51, 3/2003, p.83.

(10) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 74.

(11) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص292.

(12) نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص39.

(13) نقلا عن: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص223.

(14) حسام سويلم، المرجع السابق، ص 293.

(15) John Lewis Gaddis, grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.

(16) بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2005، ص95.

(17) نقلا عن: نصير عاروري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، في أحمد بيضون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 237.

(18) نفس المرجع، ص62.

(19) مايكل بايرز، الإرهاب ومستقبل القانون الدولي، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 158.

(20) زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الاوسط الكبير، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القامرة، 2006، ص 64.

(21) كولن جراي، السياسة العالمية كالمعتاد بعد11 سبتمبر: تبرير الواقعية، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2005، ص 299.

(22) كلايد برستوفتز، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الوراق للنشر، بيروت،2003، ص 10.

(23) إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 12.

(24) برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر، دمشق،2005، ص 58.

(25) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 332-333.

(26) فريد هاليداي، صيغة عالمية جديدة، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2005، ص 308.

(27) مايكل بايرز، المرجع السابق، ص 158.

(28) نفس المرجع، ص 333.

(29) نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 336.

(30) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 132.

(31) حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع:2014/1/25).

« http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html »

(32) نصير عاروري، المرجع السابق، ص 232.

(33) إيمانويل تود، المرجع السابق، ص 14.

(34) Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision, America and Crisis of Global Power, Basic Books, New York, 2012.p.84.

(35) نقلا عن: مايكل هدسون، مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 130.

(36) السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 12.

(37) Jean Claude Zarka Relations internationales, Paris: édition Ellipses, 2007, p. 69.

(38) Jean Eichler, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006.p12

(39) Ibid. p. 7-17.

(40) مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 109.

(41) نفس المرجع، ص ص144-145.

(42) نقلا عن: السيد ياسين، المرجع السابق، ص 26.

(43) نقلا عن: عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2009، ص189.

(44) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 20.

(45) نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(46) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 69.

(47) نقلا عن: مايكل هدسون، المرجع السابق، ص 115.

(48) ريتشارد هاس وميجان أوسيفيان، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،2002، ص3.

(49) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 283.

(50) سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2008، ص206.

(51) نفس المرجع، ص206.

(52) علي لونيسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص13.

(53) Jean Eichler,Op.cit, p. 7-17.

(54) مايكل كوكس، معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي2005، ص203.

(55) بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

(56) ريتشارد هاس ومارتن إنديك، إنهم وقت التجديد للدبلوماسية: نحو إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط في: ريتشارد هاس وآخرون، استعادة التوازن، إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص27.

(57) لونيسي علي، المرجع السابق، ص1.

(58) إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 281.

(59) نفس المرجع، ص 290.

(60) محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 54.

(61) Karin Von Hippel, Définir les origines du terrorisme: un débat transatlantique? Revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003, PP.111-112.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1.الكتب:

-باربر بنجامين، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2005.

-برستوفتز كلايد، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر،: دار الوارق للنشر، بيروت،2003.

-بوثكين وديون تيم، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

-بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

-تشومسكي نعوم ، الهيمنة أم البقاء:السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

-تود إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، دار الساقي، بيروت، 2003.

-زلومعبد الحي، أزمة نظام: الراسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2009.

-سعادى محمد، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة 2009.

-سعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

-سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2008.

- السيد مصطفى كامل، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

- شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

-العريمي مشهور بخيت، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، دار الثقافة، عمان،2009.

- العساف سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

-غليون برهان، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر، دمشق،2005.

-الفتلاوي سهيل حسين، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، دار الثقافة، عمان، 2009.

-هاس ريتشارد أوسيفيان ميجان، العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

-هـاس ريتشـارد وآخـرون، اسـتعادة التـوازن، استراتيجية للشرق الأوسـط برسـم الـرئيس الجديـد: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

-الهزايمة محمد عوض، قضايا دولية تركة قـرن مضى- وحمولة قرن أتى، (د.د.ن)، عمان، 2005.

- ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سـبتمبر 2001، الإشـكاليات الفكريـة والإسـتراتيجية، الـدار العربيـة للعلوم، بيروت: 2004.

-ياسين السيد، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضـد الهيمنـة الأمريكيـة، نهضـة مصر- للطباعـة والنشر- والتوزيع، القاهرة، 2004.

2.المقالات:

-سويلم حسام، الضربات الوقائيـة في الإسـتراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.

-نافعة حسن، سيادة الدول في ظـل تحـولات مـوازين القوة في النظام الدولي، على الموقـع الإلكـتروني: (تـاريخ الدخول إلى الموقع:2014/1/25).

« http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html »

3.المذكرات والرسائل الجامعية:

-لونيسي- عـلي، آليـات مكافحـة الإرهـاب الـدولي بـين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، تيزي وزو: كليـة الحقـوق والعلوم السياسية، 2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1.الكتب:

-Baudoui Remi, Géopolitique du terrorisme, Armand colin, Paris, 2009.

-Okumu Wafula and Botha Anneli, understanding terrorism in Africa, institute for security studies, South Africa, 2008.

- Zarka Jean Claude, Relations internationales, Paris : édition éllipses, 2007.

2.المقالات:

-Barthélémy Courmont, l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003.

-Conesa Pierre, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005.

-Eichler Jean, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006.

-Gaddis John Lewis, grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.

-Von Hippel Karin, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? Revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003.

الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية

أ/بيسان مصطفى موسى

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

مقدمة:

شهدت تركيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين حضورا سياسيا وإقليميا ودبلوماسيا بارزا باتجاه إعادة التموضع في دورها الاستراتيجي وفي علاقاتها بمحيطها الحضاري والتاريخي. من خلال عملية التحول السياسي والإيديولوجي باعتلاء حزب العدالة والتنمية في 2002 لسدة الحكم.

وهنا تعين على تركيا إعادة توجيه علاقاتها وسياستها الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد والتنظير للعمق الاستراتيجي والدولة النموذج والسياسة الناعمة من خلال تصفير المشكلات، محددات تتماشى والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية وعليه نطرح الإشكالية التالية: هل الدور الإقليمي لتركيا مرهون بالفكر الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية الذي انطلق منذ 2002؟ أم بتغير الأنماط السياسية التي طرحتها الثورات العربية؟

تركيا في مرحلة الحرب الباردة والولاء الغربي:

التزمت تركيا الحيادية خلال الحرب العالمية الأولى (1939-1945) محققة مكاسب من كلا الطرفين المتنازعة في الحرب، ولكنها أحست قبيل الحرب بأن الحلفاء على وشك الانتصار فانضمت إليهم في 23 فيفري 1945 وأعلنت عداءها لألمانيا ولذا فقد اعتبر ذلك انتصارا دبلوماسيا. وحتى ترضي الغرب قامت بمجموعة من الإصلاحات منها إكساب النظام السياسي والسياسة العامة مظهر المدنية أكثر ليصبح منفتحا داخليا يتوافق والظروف العالمية المتغيرة. [1]

هذه التوازنات الجديدة التي ظهرت في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والعناصر الدولية الجديدة التي توجهها هذه التوازنات، [2] أدت بالسياسة التركية إلى أن تكون بين خيارين لا ثالث لهما، إما المعسكر الغربي وإما المعسكر الشيوعي، فانحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول. [3]

وكان أولها من خلال البراغماتية البحتة في اتخاذ قرار يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية التركية، حيث اعترفت تركيا أول دولة إسلامية بالكيان الصهيوني عام 1949 في مناخ لم يكن العرب يتقبلون حتى مجرد التفكير في هذا الكيان. وفي 1950 تم افتتاح سفارتها في تل أبيب، وفي نفس الأثناء حاولت تركيا امتصاص نقمة العرب عليها عبر المشاركة في مشروع تأسيس منظمة غوث اللاجئين (الأونروا) وتامين الحماية والمساعدة لهم. (4)

في أوت 1950 تقدمت تركيا بطلب الانضمام والعضوية في حلف شمال الأطلسي عندما أعلن وزير خارجيتها آنذاك "سيكون امتحانا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا". ولتأكيد صدقية توجه تركيا الغربي –الأمريكي، اندفع الرئيس التركي عدنان مندريس آنذاك بجيشه للقتال في كوريا وأثبتت تركيا كفاءتها في الحرب الكورية إلى جانب التحالف، ما عكس صدقيتها وكان لها قبول عضويتها في حلف شمال الأطلسي في 1952. (5)

وكان لتركيا في 1949 أن انضمت إلى مجلس أوروبا الذي كان بداية التحالف مع واشنطن، كما تم إدراج تركيا كذلك في مخطط مارشال في جويلية 1948، وإذ تعتبر من الدول المؤسسة لمبدإ ترومان الداعم للنظام الرأسمالي في مارس 1947 وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية. (6)

وكان الالتزام الأمريكي بمساندة تركيا تجلى في صورة دعم مادي مباشر حيث سمح الكونغرس بتقديم مساعدة مالية لتركيا بلغت قيمتها 150 مليون دولار خصصت لشراء عتاد حربي ولتغطية بعض الحاجيات العسكرية كما قررت الولايات المتحدة تنصيب بعثة عسكرية دائمة في أنقرة. (7)

وهكذا جاء الموقف التركي السلبي بدافع المساومة لكي تتولى فيه تركيا دورا قياديا في المنطقة العربية مكفولة بدعم الغرب ومساندته. وقد أوكلت لتركيا مهمة لقيادة الشرق الأوسط من خلال مشروع قدم في 11 أكتوبر 1951من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أطلق عليه حلف "قيادة الشرق الأوسط" الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام 1952، مثل مشروع "منظمة الشرق الأوسط للدفاع" وفي ماي 1953 أعلن عن خطة "حلقة الدفاع الشمالي" التي توجت المساعي التركية في إقامة حلف بغداد عام 1955. (8)

وعلى امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وكان الدور التركي فاعلا لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية. (9)

وعمقت الفجوة حين وصفت تركيا من قبل العرب بـ "العميلة" للغرب والمنفذة لسياسته في المنطقة بإشراف دولي يعبر عن الموقف الأمريكي نفسه. وما زاد من تأزم العلاقات العربية مع تركيا تصويتها في الأمم المتحدة في عام 1957 ضد استقلال الجزائر تضامنا مع حلف الناتو. (10)

كان ذلك إيذانا بتحولات جدية في السياسة الخارجية التركية امتازت بالاقتراب الكبير من الغرب ودخول متسرع في استقطابات الحرب الباردة التي ما لبثت أن ألقت بثقلها على السياسة الدولية.

حيث أعطت المواقف التركية وكذلك متطلبات الموقع الجيواستراتيجي واستراتيجيات الحرب الباردة بين الغرب والشرق تركيا فرصة لتكون قريبة من الغرب، بل وأحد الأعضاء المعول عليهم في سياسات حلف الناتو بشكل مؤكد. (11)

انتهت الحرب الباردة عام 1990 وتفكك الاتحاد السوفياتي وزال خطر الشيوعية وانهار حلف وارسو. وباختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية وتراجع دورها بظهور قطب عالمي وحيد *الولايات المتحدة* ومع ذلك استمرت تركيا في أن

تكون لصيقة بالمشروع الغربي ومع ذلك بقيت محتفظة بأهميتها الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط وتتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل. [12]

دور الانقلابات العسكرية في الحياة السياسية:

اعتبر الديمقراطيون أن مبادئ أتاتورك ليست عقيدة وإنما هي إيديولوجية مرنة يمكن تفسيرها وتأويلها وعليه فقد مارس الديمقراطيون سياسة متسلطة بصورة متسارعة إلا أن ذلك لم يحقق لهم الشعور بالأمن. فقد كانوا متخوفين من موقف المؤسسة العسكرية خاصة بعد أن اتبعوا سياسات لها طابع انتقامي واحترازي وتحكموا بالبلاد بصورة غير مسبوقة وحصنوا قاعدتهم الانتخابية وغيروا من قيادات الجيش وحصلوا بفعل ذلك على سجل سيئ من القوانين والسياسات القمعية والأوضاع المتردية لحقوق الإنسان والحريات العامة.

فكان الاستياء العام وتوترت العلاقة مع المؤسسة العسكرية خاصة بعد المظاهرات والاضطراب العام وأعمال العنف وتوقف الحياة السياسية في البلاد. فكان الانقلاب العسكري الأول في 27 مارس 1960 الذي نفذته القوى الراديكالية وصغار ضباط المؤسسة العسكرية. ومن خلال هذا الانقلاب أحيا العسكر النظرة الإيجابية للجيش في الحياة السياسية التركية. [13]

وشكل قادة الانقلاب هيئة للحكم تحت تسمية "هيئة الوحدة الوطنية" وقد شهدت منافسات وصراعات وحتى تصفيات. وأقر دستور جديد في جوان 1961 منح المؤسسة العسكرية دورا جوهريا في السياسة العامة من خلال تشكيل " مجلس الأمن القومي" مهمته مناقشة القضايا التي تخص الأمن القومي. [14]

وجرت الانتخابات العامة الأولى بعد الانقلاب في أكتوبر 1961 وتشكلت عدة حكومات ائتلافية ونشطت الحياة السياسية وكانت المخاوف من سيطرة اليسار على الحكم في قلب الدوافع التي جعلت المؤسسة العسكرية تعمل على تحطيم المنظمات اليسارية الشيوعية. [15]

وأدى كل ذلك إلى اضطرابات وأعمال عنف وفشلت الحكومة والمؤسسات الأمنية في استعادة الأمن، فكان الانقلاب العسكري الثاني في مارس 1971 استجابة لتأزم الوضع في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد الحلول للمشكلات المستعصية. وجرت الانتخابات الأولى بعد الانقلاب في صيف 1973 ودخلت البلاد في حكومات ائتلافية متعاقبة مما شكل عدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف الأهلي الداخلي بين اليسار واليمين مما عجل في حسم الموقف المتردد للمؤسسة العسكرية تجاه القيام بانقلاب ثالث مرة أخرى في سبتمبر 1980، حيث تلقى الجنرال إيفرين تأكيدات وتعليمات من الولايات المتحدة من أجل تولي السلطة مباشرة وإعادة الاستقرار لبلد له أهمية استراتيجية كبيرة في دعم سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة. [16]

وأسس الانقلاب مجلس الأمن القومي الذي قاد البلاد فعليا حتى إجراء الانتخابات العامة في نوفمبر 1983 فعلق هذا المجلس الدستور وحل البرلمان والنقابات والمنظمات المهنية ومنع الإضرابات وتجاهل الرأي العام العالمي، حيث عمل مجلس الأمن القومي على إعادة البناء السياسي الدستوري للبلاد، فجرى الاستفتاء على الدستور. وكان اهتمام حكومة تورغوت أوزال متركزا على الشأن الاقتصادي، فضلا عن الدعم الغربي عموما والأمريكي خصوصا.

وتخلصت تركيا من النظام الانقلابي وتغيرت السياسة فيها بعد أن جرت الانتخابات وفاز فيها الحزب الحاكم حزب الوطن الأم. وفي 31 أكتوبر 1989 انتخب المجلس الوطني تورغوت أوزال رئيسا للجمهورية. وعلى الرغم من أن انتخاب أوزال كان شرعيا من الناحية القانونية إلا أنه لم يكن متمتعا بشرعية شعبية. [17]

وشكلت أزمة احتلال العراق للكويت في 1990

أزمة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية فقد سلك أوزال سياسة خارجية شخصية وكانت اتصالاته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش أكثر منها مع الحكومة وقادة الجيش لتنطلق منها العمليات العسكرية تجاه العراق. [18]

استمرت الأزمات السياسية العامة في تركيا فمن تداعيات حرب الخليج الثانية والمسألة الكردية في شمال العراق وتأزم العلاقات مع الجوار السياسي والإقليمي وخاصة سوريا وإيران واليونان حول المياه والأمن والحدود والسياسات الإقليمية فضلا عن الثورة الكردية المسلحة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وزاد التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل قانون الطوارئ وبروز الحركة الإسلامية حيث احتل حزب الرفاه برئاسة نجم الدين أربكان الموقع الأول في الانتخابات النيابية في 1995 الأمر الذي زاد في التوتر بين العلمانيين والإسلاميين والجيش مما أدى إلى نصف انقلاب عسكري سلمي في فيفري 1997. [19]

وطلب مجلس الأمن القومي توصية تضمنت صون مبادئ العلمانية واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية بشأن التعليم الديني وإشراف وزارة التربية على المدارس الدينية ومنع النشاطات الدينية. فكانت موافقة نجم الدين أربكان على هذه التوصيات بمثابة التأكيد على الانقلاب الناعم ومن ثم حل حزب الرفاه بقرار من المحكمة العليا في جانفي 1998 ليتأسس في ديسمبر 1997حزب الفضيلة وقامت المحكمة الدستورية بحل الحزب مرة أخرى في جوان 2001 مما تمخض عنه حزبان الأول حزب السعادة في جويلية 2001 وحزب العدالة والتنمية في أوت 2001 لتبدأ صفحة جديدة في مكانة تركيا إقليميا ودوليا من خلال سياستها الخارجية المؤثرة بصفتها لاعبا محوريا على الخارطة الجيواستراتيجية. [20]

معالم السياسة الخارجية التركية وفقا للعثمانية الجديدة:

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد، وبخاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف إلى درجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة باتجاه الولايات المتحدة التي راحت تحارب الإرهاب أينما كان. هذه البيئة موائمة لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية وسياسية واستراتيجية في مختلف المناطق والأقاليم التي تتاخمها. وترافق ذلك مع تغييرات داخلية تمثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002، وما سبقه من تغييرات على صعيد المواجهة بين الأكراد والدولة واعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في فيفري 1999.

وفي جويلية 2007، وللمرة الثانية، حقق حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية فوزا ساحقا اكتسبت تركيا من خلاله دفعا قويا بالميل تدريجيا للخروج من النمط الانعزالي المتردد واستمرارا لسياسة الرئيس تورغوت. [21]، التي دعت إلى توسيع استراتيجية تركيا من* بحر الأدرياتيك في الغرب إلى حدود الصين في الشرق*.

وقد أرجع العالم السياسي التركي ضياء اونيشفوز فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات إلى ثلاثة عوامل:

اولا: لأن حزب العدالة والتنمية استفاد من إخفاق الأحزاب التقليدية.

ثانيا: لأن حزب العدالة والتنمية تمكن من جمع المرابحين والخاسرين في ظل العولمة وبذلك حقق الصلة بين مجموعات الناخبين من كل الطبقات.

ثالثا: استطاع الحزب الاستفادة من نجاح تجربة حزب الرفاه الإسلامي وحزب الفضيلة اللذين كان ينتمي إليهما الكثير من مترشحي حزب العدالة.

والأهم من ذلك أكد الحزب على ابتعاده عن فكرة

الدولة الإسلامية بل دعا إلى حرية العقيدة في ظل ديمقراطية حرة أقرب للمبادئ الليبرالية الأوروبية. [22]

واستنادا إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية التركي آنذاك داوود أوغلو، حدد مقاربة فريدة تمزج بين الوضع الداخلي الذي يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوجه الخارجي بوضعه تصورا جغرافيا جديدا أحدث من خلاله قطيعة مع التصور التقليدي المبني على تحييد الدول المجاورة، وقد سمحت هذه النظرة بتحرير السياسة الخارجية التركية من أغلال الاعتبارات الداخلية. [23]

وبناء على ذلك فإن الرؤية الجديدة التي تقوم على إعادة صياغة مجموعة الأهداف التي تحدد التفاعلات في السياسة الخارجية.

1-**إعادة صياغة الأمن القومي؛**

الذي اعتبر حماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وهكذا تتطلب سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية العمل على تحقيق التحالف مع الغرب والتفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد التوسعية، وأخيرا بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة. [24]

2-**التكامل الداخلي:**

يتعلق الأمر بسياسات الداخل والقدرة على مواجهة ما يفترض أنه مصادر تهديد داخلية سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي أم الدولاتي. ويتمحور هدف السياسة الخارجية حول وحدة الدولة إزاء الانقسامات (الحركة الكردية) أو نزاعات أخرى. [25]

3-**المكانة/الدولة النموذج:**

إذ تعتبر من أهم أهداف السياسة التركية لتحقيق البناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة وجسر يصل بين عالمين (الشرق والغرب) فهي رسالة مزدوجة موجهة أولا إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبديل مقترح لنظم سياسية ودولاتية فاشلة ومتأخرة. [26]

4-**تأمين الموارد والإمكانيات:**

تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي تتمثل في القيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والواردات بشروط. فمثلا التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو تأتي منها تسهيلات ومساعدات مختلفة والتحالفات ذات الطابع الأمني مع إسرائيل والتفاعلات الإقليمية مثل العلاقات مع سوريا ودول الخليج بهدف الحصول على تسهيلات ومساعدات نفطية. [27]

وارتكزت العثمانية الجديدة على خمسة رؤى استراتيجية حاكمة للسياسة الخارجية التركية وهي كالآتي:

1-القوة الناعمة فهي معادل موضوعي تسعى من خلاله إلى تحقيق ما تريده دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد. [28]

2-الاحتواء: هو استراتيجية تركيا لمواجهة عوامل التهديد الداخلية منها والخارجية، وهو فاعلية دفاعية تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على ما يعد مصالح تركية بالمطلق.

3-من تصدير الأزمات إلى تصغيرها أو من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على

المناورة. [29]

4-سياسة خارجية متعددة الأبعاد: وهي مقاربة متكاملة ترتكز على مبدإ أن العلاقات بين جميع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. فحسب أوغلو تركيا تبني سياستها الخارجية على أولويات ثابتة لقضايا متنوعة، فمن الاستقرار في القوقاز إلى السلام في الشرق الأوسط إلى تنمية البلقان. ولا يجب النظر إلى أي خيار بديل عن الآخر. [30]

5-تطوير الأسلوب الديبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، فبعد أن كانت تركيا دولة الجبهة أي دولة تواجه صراعات مستمرة إلى أن انضمت إلى حلف شمال الأطلسي فأصبحت دولة جناح وبعد انتهاء الحرب الباردة أشار هنتغتون في كتابه إلى أن تركيا أصبحت دولة طرفية، أي دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب والشرق من جهتين وانتقلت إلى دولة المركز، حيث توجد في قلب منطقة "افرواسيا" خاصة أنها "دولة التأثير التاريخي والثقافي وحتى الجغرافي". [31]

أثر «الأدوار" في السياسة الخارجية التركية

ان تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة يتطلب أن تحدد الوحدة طبيعة موقفها في هذا النسق والوظائف الرئيسية للوحدة أو ما يعبر عنه بـ" الدور" الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.

كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة للنخب، وعلى رأسها: هوية هذه المجتمعات والقيم السائدة لدى الأفراد وخصائصها القومية من الإيديولوجيات والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالدور عبارة عن موقف واتجاه سياسي. [32]

وبقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي. [33]

أما عن واقع أدوار السياسة الخارجية وتفاعلها بشكل مستمر فإن السياسة الخارجية أدت أدوارا تأسيسية عام 2001 من واقع أن لتركيا عمقين تاريخي وجغرافي استراتيجي. فالعالم العربي والإسلامي من جهة والمحيط الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في القوقاز والبحر الأسود والبلقان، الذي كان جزءا لا يتجزأ من الكتل الشيوعية من جهة أخرى. [34]

وعليه فإن السياسة الخارجية تتحدد من خلال ثلاثة أدوار، العقيدة الأمنية ودور الموازن الإقليمي ودور الوسيط.

أولا: القاعدة الأمنية التي تحولت من الاعتراف بضرورة الأمن لأنه أساس تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وأمن الطاقة والسوق والتجارة، إلى الاستجابة الجدية لتلك الضرورة بالمساعدة في احتواء مصادر التهديد القائمة أو المحتملة سواء الخارجية أم الداخلية. [35]

وقد سعى الأتراك من خلال دور الوجود الأمني إلى أن:

1-يكون لها وجود أمني واستراتيجي وليس موقع إسناد لوجيستي أو أداة سياسية وعسكرية طيعة بيد الغرب.

2-أن تكون القاعدة الأمنية في تركيا تمثل المركز الأمني أي تحمل من العتاد العسكري والأسلحة الاستراتيجية والرؤوس النووية للولايات المتحدة في تركيا.

ويظهر النشاط التركي في تحديد جملة قرارات مختلفة على مستوى اتخاذ أي قرار أمني وعسكري. ففي فيفري 1998 لم توافق الحكومة التركية على استخدام قاعدة انجرليك في الأعمال العسكرية لإجبار العراق على قبول فريق التفتيش الدولي، كما أن البرلمان التركي لم يوافق على استخدام موسع للقواعد الأطلسية في العمليات

العسكرية لاحتلال العراق، وقد أيد أنقرة في ذلك عدد من الدول الأوروبية. [36]

ومثال آخر يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في ديسمبر 2005 بتجهيز إقامة قواعد استطلاع ورادارات على الحدود السورية التركية بهدف التجسس وتغطية منطقة المشرق العربي ودول الخليج. [37]

وفي نفس السياق، فقد وافق أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير نظرا لأنه موجه ضد دول المنطقة ولاسيما إيران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

إلى ذلك موقف متردد آخر إثر المشاركة التركية المحتشمة في التدخل مع الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي خاصة أن تركيا امتنعت عن القيام بدور فاعل في هذه الأزمة. [38]

كما أن التحالف الدولي بقيادة أمريكية ووجود القاعدة الأمنية الاستراتيجية في تركيا ضد عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام – داعش– خلق لتركيا تألقا عسكريا واستراتيجيا على الساحة الدولية.

والأهم في هذا كله هو الدور التركي في الأزمة السورية خاصة وأن هناك عاملين تسعى إلى تحقيقهما الحكومة التركية.

أ–إزاحة نظام بشار الأسد بكافة الطرق خاصة وأن تركيا تدعم المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري (الجيش السوري الحر) وتدعم حركة الإخوان المسلمين السورية كما تقدم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية ومساعدات تقنية ولوجستية وذخائر وقذائف متطورة.

ب: تنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولة مستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد "كردستان الغربية"، إضافة إلى الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أم البشري وعليه تسعى تركيا إلى منع حدوث أي نشاط أوتحرك لتحقيق طموحات الأكراد وحزب العمال الكردستاني. [39]

ثانيا: دور الموازن الإقليمي:

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب والتنافر الحاصل بينها وبين الفاعلين الدوليين الآخرين، بسبب التفاوت في القوة والمكانة. وهذا ما يولد إعادة التوازن من خلال أفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وأغراضها وفاعلياتها.

ومن ثم كان على السياسة الخارجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من أجل تهيئة الظروف والمساعدة في جعله متوازنا، لأن التوازن يعني الاستقرار فيما يعني الاختلال عدم الاستقرار. [40]

وخير أمثلة على ذلك دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وإيران، فهي لم تدخل كطرف في النزاع وكانت إلى جانب العراق إلا أنها كانت تفتح قنوات الاتصال لإيران، فاستطاعت "تجاوز" هواجس وشكوك كل طرف إلى درجة أصبح كل منها يعمل على استمرار دورها وربما تحفيزها على مزيد من التعاون.

كما قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، واتضح ذلك في الخطاب السياسي التركي. فقد عبر رئيس الوزراء وقتئذ طيب رجب أردوغان عن ذلك بقوله: "تتابع علاقاتنا بإسرائيل على أساس المصلحة المشتركة وبشكل يساهم في مساعي السلام والاستقرار بينما العلاقات السورية التركية مبنية على الروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية بين الشعبين وهي تتطور باستمرار...

وقد بدا أن قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين هو نوع من قبول هذا الدور الذي اعتبر متوازنا في مسار مفاوضات التسوية السياسية. (41)

وعلى ضوء دور الموازن الإقليمي بمنطق المساومة وعند اندلاع الحرب في العراق في مارس 2003 وقفت تركيا إلى جانب الولايات المتحدة حيث شاركت بنحو 14 قاعدة أمريكية وأطلسية على أراضيها.

وكانت شروط تركيا لدخول الحرب إلى جانب التحالف الدولي ضد العراق بلغة المساومة كما يلي:

-التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق

-السماح بدخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية لمسافة 75 كيلومترا وأن تحصل على 10% من النفط العراقي.

-تبقى كل من الموصل وكركوك خاليتين من أي قوات سوى عدد محدود من الأمريكيين.

وهنا تبرز لغة المساومة وتحقيق أكبر قدر من المصلحة بأقل الأضرار ودون خسارة أي طرف. (42)

كما أدت تركيا دور الموازن بل أدوارا معقدة في العراق فهي توازن بين "العرب السنة" و"العرب الشيعة" والتركمان أمام الأكراد وعرب العراق أمام أكراده. وتوازن بالنسبة للدولة العراقية ودور إيران ودول أخرى في العراق، وإن يكن ذلك أقل فاعلية حتى الآن أو إن فاعليته جهوية خاصة في ما يتعلق بوحدة العراق وضبط تطور أكراده أكثر منها طبيعة الدولة والتوازنات الداخلية فيها. (43)

ثالثا: دور الوسيط:

مفهوم الوسيط هو نتاج الأفكار الإنسانية التي يفترض أن تتشكل من تضافر وتفاعل عوامل عدة من الفضاء الديني الإسلامي والتجارب الحضارية العالمية. ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر. (44)

كما أن فكرة الوسيط تثير مفارقات عديدة، ذلك أنها تعني قدرة الطرف نفسه على أن يكون وسيطا في المنازعات والمنافسات الداخلية، واهتمام تركيا بدور الوسيط نتيجة لتطورات متزايدة في البيئة الداخلية، فضلا عن تطورات السياسة الخارجية، كما قد يكون الدور نوعا من استجابة سياسية وسلوكية لمأزق مركب يتعلق ب"هوية ممزقة" بين الشرق والغرب. (45)

وأدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، خاصة وأن الدور التركي اعتمد كنموذج في طرح دورها كطرف ثالث وسيط في معالجة الخلافات الداخلية العربية، من خلال معالجة الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أم باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. (46)

وظهر دور الوسيط بوضوح عندما أعلن أروغان في 7 أفريل 2011 عن وضع "خارطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور:

أ-وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها.

ب-تشكيل ممرات إنسانية آمنة تضمن تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.

ج-إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديموقراطي تستوعب جميع الأطراف. (47)

دور الوسيط من خلال النشاط السياسي التركي وحركيته أجج الصراع بين الأطراف وتمكن ولو من باب القدرة على معالجة الأزمة وتوظيف هذا النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز هذا الدور لمواجهة

التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة. [48]

تركيا كانت حاضرة أيضا بدور الوسيط في القضية الفلسطينية، فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات النيابية مطلع سنة 2006 استقبلت أنقرة رئيس المكتب السياسي خالد مشعل وحاولت إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها من خلال التوفيق بينها وبين السلطة الفلسطينية.

وفي نفس السياق تندرج الوساطة التركية بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع بين عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول في نوفمبر 2007 فيما يشبه كامب ديفيد التركي والسماح حتى للرئيسين الإسرائيلي والفلسطيني بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة. [49]

موقف مشرف آخر لتركيا من خلال دور الوسيط في أفغانستان. فمنذ إنشاء قوة "ايساف" –القوة الدولية للمساندة والأمن–التي تعمل تحت مظلة الناتو في أفغانستان منذ عام 2001 تشارك تركيا في هذه القوة بكتيبة من 1750 جندي موجودين في أفغانستان في إطار حلف شمال الأطلسي.

هنا رفضت حكومة حزب العدالة والتنمية أن تشترك الكتيبة التركية في أي عمليات قتالية تستهدف حركة طالبان الإسلامية. وكان الدور التركي يسعى لتحقيق التهدئة والسعي من خلال العملية التفاوضية إلى إدماج حركة طالبان بالتوقف كذلك عن قصف باكستان بطائرات من دون طيار.

وعليه استضافت أنقرة وإسطنبول مسؤولين كبارا أفغانا وباكستانيين في أفريل 2007 وديسمبر 2008 وأفريل 2009 وفيفري 2010 ونجحت الوساطة بين الأطراف إلى حد بعيد خاصة بعد رفض رئيس الوزراء التركي المطلب الأمريكي بإرسال المزيد من جنود الناتو إلى أفغانستان. [50]

وفي صورة أخرى تدخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب وإيران في أزمة طهران النووية، حيث سعت أنقرة إلى تسهيل مفاوضات مجموعة 5+1 عام 2006. كما ساعدت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في ماي 2010، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة بالتعاون مع الأعضاء الأوروبيين داخل مجلس الأمن تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران.

وأخيرا، فقد حاولت تركيا أيضا لعب دور الوسيط داخل العالم العربي نفسه ففي عام 2005 شجعت أنقرة القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات.

وفي عام 2008 دعمت سوريا والعراق عقب اتهام الأخيرة لدمشق بالتورط في تفجيرات بغداد في أوت 2009. ورغم أن هذه المحاولات كان لها تأثير محدود فإنها ترمز لحجم الدور الذي أصبحت تضطلع به تركيا داخل العالم العربي تحديدا. [51]

الخاتمة:

ويبقى مدى بلورة رؤية للدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة إقليميا في إعادة رسم صورة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط أكثر أهمية إذا كان يستند على القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وأكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن تركيا تمثل نموذجا لدول العالم الإسلامي والربيع العربي من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع أطر استراتيجية العثمانية الجديدة بشكل نهائي، إذ تتكامل تركيا بصورة أعمق من الدول العربية التي خضعت لسيطرة الإمبراطورية العثمانية.

فمن أهم الأدوات التي تطرحها العثمانية الجديدة لمرحلة ما بعد الربيع العربي، التأكيد على التحول الديمقراطي والتركيز على الدبلوماسية الناعمة بالتعاون على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية

والدبلوماسية بما يضمن تجسيد دور تركيا كقوة إقليمية كبرى.

أما تطبيق استراتيجية تصفير المشكلات فقد أثبتت فشلها من خلال المواقف المتباينة بين الحياد والتردد وتبديل المواقف وطرح المبادرات وما أثبت ذلك الأزمة السورية تحديدا حيث جسدت انتهاء المبدإ الاستراتيجي التركي "تصفير المشكلات مع الجيران" وأنه لا بد من التكيف والتوافق مع المتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا. (52)

وبالتالي، فإنه بمقدور تركيا القيام بتأثير ودور فعال بناء أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حيادية والتحكم في نشاطها الإقليمي وتحديد التحالفات والائتلافات التي تعتبر محددة بالولايات المتحدة ودول أوروبا الحليف الأوثق بالنسبة لتركيا مع التحفظ على مكانة المصلحة المشتركة. والتجارب الدولية خير دليل على السياسة التوافقية لهذا الدور الاستراتيجي التركي وفق المرابحة في المواقف السياسية الاستراتيجية.

الهوامش:

(1) فيروز احمد، "**صنع تركيا الحديثة**"، ترجمة: سلمان الرلسطي وحمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة 2000، ص221

(2) احمد داوود اوغلو، "**العمق الاستراتيجي -موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**-" ترجمة، محمد جابر وطارق عبد الجليل، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ص 93

(3) محمد عبد العاطي واخرون، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، محمد نور الدين " السياسة الخارجية. اسس ومرتكزات"، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون 2010، ص133

(4) يوسف ابراهيم الجهماني، "تركيا واسرائيل"، **ملفات تركية**، دمشق، دار حوران 1999، ص54

(5) محمود سالم السمرائي، " المساومة في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، شتاء 2007، ص78

(6) Ibrahim Tabet. "**Histoire de la Turquie-de l'Altaï à l'Europe**-"Paris. l'Archipel 2007, p331

(7) Omar Gokselisyar,"Analysis of Turkish-American foreign policy" **Turkish journal of international relations**، volume1, number03, fall 2005, p23.

(8) محمود سالم السمرائي، مرجع سابق، ص82

(9) محمد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص134

(10) محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص82

(11) عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية-التغيير**"، قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2002، ص 44

(12) فيروز احمد، مرجع سابق، ص 282

(13) رانية طامر، "**الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"، ص1 2015/04/29

http\\rouyaturkiyyah. Com

(14) فلاديمير دانيلوف، "الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش" ترجمة: يوسف جهماني، **ملفات تركية**، دمشق، دار حوران 1999، ص 62

(15) فيروز احمد، مصدر سابق، ص 384

(16) فيروز احمد، نفس المرجع، ص 390

(17) Ibrahim Tabet,"**Histoire de la Turquie de l'Altai à l'Europe**", **Paris**: l'archipel 2007,p339-350

(18) Fuzan Turkmen **"The establishment in turkey a historical overview of it's socio-political role"** Istanbul: Galatasaray university,2004 p114

(19) Furzan Turkmen,ibid,p115

(20) Ibrahim Tabet ،opcit,p364-365

(21) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص55

(22) راينر هيرمان، "**تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية** " ترجمة، علاء عادل، القاهرة، مركز المحروسة 2012، ص 122

(23) Huseyn Latif, "la nouvelle politique extérieure de la Turquie ", les éditions CV mag, 1er édition,avril 2011,p42

(24) عقيل سعيد محفوض "**السياسة الخارجية التركية: الابعاد العامة**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. اكتوبر 2009، ص 177

(25) عقيل سعيد محفوض، نفس المرجع، ص 78

(26) Bernard Levis,"Why Turkey is the only Muslim democracy",middle east quarterly,vol n 1,1994,p38

(27) عقيل سعيد محفوظ، " السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص181

(28)ميشال نوفل، "**عـودة تركيـا الى الشرـق الاتجاهـات الجديـدة للسياسة التركية**"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص ص 84-85

(29)عقيل سعيد محفوض، " السياسة الخارجية "مرجع سـابق، ص 152-167

(30)محمد نورالدين "**السياسة الخارجية... اسـس ومرتكـزات**"، مرجع سابق، ص138

(31)محمد نورالـدين، "**تركيا الصيغة والـدور**"، بـيروت، ريـاض الريس للكتب والنشر 2008، ص 220-221

(32)Steven J. Camp bell "**Role theory; foreign policy advisor and U. S foreign policy making**, "usa,Departement of government in International Studies Association. February: 1999. pp 23-25

(33)محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجيـة**"، بـيروت، دار الجبل، الطبعة الثانية،2001، ص 48-49

(34)محمد نور الدين" تركيا الصيغة والدور"، مرجـع سـابق، ص 34276-

(35)Pinar Bilgin" Securing turkey through western-oriented foreign policy", **New perspectives on Turkey**,n° 40-2009-p 122-125

(36)عقيل سعيد محفـوض، السياسـة الخارجيـة، مرجـع سـابق ص 36- 118-115

(37)119نفس المرجع، ص 37-

(38)رانيا طامر، مرجع سابق، ص4

(39)Valeria Talbot **"Turkey in the regional turmoil: walking on a dangerous path".** ISPI,n°274, november 2014,p2

(40)عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 121

(41)نفس المرجع، ص124

(42)السامرائي، مرجع سابق، ص 89-90

(43)عقيل سعيد محفوض، ص126

(44)صموئيل هنتغتون، "**صدام الحضارات واعادة صنع النظـام العالمي**"، ترجمة، طلعت الشـايب، القـامرة، دار سـطور، 1999، ص 126

(45)نفس المرجع، ص 245

(46)صلاح سالم، " اثـر الثـورة المصرـية في المحـيط العـربي والبيئـة الاقليمية "، **شؤون عربية**، عدد 145، ربيع 2011، ص 70.

(47)رانيا طامر، مرجع سابق، ص 7

(48)خالد عبـد العظـيم، "العثمانيـة الجديـدة -تحـولات السياسـة الخارجية التركية في الشرق الاوسط " **السياسة الدوليـة**، العـدد 187، جانفي 2012، المجلد 47، ص 25

(49)محمد نور الدين، "السياسة الخارجية. . . اسس ومرتكزات"، مرجع سابق، ص 140

(50)Didier billion "**une nouvelle politique extérieure de la Turquie**", institut de relations internationales et stratégiques - IRIS-Policy paper. paris 8 : septembre2010 pp14-15

(51)ناتـالي توتشي، " ابعـاد الـدور الـتركي في الشرـق الاوسـط"، **السياسة الدولية**، العدد 182، اكتوبر 2010، المجلد 45، ص 102

(52)ضـياء اونـيس، "تركيـا والربيـع العـربي. معضـلة الاخـلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية" **مجلة رؤيـة تركيـة**، ترجمـة، هـــاجر ابـــو زيـــد، المجلـــد 1، العـــدد 2012/3، ص 15

L'Occident face à l'État arabe et musulman

Dr. Baba M. Sayed

ملخص:

تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهمية خاصة في الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية للدول الغربية العظمى، فبالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول وغاز ... تشكل هذه المنطقة منذ عقود ساحة صراع متأججة ظل الغرب، الذي يسعى أن يفرض عليها نموذجه الحضاري والقيمي على اعتباره النموذج الأمثل والوحيد إلى إخضاعها لمشيئته.

وهكذا وعلى مر السنين لم يتوان الغرب وقواه الأساسية من خلال مده الاستعماري وبسط نفوذه على أجزاء كبيرة في الشرق الأوسط والمغرب العربي، من نهب خيراتها ومسخ الهوية العربية الإسلامية لهذه المناطق حتى لو اقتضى الأمر، وهو ما أقدم عليه حقيقة في عدة ظروف ومناسبات من خلال اللجوء إلى العنف والتنكيل وسياسة الأرض المحروقة.

وبعد أن تأكد الغرب من فشله في ربح رهان صراع الحضارات الذي كان الأول والسباق إلى إضرامه وتأجيج لهيبه، انتهج وبعد حرب الخليج الثانية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي سياسة جديدة هدفها ومبتغاها تقويض صرح كل الدول العربية والإسلامية، عن طريق تغذية الصراعات الإثنية والطائفية داخل كل مجتمع عربي إسلامي على حدة.

إن الهدف الذي يسعي الغرب إلى تحقيقه من وراء هذه السياسة الجديدة هو نزع بذور التقدم والتطور داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وبالتالي إرجاعها إلى عصور القبلية والعشائرية الجاهلية ونسف الأطر والمؤسسات التي سمحت لها بعد العقود التي تلت فترات الاستقلال الوطني من تأسيس أرضية للعيش المشترك، أساسه التآزر والتضامن والإخاء كقاعدة للمصلحة العامة وضمان أكيد للسيادة والاستقلال الحقيقيين في وجه الأطماع والمؤامرات الخارجية.

L'Occident face à l'État arabe et musulman

Le dernier attentat sanglant contre *Charlie Hebdo* et la reproduction des caricatures blasphématoires du prophète de l'islam, par la plupart des journaux et organes de la presse et média occidentaux, ont ouvert de profondes blessures que l'on croyait guéries, suscités de furieuses et interminables polémiques sur la nature des rapports entre l'islam et le terrorisme, et donné lieu à des ripostes et contre-ripostes, qui, toutes, laissent supposer l'existence d'une profonde mésentente entre l'Occident et le monde arabe et musulman.

Alors quelles sont les raisons réelles de cette mésentente et hostilité regrettables entre l'Occident et *dar al-islam* ? Sont-elles durables, comme semblent le suggérer la gravité de la nature des désaccords constatés au niveau des peuples et nations arabes et musulmanes, ou éphémères et passagères, comme le soutiennent certains penseurs et spécialistes occidentaux qui n'y voient, par ailleurs, qu'une insignifiante manifestation de dépit de la part d'une poignée d'extrémistes, qui, à défaut, de bloquer ou de contrarier, durablement, une inexorable et triomphante modernité, ne peuvent pas ne pas continuer de poursuivre l'Occident de leur hargne ; un Occident honni qu'ils ont, par ailleurs, toujours voué aux gémonies ?

Ce sont ces questions et bien d'autres, qui leur sont liées que nous essayons d'étudier et d'analyser dans le cadre de cet article en prenant le soin d'en souligner les tenants et les aboutissants à l'aide de l'histoire, des considérations géopolitiques et surtout en faisant appel à la pensée politique pour mieux en rappeler les causes et mettre en exergue les possibles et probables conséquences. Notre objectif étant de tenter, du moins nous l'espérons, de décoder la complexité et les difficultés qui caractérisent, décidément, les rapports, à bien des égards, complexes, entre les deux « cultures de sens »[(1)] occidentale et arabo-musulmane.

Occident/ monde arabe et musulman, histoire d'un partenariat difficile

Pendant longtemps, l'Occident qui, semble avoir été mû par la volonté d'imposer, au monde arabe et musulman, son modèle culturel, économique et politique qu'il estime être, à l'exclusion de tout autre, la seule et unique expression des valeurs universelles, donne l'impression, au cours des dernières années, d'avoir changé son fusil d'épaule. Il semble avoir opté, après la deuxième guerre du Golfe et l'éclatement de la société irakienne en groupes et composantes ethniques hostiles et opposés, pour une nouvelle stratégie de confrontation avec les pays arabes et musulmans.

Conscient des multiples et complexes difficultés qui l'ont empêché, par le passé, de gagner rapidement comme il le souhaiterait, sa « guerre de civilisation » contre le monde arabe et musulman et miné par une crise économique structurelle et multidimensionnelle[(2)], l'Occident a gravi un nouveau degré d'hostilité envers le monde arabe et musulman - ses politiques le démontrent, clairement en Irak, en Libye, et Syrie, en Afghanistan…etc.; - en se montrant résolu, désormais, de démanteler les États arabes et musulmans. États dont il considère, dorénavant, l'existence concurrente ni souhaitable ni acceptable. Autrement dit, hautement préjudiciable pour ses intérêts vitaux.

En d'autres termes, parce que l'indépendance et la souveraineté des États arabes et musulmans sont des garants essentiels de leur liberté et de leur autonomie,

même relatives, qu'elles seraient jugées par les puissances occidentales, désormais, susceptibles de contrarier les intérêts et les visées hégémoniques de domination[3] de ces dernières.

Cette nouvelle orientation politique et les moyens, sans précédent, mobilisés pour l'imposer et la mettre en pratique sont à lier, certainement, d'une part, avec les résistances opiniâtres livrées, les derniers siècles, par les peuples arabes et musulmans contre les tentatives occidentales d' « acculturation » et d'aliénation, et d'autre part, à l'importance quasi vitale de la « région » du monde arabe et musulmane dans la politique extérieure occidentale ; importance qui n'est pas, par ailleurs, faut-il y insister, une nouveauté.

Après tout, de tous temps, Le Moyen Orient (et ses extensions allant du Caucase à l'Asie centrale) ainsi que la région du Maghreb, située à un jet de pierre de l'Europe, ont, de tout temps, occupé une place de choix dans la géopolitique de l'impérialisme et plus particulièrement du projet hégémoniste des Etats-Unis. Ces régions, l'on l'oublie souvent, doivent leur importance aux trois facteurs essentiels que sont, sa richesse pétrolière, la position géographique charnière, et le fait qu'elle ont toujours constituées le « ventre mou » de ce qui est convenu d'appeler le système mondial.

Mettre politiquement « sous tutelle » *dar al-islam* revient donc pour l'Occident, cela va de soi, à se donner les moyens, commodes et efficaces, de s'assurer l'accès à l'or noir[4], contrôler les grandes réserves de pétrole et « sécuriser » un énorme marché potentiel dont le contrôle, a été et demeure toujours, pour les puissances occidentales, depuis leur révolution industrielle, une constante ambition et une priorité vitale et absolue. Et ce d'autant, que les avantages qu'offre une telle perspective, sur le plan politique et diplomatique, n'en sont pas, non plus, moindres, dans la mesure où la région occupe une place de premier plan dans la stratégie d'encerclement (containment) de l' « ennemi soviétique »[5].

Et depuis le 11 septembre et la lutte, officiellement, déclarée par les capitales occidentales contre le « terrorisme[6] transnational », l'on ne peut pas dire que l'intérêt porté à la région a baissé ou diminué. Tout au contraire…

C'est ce qui explique largement l'intensification et la multiplication des expéditions punitives violentes et régulières lancées, au cours des dernières décennies, contre le monde arabe et musulman; expéditions qui laissent clairement supposer que, désormais, l'un des objectifs poursuivi par les puissances occidentales, aussi bien au Moyen-Orient qu'au Maghreb, est de ramener, par la force[7] s'il le faut, le arabo-musulman des siècles en arrière, au temps du tribalisme et de l'y enfermer. Et ce, en faisant voler en éclat toutes les formes d'organisation étatiques et institutionnelles qui y ont été patiemment instituées par ses peuples au lendemain des indépendances nationales.

Autrement dit, priver les peuples arabes et musulmans des cadres institutionnels et organisationnels qui leur ont permis, cahin-caha, de surmonter, depuis les dernières décennies, leurs clivages ethniques, tribaux et religieux, cimenter leur unité et servir de creuset à leur vivre-ensemble, est décidément une visée de la plus haute importance pour, non seulement, gagner, à moindres frais, la guerre des civilisations mais aussi et surtout avoir accès, à moindres

frais, aux importants gisements de pétrole dont regorge l' « espace vital » arabe et musulman .

Ce que nous pouvons considérer comme la nouvelle croisade déclarée par l'Occident contre l'institution étatique arabe, depuis les dernières années, a été, faut-il le rappeler, conçue, nous y avons fait mention au début de cet article, après l'échec des tentatives d'« assimilation » menées, tambour battant, tout au long de la fin du XIXème siècle. Elle est largement facilitée par les « tares » consubstantielles à la nature de l'État arabo-musulman; tares qui ne sont pas, faut-il y insister, étrangères à sa genèse et au contexte historique qui lui a donné naissance.

Tares et défauts qui ont, par ailleurs, accentué dramatiquement son caractère « exogène » et « avorté »[8] . C'est du moins l'avis des différentes sensibilités politiques arabes : État dépourvu de légitimité pour les panarabes, considéré par les islamistes comme « laïc » et « bâtard » parce que importé et non conforme à « la charia », alors que les Marxistes, le jugeant capitaliste, le combattent avec une haine hargneuse tandis que les Libéraux arabes l'abhorrent en le prenant pour un « État despotique » à combattre farouchement à défaut de pouvoir le réformer profondément.

Et il est incontestablement vrai, qu'à de rares exceptions, l'État arabo-musulman, tel qu'il se projette devant nos yeux, n'est pas, loin s'en faut, ni légitime ni fiable. Il est, partout, ressenti et jugé par les millions de Musulmans et d'Arabes comme un rédhibitoire et préjudiciable obstacle à leur progrès et à leur développement, d'une part, et d'autre part, un insupportable « carcan» qui les étouffe et étouffe leurs libertés.

Après tout, loin de garantir les libertés fondamentales, aussi bien privées que collectives des citoyens arabes et musulmans ; libertés qui sont sinon inexistantes du moins systématiquement et publiquement bafouées et ce, chaque fois que les pouvoirs en place les jugent préjudiciables ou incompatibles avec leurs intérêts, l'Etat arabo-musulman est perçu comme étant un outil entre les mains de quelques poignés de dirigeants pour exploiter leurs peuple et préserver leurs intérêts et privilèges. Ce qui est, par ailleurs, souvent le cas[9].

Plus grave, les États arabo-musulmans semblent devenus, dans leur majorité, les propriétés exclusives des rois, des émirs ou des présidents autoproclamés[10], qui selon de nombreux spécialistes[11], sont résolus à monopoliser, ad vitam aeternam, le pouvoir et ne reconnaître, en règle générale, à leurs « sujets » contraints ou résignés qu'un seul et unique droit, celui d'obéir au doigt et à l'œil[12]. Dans de pareilles conditions, « L'État ne se distingue pas [souvent] de la personne du monarque…l'État est la personne magnifiée du monarque tout autant que le monarque est l'incarnation de l'État[13]. » D'où le constat qui participe de l'évidence à savoir que « le monde arabe vit sous un État patrimonial pur dans lequel le monarque possède tout et exige soumission de tous[14]. »

Plus inquiétant et grave. En plus d'être dépourvu de légitimité, l'Etat arabe est, semble-t-il aussi, devenu, avec ce qui est convenu d'appeler le « clash de civilisations » projeté par les stratèges occidentaux, un puissant vecteur d'une modernité occidentale exogène et aliénante.

Modernité occidentale [15], incompatible avec les références musulmanes

Les multiples et graves défis que la modernité envahissante et hégémonique occidentale pose au monde arabe et musulman ont révélé, au grand jour, le sérieux embarras des élites musulmanes qui doivent, dorénavant, naviguer entre deux référents, celui, d'une part, d'une modernité importée et préfabriquée, tenue pour illégitime et qui, à ce titre, ne mobilise pas, et celui, d'autre part, d'une formule attirante et mobilisante, glissant vers un islamisme politique ne pensant la modernité que négativement, et tendant à inciter davantage à la révolte et la contestation que d'invite à l'exercice, serein et réaliste, du pouvoir[16].

Si les rapports entre l'Occident et le monde arabe et musulman ont été, constamment, marqués du sceau de l'hostilité et de la méfiance réciproques du temps où l'Occident se voulait chrétien, il faut bien relever que les malentendus et les appréhensions entre les deux mondes se sont amplifiés et renforcés au cours des derniers siècles avec l'avènement d'une modernité, qui, comme le christianisme, est « prosélyte et missionnaire. [Modernité] qui comme est fortement marqué[e] par une vision […] eschatologique de l'histoire [et qui] comme le christianisme […] se présente comme une vérité universelle pour tous les êtres humains, nonobstant leurs races, sexes, cultures ou conditions. »[17] Modernité considérée par les Occidentaux comme une civilisation, qui, à l'exclusion de toutes les autres, est l'expression achevée de l'intelligence humaine, comme le relève le même penseur quand il souligne, avec humour, que « [les Occidentaux tiennent leurs régimes], [leurs] institutions [et leurs] murs comme l'aboutissement final de l'histoire humaine. »[18]

Dans l'esprit des millions d'Arabes et de Musulmans, la modernité occidentale est incontestablement devenue, depuis les guerres de colonisations, une deus ex-machina actionnée par les puissances occidentales dans le but manifeste d'imposer leur civilisation et leur mode de vie aux autres peuples et nations.

Véhiculant un contenu spirituel étranger et d'un parcours historique particulier en opposition avec « l'essence de la vie islamique »[19], la modernité occidentale ne peut, cela va de soi, qu'engendrer de la part des Arabes et des Musulmans, des résistances et des rejets systématiques. Et si pendant un bref temps limité dans le passé, les Arabes et les Musulmans furent fascinés par les progrès techniques fulgurants de l'Occident et par l'effervescence et le bouillonnement culturel que connaissent ses sociétés, il faut néanmoins se rendre à l'évidence et admettre qu'avec les expéditions coloniales du XIXème siècle et les dommages irrémédiables que celles-ci ont provoquées au sein de *dar al-islam,* l'Occident ne laisse plus chez les Arabes et Musulmans que ce que Henry Laoust appelle un « scepticisme assez amer » à l'endroit de « l'idéalisme humanitaire dont il se réclame, où l'on voit de plus en plus des satisfactions endormeuses et verbales destinées à faciliter le programme d'exploitation matérielle et humaine qui seul […][le]conditionnerait. »[20]

Plus grave, le ressentiment des Musulmans et des Arabes a viré à la révolte quand ils se sont rendus compte que, conforté par ses progrès techniques et technologiques dans la certitude de sa supériorité face

aux autres civilisations, l'Occident est, décidément, porté à ne plus voir dans toutes les tentatives de résistance à sa domination qu' un complot sinistre auquel, par un mécanisme constant dans l'histoire des idéologies, il attribue une illusoire unité de direction, une application méticuleuse à l'exécution de ses noirs desseins, des méthodes traitresses, cruelles, machiavéliques(21).

Il est par ailleurs incontestable que l'émergence d'un impérialisme agressif et arrogant se nourrissant d'une supériorité écrasante économique, militaire et culturelle a, comme durant le temps des croisades et des colonisations, donné lieu à un monde occidental sectaire, intolérant décidé, coûte que coûte, de s'imposer comme l'unique et seul modèle universel permis et possible au reste du monde et tout particulièrement au monde arabe et musulman. Ernest Renan n'affirmait-il pas, il y a quelques décennies, que l'Occident ne pourra exister que quand « le dernier des fils d'Ismaël sera mort de misère ou aura été relégué par terreur au fond du désert ? »(22)

Rapports entre religion et politique

L'une des conditions essentielles de la paix et de la sécurité mondiales dépendent fondamentalement du respect, de la reconnaissance mutuelle et de la coexistence pacifique entre ce que Hegel appelle les différentes « masses spirituelles», c'est-à-dire, dans le cas qui nous intéresse, l'islam et la modernité occidentale. Malheureusement L'une des grandes et substantielles divergences entre les sociétés occidentales et les sociétés arabo-musulmanes se situe au niveau de leur appréhension réciproque, très différente, de l'importance de la religion et de l'impact que celle-ci doit avoir sur le plan politique et sociale. Ce qui au lieu d'être pris pour une différence, somme toute normale, entre deux systèmes de penser, fruits de deux trajectoires historiques et philosophiques distinctes, est considéré comme une source de malentendu et d'incompréhension insurmontable.

En Occident, par exemple, la désintrication de l'ordre du politique de celui du religieux est une donnée assumée et acceptée et dont l'une des conséquences est « qu'il n'y a pas une référence dernière à partir de laquelle l'ordre social puisse être conçu et fixé»; ordre social « constamment en quête de ses fondements, de sa légitimité. »(23) Autrement dit, au fondement de la forme de société démocratique que les Occidentaux ont substituée à la monarchie il y a donc essentiellement « la négation d'une détermination naturelle ou surnaturelle de l'ordre humain; il y a la conviction que rien […] ne détermine la société à prendre une forme déterminée. »(24) La société démocratique occidentale s'avère en fond sans fondement déterminé. Et cette indétermination se traduit pratiquement par « la position d'un espace public au sein duquel chacun est libre de faire état de ses vues sur l'ordre du juste. Cela signifie […] la reconnaissance de la légitimité des conflits » car après tout « l'unité de la démocratie ne se sépare pas de la reconnaissance de sa division. »(25)

Alors qu'en islam, toute distinction tranchée entre le politique et le religieux ne serait imaginable qu'à concevoir « l'institution de la société comme une simple auto-institution, de part en part humaine et sociale et ne devant rien qu'à elle-même. »(26) Ce qui est, par ailleurs, inimaginable. Car pour l'islam c'est, au contraire, par essence, que « la foi est une valeur d'ordre politique, ou plutôt, c'est la seule valeur d'ordre

politique, la seule qui donne à la Cité sa raison d'être. »[27]

Après tout la démocratie n'est après tout qu'un système de régulation que chaque peuple et chaque nation devrait adapter à son parcours et héritage culturel et historique. Et ce n'est pas parce que l'Église a fait, par ses pratiques discutables, du Christianisme, comme l'affirme à juste titre Marcel Gauchet[28], une religion de sortie de la religion que les musulmans doivent les singer et partant, renier leur histoire et de leur culture.

L'islam, faut-il y insister, n'a jamais établi une quelconque barrière ou distinction entre le politique et le religieux, le "regnum" et le "sacerdotium". Si Jésus, dans un contexte politique et social déterminés, a soutenu :"A Dieu ce qui est à Dieu et à César ce qui est à César", établissant du coup une ligne de démarcation et de partage entre politique et religion, le Prophète de l'islam a quant à lui bâti un État musulman dont il était le commandeur et le guide suprême[29]. Ses enseignements et ses pratiques ont, en ayant consacré la fusion du politique et du spirituel dont l'unité constitue, depuis lors, l'essence de la foi musulmane, apporté la preuve qu'en islam, il ne peut y avoir de société musulmane sans que l'islam en soit l'esprit et le moteur de toute son organisation.

Penser l'État (le pouvoir) en islam n'a, donc, d'autre objectif, si l'on se fie aux affirmations de l'écrasante majorité des penseurs de l'orthodoxie musulmane, que celui de constamment « ramener le ici-bas au là-bas, le non conforme au conforme, le temporel au spirituel, et le prince à ses devoirs tels qu'ils s'imposent [selon les préceptes de l'islam] à lui[30]. » Autrement dit, et comme le précise Barnard Louis, spécialiste de la pensée islamique, l'État qui n'est qu'un instrument divin ayant pour fonction principale de

[P]ermettre à l'individu musulman de mener la vie d'un bon musulman. Tel est, en dernière analyse, l'objectif de l'État, le seul pour lequel il ait été établi par Dieu et le seul par lequel les hommes d'État sont dotés d'autorité sur les autres. La valeur de l'État et les actes, bons ou mauvais, des hommes d'État, se jugent à la mesure dans laquelle ils ont rempli cette mission. La règle fondamentale de la vie sociale et politique musulmane, dont il est dit communément « qu'elle commande le bien et interdit le mal », apparaît donc comme une responsabilité partagée […] entre l'État et l'individu[31].

Cette conception du pouvoir qui est, faut-il y insister, celle de la majorité écrasante des penseurs musulmans, a été bien mise en exergue, de manière plus élaborée et pour la première fois, par Abou-Al-Hassan Al-Mawardi[32]. Ce dernier a fondé la nécessité de l'établissement, en terre d'islam, d'un pouvoir exécutif sur la base des exigences stipulées par Chari*a*, c'est-à-dire la Loi musulmane. [33]

En règle générale, il faut dire que les penseurs musulmans, estiment, dans leur majorité écrasante, qu'en islam il ne pourrait y avoir de dissociation possible, en terre d'islam, entre le temporel et le spirituel dans la mesure où la religion musulmane est

[U]ne organisation complète qui englobe tous les aspects de la vie. C'est tout à la fois un État et une nation, ou encore un gouvernement et une communauté. C'est également une morale et une force, ou encore le pardon et la justice. C'est également une culture et une juridiction, ou encore une science et une

magistrature. C'est également une matière et une ressource, ou encore un gain et une richesse. C'est également une lutte dans la voie de Dieu et un appel, ou encore une armée et une pensée. C'est encore une croyance sincère et une saine adoration. L'islam c'est tout cela de la même façon(34).

Cette impossibilité catégorique d'une éventualité désintrication entre les sphères spirituelle et politique, Tariq Ramadan la justifie par le fait que l'articulation entre le donné religieux et le donné rationnel en islam ne correspond pas à ce qu'elle est, ou à ce qu'elle a été historiquement, dans la culture strictement judéo-chrétienne(35).

La plupart des penseurs musulmans se montrent, d'ailleurs, de fervents partisans du pouvoir qui confond sphères spirituelle et politique, en l'occurrence le pouvoir califal, parce qu'ils sont pleinement persuadés qu'il représente, s'il est appliqué convenablement et correctement, la possibilité certaine de mettre en œuvre « une démocratie qualitative(36). »

C'est en tout cas ce que certains commentateurs semblent suggérer en laissant entendre que Mawardi -à l'opposé de Hobbes- s'il a tenu à être l'inconditionnel avocat du pouvoir exécutif, c'est parce qu'il est convaincu, d'une part, à l'instar d'un Lacordaire que « ce sont les lois qui libèrent et c'est la liberté [pris dans le sens des désirs et des passions incontrôlés] qui opprime » et que le pouvoir exécutif, le « califat régulier », tel qu'il a été mis en vigueur et exercé par les quatre premiers califes de l'islam, est à confondre avec ce que nous appelons, de nos jours, un « régime républicain et démocratique(37). »

En tout cas, c'est ce régime républicain et démocratique que les penseurs réformistes musulmans auraient souhaité, rappelons-le, réhabiliter dans *dar al-islam*, à la fin du XIX^{e} et au début du XX^{e} siècle, après avoir acquis l'intime certitude que le régime despotique imposé au monde arabe et musulman constitue, incontestablement, l'obstacle rédhibitoire devant toute forme de progrès et de développement de leur communauté.

Les puissances occidentales n'ont pas hésité, au début du XXème siècle, à tout mettre en œuvre, y compris les expéditions punitives militaires, pour faire avorter le projet des réformateurs arabes de la Renaissance et ainsi maintenir les peuples et nations arabes et musulmans sous leur tutelle. Et ce sont ces mêmes puissances qui n'hésitent pas, à l'orée du XXIème, de recourir aux mêmes stratagèmes en Afghanistan, en Irak, en Libye, en Syrie et peut-être demain ou après-demain contre d'autres pays du Maghreb, pour démanteler leurs États nationaux et ainsi les priver des cadres étatiques qui cimentent leur solidarité, leur permettent de défendre leurs intérêts nationaux et partant, rompre définitivement avec les carcans tribaux et ethniques archaïques qui ont hypothéqué, longtemps, leur développement et progrès.

Conclusion

Les peuples arabes et musulmans seraient-ils en mesure de mettre en échec les desseins de l'Occident et ainsi préserver leurs États et, avec ces derniers, garantir leurs spécificités politiques et leur identité culturelle ? Ou, au contraire, vont-ils céder à leurs démons et sombrer dans leurs sanglantes et tragiques guerres tribales et perdront-ils ainsi et à jamais, avec les

richesses matérielles que leur envie l'Occident, ce qui leur reste de fierté et de dignité ?

Pour défendre leurs libertés, souverainetés et indépendances et pouvoir déjouer, avec plus de vigueur et d'efficacité, les funestes projets de l'Occident qui consistent à les renvoyer, des siècles en arrière, à leur passé peu glorieux, ethnique et tribal, les pouvoirs publics, en charge des États arabes et musulmans, ne peuvent plus, désormais, faire l'économie de la démocratisation de leurs scènes politiques. Ils ne peuvent plus ignorer ou sous-estimer l'importance de leur responsabilité et de leur devoir de veiller à ce que les institutions publiques et les mécanismes de gestion de la chose publique soient transparents et démocratiques, c'est-à-dire légitimes.

Légitimité qu'ils ne peuvent acquérir et conserver qu'en assurant une large participation des peuples à la vie politique à leurs peuples. Cette légitimité dépend aussi, dans une large mesure, de la possibilité d'accepter une alternance pacifique au pouvoir sans oublier de reconnaître aux citoyens, dans le cadre d'États de droit, leurs droits et leurs libertés fondamentaux. Car, il va de soi que sans une légitimité vérifiée et avérée de ces États; légitimité que ne peut assurer et garantir que des citoyens libres et égaux en droit, les États institués au lendemain des vagues d'indépendance, ne peuvent plus résister, demain, au premier coup de semonce des puissances occidentales.

Mais faut-il insister ici sur le fait que la démocratie dont il est question ne peut pas et ne doit pas être un simple et pur décalque du vécu et de l'expérience occidental comme vient d'y insister, à tort, l'ancien chef de l'État français[38].

La démocratie telle est pratiquée en Occidental, n'est pas et ne doit, en aucun cas, être prise pour un prêt-à-porter tout comme elle ne doit pas être considérée comme un tout indivisible, à prendre ou à laisser. Après tout, elle n'est qu'une forme de régulation sociale que chaque peuple doit adapter à ses exigences, sociales et philosophiques, pour mieux la conformer à sa manière d'être, pour ne pas dire à son histoire, ses valeurs et croyances.

Les pays arabes et musulmans ont la responsabilité, chaque fois qu'il s'agit de la démocratie ou de toute autre invention humaine, d'exercer leur droit d'inventaire. Car ce que l'Occident a admis et jugé utile pour lui, les autres masses spirituelles peuvent bien ne pas le considérer comme tel et le partager. Et c'est au demeurant leur droit le plus strict et légitime.

Il appartient donc à l'Occident de comprendre qu'il y a des peuples et des nations qui ne sont pas disposés à se défaire de leur héritage ou à renier leur histoire, leurs principes ou leurs valeurs pour adopter les siens. Et que la paix et la stabilité du monde ne peuvent être sauvegardées et garanties qu'en reconnaissant et en admettant le droit à l'égalité et à la différence entre les cultures et les civilisations. La pensée et le modèle uniques ne peuvent constituer ou favoriser les bases de l'entente et de la coopération indispensables entre les peuples et les nations, surtout si ces derniers appartiennent à des horizons et à des cultures de sens différentes. Le monde pluriel qui est le nôtre ne peut assurer la coexistence et la paix entre ses différentes composantes ethniques, culturelles, sociales et religieuses que dans un cadre à chacune d'elle la possibilité et le moyen de préserver sa personnalité propre et ses spécificités. Vouloir; comme le fait

l'Occident de nos jours, faire passer son histoire, sa trajectoire, son mode de vie, sa culture et ses valeurs pour l'expression d'un universalisme unique, revient à encourager les autres cultures et civilisations à lui opposer une résistance susceptible, si l'on n'y prend pas garde, de mettre la paix et la stabilité du monde en difficulté, voire en péril.

Bibliographie :

-Al-Ashmawy, Muhammad Saĩd, *L'islamisme contre l'islam,* Paris, Éd. La Découverte, 1989

-Al-Mawardi, *Al-Ahkam As-Sultaniyah,* Éditions Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beyrouth, 1985.

-Badie, Bertrand, *l'Etat importé, l'occidentalisation de l'ordre politique,* librairie Arthème Fayard, 1992

- Badie, Bertrand, *Les deux Etats, pouvoir et société en Occident et en terre d'islam,* Ed. Fayard, Paris, 1997

-Banna, Hassan Al-, *Risâlat at-ta'âlim, in Majmù'atar-rasà'il,* Éd. Dar ad-da'wa, Le Caire, 990

- Centre des études de l'unité arabe, *Crise de l'Etat dans le monde arabe,* Ed. Centre des études de l'unité arabe, juillet 2011

- Cohen, Daniel, H*omo Economicus, prophète égaré des temps nouveaux,* Ed. Albin Michel, 2012

- Corm Georges, *L'Europe et l'Orient, de la balkanisation à la libanisation ; histoire d'une modernité inaccomplie*, Ed. La découverte, Paris, 1991

-Gauchet Marcel, *Le désenchantement du monde*, Ed. Gallimard, 1985

- Laoust Henry., « Le réformisme orthodoxe de Salafiyya », in *Pluralismes dans l'islam,* Ed. Geuthner, Paris, 1983

-Laroui, Abdellah, *Islam et modernité,* Paris, Éd. La Découverte, 1987

-Lefort Claude, *Le travail de machiavel*, Ed. Gallimard, Paris, 1972

-Leveau, Rémy et Hammoudi Abdellah (sous la direction de), *Monarchies arabes, transitions et dérives dynastiques,* Paris, Éd. la documentation française, 2002

- Lewis Bernard, *Comment l'islam a découvert l'Europe,* Ed. La découverte, Paris, 1984

- Lewis Bernard, *Le monde de l'islam,* Ed. Elsevier Séquoia, Bruxelles, 1976

- Lewis, Bernard, *Le langage politique de l'islam*, Paris, Éd. Gallimard, 1988

- Louis Gardet, *La Cité musulmane*, Ed. Vrin, Paris, 1976

- Lydia guirous, *Allah est grand la République aussi,* éd. JC Lattès, 2014

- Monteil Vincent, *Clefs de la pensée arabe*, Ed. Seghers, 1974

-Qurdaoui, Youssef, *Ada'ou al-islam* (Les ennemis de l'islam), Éd. Wahba, le Caire, 2000

- Ramadan, Tariq, *Islam, le face à face des civilisations. Quel projet pour quelle modernité ?*, Paris, Éd. Tawhid, 2001

-Tallabi, Amhammad, « Les deux renaissances bénies, religieuse et démocratique », *Al-Fourquan,* numéro 54, 2006, pp. 2-15

- Tanguay Daniel, communication dans le cadre du colloque « Est-il permis d'espérer la paix ? », Société de philosophie de l'Outaouais, Université de Saint-Paul, novembre 2001

---

(1)La culture de sens est liée au fait que la communauté, toute communauté, est façonnée par son histoire spécifique. Elle est, à ce titre, pourvoyeuse principale d'identité, d'allégeance, de repères de sens et de significations qui lui sont propres et qui les distinguent des autres communautés de sens. Voir, pour plus de détails, Lydia Guirous, *Allah est grand la République aussi,* éd. JC Lattès, 2014

(2)« La croissance des pays émergents fait perdre à l'Occident le monopole de la modernité. […] la croissance mondiale témoigne de manière frappante le basculement en cours. Au début des années quatre- vingt- dix, elle était tirée à 70 % par les pays riches et à 30 % par les pays pauvres. Symboliquement, en 2001, les deux courbes se sont croisées, moitié-moitié. Depuis les proportions sont exactement inversées. La croissance mondiale est désormais portée à 70 % par celles des pays émergents. » Cohen, Daniel, H*omo Economicus, prophète égaré des temps nouveaux,* Ed. Albin Michel, 2012, pp. 99-100

(3)« La logique de la domination internationale rend dysfonctionnelle l'apparition, à la périphérie, d'un Etat dont la dynamique pourrait contrarier, par son indépendance et sa souveraineté, les intérêts du capitalisme mondial. », Badie, Bertrand, *l'Etat importé, l'occidentalisation de l'ordre politique,* librairie Arthème Fayard, 1992, p. 31

(4)Depuis des décennies, le pétrole devient la ressource la plus convoitée. Son importance est à l'origine d'une véritable géopolitique du pétrole où le Moyen-Orient y occupe une place centrale. En effet, cette région qui possède d'énormes ressources pétrolières, devient le principal espace de production mondiale (37 % en 1970, 30 % en 2002). Jusque dans les années 1950, les champs pétroliers du Moyen-Orient sont exploités par des majors européens et américains qui assurent l'approvisionnement des puissances industrielles. Ces majors ont acquis des droits d'exploitation par le biais d'accords politiques entre leurs Etats d'origine et les pouvoirs locaux.

(5)Durant la guerre froide l'« intérêt » américain se manifestait sur cette zone dont l'importance n'est plus à démontrer sur l'« échiquier américain » : Pacte de Bagdad – puis Cento –, doctrine Eisenhower ou encore « freedomfighters » en Afghanistan entraînés pour combattre le « danger rouge ».

(6)Les avis divergent s'agissant d'une définition commune et consensuelle du terrorisme, car cettenotion est, en effet, hautement polysémique. Elle reconvre, en general, des phénomènes divers et complexes qui ne peuvent que faire l'objet d'appréciations subjectives très différentes. D'où les désaccords profonds entre spécialistes qui essaient, chacun à sa manière, de donner au concept un sens particulier auquel il entend conférer une valeur scientifique.

(7)Les États-Unis ont développé, au cours des dernières décennies, une politique systématique de sécurisation militaire des zones de production du pétrole. Ainsi, Ils n'ont pas hésité à recourir à l'usage de la force brutale, en violation, par ailleurs, du droit et des règles régissant les relations internationales entre les Etats, comme ils l'ont fait à deux reprises en Irak (1991 ; 2003) et aussi en Afghanistan (2001). Mais cet interventionnisme américain, loin de stabiliser la région, a provoqué un vif et réel ressentiment chez les peuples arabes et musulmans, ressentiment qui n'a

fait que renforcer les malentendus et les incompréhensions et élargi un peu plus le fossé entre le monde arabe et musulman et l'Occident.

(8)Centre des études de l'unité arabe, *Crise de l'Etat dans le monde arabe,* Ed. Centre des études de l'unité arabe, juillet 2011, p. 11

(9) L'Etat tel qu'il existe de nos jours dans le monde arabe et musulman a description est exactement celle décrite, il y a quelques siècle passés, par Montesquieu : « Dès que la vertu cesse, dès que l'Etat n'est plus aimé pour lui-même ; mais pour les avantages qu'on peut en tirer ; dès que le trésor public devient le patrimoine des particuliers au lieu que leur bien fasse le trésor public ; dès qu'on veut être libre contre les lois au d'être libre avec elles et que chaque citoyen est comme un esclave échappé de la maison de son maître, alors l'Etat est perdu, la République devient une dépouille, sa force n'est que le pouvoir de quelques- uns et la licence de tous. », Montesquieu, l'esprit des lois, livre XIII

(10) « Par manque de sérieux ou de maturité, par irréalisme ou par ignorance, le pouvoir politique (dans les pays arabo-musulmans) a trop souvent dilapidé les richesses et épuisé les forces vives de la nation, sans se soucier de développement véritable. Pis, il a corrompu le peuple pour ne pas avoir de compte à lui rendre à court terme au moins, c'est-à-dire du vivant du gouvernement. » Al-Ashmawy, Muhammad Saĩd, L'islamisme *contre l'islam,* Paris,Éditions La Découverte, 1989, p. 23.

(11)Leveau, Rémy et Hammoudi Abdullah (sous la direction de), *Monarchies arabes, transitions et dérives dynastiques,*Paris, Editions la documentation française, 2002

(12) Accusant les élites aux commandes dans les pays musulmans d'avoir délibérément occulté et ignoré l'éthique de justice et d'équité contenue dans le message islamique, Mustapha Hogga relève que « Le Coran a été bien plus souvent évoqué (par ces mêmes régimes) pour obtenir l'obéissance des peuples que pour mettre en œuvre l'esprit de justice sociale et de liberté individuelle qui le caractérisent» et pourtant, conclut-il, « L'islam a horreur du pouvoir sur autrui et il est inconcevable et pourtant vrai qu'au nom de l'islam, les régimes les plus féroces ont pu être fondés.» Hogga, Mustapha, *Pensée et devenir du monde arabo-islamique. Valeurs et puissance*. Paris, Éditions L'Harmattan, 1997, p. 27

(13)Laroui, Abdellah, *Islam et modernité,* Paris, Éditions La Découverte, 1987, p. 29

(14)*Ibid.*, p. 32

(15) La modernité occidentale tient pour acquis que la société, toute société humaine, repose tout entière sur elle-même, et que son fondement se donne dans son histoire, dans le mouvement de la différence temporelle qui accompagne celui de sa division sociale. Pour elle « tout se joue dans l'espace et le temps de ce monde-ci, tout, c'est-à-dire tout à partir de rien et en vue de rien, pour la gloire mondaine, dans le suspens de la mort. » Lefort Claude, *Le travail de machiavel*, Ed. Gallimard, Paris, 1972, p. 555-556

(16)Badie, Bertrand, *Les deux Etats, pouvoir et société en Occident et en terre d'islam,* Ed. Fayard, Paris, 1997, p. 107

(17)Tanguay Daniel, communication dans le cadre du colloque « Est-il permis d'espérer la paix ? », société de philosophie de l'Outaouais, Université de Saint-Paul, novembre 2001

(18)Idem

(19)Lewis Bernard, *Comment l'islam a découvert l'Europe,* Ed. La découverte, Paris, 1984, p. 229

(20)Laoust Henry., « Le réformisme orthodoxe de Salafiyya », in *Pluralismes dans l'islam,* Ed. Geuthner, Paris, 1983, pp. 422-423

(21)Corm Georges, *L'Europe et l'Orient, de la balkanisation à la libanisation ; histoire d'une modernité inaccomplie*, Ed. La découverte, Paris, 1991, p. 88

(22)Voir Vincent Monteil in *Clefs de la pensée arabe*, Ed. Seghers, 1974, p. 203

(23)Habib Claude et Mouchard Claude, *La démocratie à l'œuvre*, Ed. Esprit, 1993, p. 42

(24) Idem

(25)Ibid. p. 43

(26)Ibid. p. 66

(27)Louis Gardet, *La Cité musulmane*, Ed. Vrin, Paris, 1976, p. 25

(28)Gauchet Marcel, *Le désenchantement du monde*, Ed. Gallimard, 1985

(29)Qurdaoui, Youssef, *Ada'ou al-islam*(Les ennemis de l'islam), Éditions Wahba, le Caire, 2000

(30)Tallabi, Amhammad, « Les deux renaissances bénies, religieuse et démocratique », *op. Cit.*, pp. 2-15

(31) Lewis, Bernard, *Le langage politique de l'islam*, Paris, Éditions Gallimard, 1988, pp. 50-51

(32)Al-Mawardi, Abou Al Hassan (910-1058), est un juriste sunnite de Bagdad qui a très profondément marqué la pensée juridique et la philosophie politique islamiques. Il a composé un traité, devenu un livre icône pour, entre autres, les Frères musulmans, sous le titre *Al-Ahkam As-Sultaniyah,* Éditions Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beyrouth, 1985.

(33)Al-Mawardi, Abou Al Hassan, *Al-Ahkam As-Sultaniyah, op. Cit.,* p. 18

(34)Banna, Hassan Al-, *Risâlat at-ta'âlim, in Majmù'atar-rasà'il,*Éditions Dar ad-da'wa, Le Caire, 990, p. 356.

(35) Ramadan, Tariq, *Islam, le face à face des civilisations. Quel projet pour quelle modernité ?* , Paris, Editions Tawhid, 2001, p. 87

(36)Gardet, Louis, *Islam et démocratie, op. Cit.,* p. 296

(37) Al-Sanhouri, Abdelrazak, *Le Califat. Son évolution vers une Société des Nations orientales,op. Cit.*, p. 295

(38)"On ne peut pas continuer à utiliser le mot 'intégration', il faut utiliser le mot 'assimilation'", a lancé Nicolas Sarkozy devant plusieurs centaines de conseillers nationaux, lors d'une table ronde sur "la crise des valeurs". "L'intégration, c'est "je viens comme je suis, je ne change rien à ce que je suis". L'assimilation, c'est "on vous accueille tel que vous êtes mais vous adoptez la langue, la culture, l'histoire, le mode de vie du pays qui vous accueille", a expliqué Nicolas Sarkozy."La France n'est pas une page blanche. Je crois profondément en la laïcité. Mais a-t-on oublié la violence avec laquelle on est passé de la catholicité à la laïcité ? En 1902 et 1903, 6000 prêtres ont été expulsés. On ne se posait pas la question à l'époque de savoir s'ils étaient binationaux ou pas". *Le Monde,* 19 mars 2015

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة 13 – الجزائر
ها/فا: 023.75.75.81 النقال: 0550.54.83.05
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1500دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....
البريد الالكتروني.....

الاشتراك في الدوريات:1 -دراســـات أدبيـــة من العدد ☐ 6 -دراسات استراتيجية من العدد ☐
2-دراســـات إسلامية من العدد ☐ 7-دراســـات قانونية من العدد ☐
3-دراسات اقتصادية من العدد ☐ 8-دراسات اجتماعية من العدد ☐
4-دراسات نفســـية من العدد ☐ 9-دراسات تاريخـــية من العدد ☐
5-دراسات الطفولـة من العدد ☐ 10-دراسات أرطفـونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشـتراك وصـورة الحوالـة البريديـة يمكـن تسـديد المبـاشر **والاسـت**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة